وزارة التعليم العالي والبحث العلمي
جامعة محمد لمين دباغين سطيف2
كلية الحقوق والعلوم السياسية
قسم العلوم السياسية

مطبوعة بيداغوجية مقدمة في مقياس

المنظمات الدولية والإقليمية

موجهة لطلبة السنة الثانية ليسانس علوم سياسية

إعداد:

د. صورية شريف

السنة الجامعية: 2023-2024

المحتويات:

المحور الاول: الجذور التاريخية لفكرة التنظيم الدولي

المحور الثاني: تعريف المنظمة الدولية وعناصر قيامها:

المحور الثالث: تصنيف المنظمات الدولية:

المحور الرابع : المقاربات النظرية المرتبطة بالمنظمات الدولية

المحور الخامس: المنظمات الدولية ومنظورات العلاقات الدولية

المحور السادس: المنظمات الدولية وعلم الاجتماع التنظيمي: باتجاه نظرية سوسيولولجية

المحور السابع: نماذج عن المنظمات الدولية والإقليمية

مقدمة:

المنظمة الدولية هي مقتضى جوهر التنظيم الدولي، ومع ذلك أن المنظمة الدولية ليست غاية في حد ذاتها بقدر ما هي وسيلة لتحقيق التنظيم الدولي، إلا أنه لا يتصور من ظروف عالم اليوم تحقيق هذا التنظيم الدولي بدون وجود منظمة أو منظمات متعددة، من حيث التكوين والأهداف والمبادئ والنشاط. والتنظيم الدولي ليس إلا ثمرة لجهود فكرية وسياسية وقانونية متباينة ومتعددة بذلها المفكرون والفقهاء ورجال السياسة والقانون منذ بداية المجتمع الدولي للإدراك الإنساني لأهمية وفائدة المنظمات الدولية، كما أن المنظمات الدولية تهدف أساسا إلى تحقيق التعاون الدولية بين الدول، خاصة المنظمات أو الوكالات الدولية المتخصصة، وهذا التعاون يفترض وجود التعايش السلمي بين المجتمع الدولي وهو أساس موضوع القانون الدولي التقليدي الذي يقوم على مجموعة من المبادئ الأساسية التي وردت في ميثاق الأمم المتحدة وغيرها من المنظمات الدولية والإقليمية، مثل عدم جواز استخدام القوة العسكرية في العلاقات الدولية إلا لمصلحة المجتمع الدولي، وحل النزاعات الدولية بالطرق السلمية، ومبدأ المساواة بين الدول في الحقوق والواجبات، وعدم التدخل في الشؤون الداخلية للدول، وحق الشعوب في تقرير مصيرها السياسي والاقتصادي والثقافي، واحترام حقوق الإنسان وحرياته الأساسية.

والواقع أن القرن العشرين قد شهد تطورا سريعا وعميقا في مجال العلاقات الدولية، جعل من المنظمات الدولية ظاهرة أساسية من ظواهر الحياة الإنسانية المعاصرة، بحيث أصبح من السمات الأساسية المميزة للمجتمع الدولي في وضعه الراهن انتشار المنظمات الدولية، بحيث يشمل نشاطها كافة مجالات المجتمع الدولي. لقد ساد في المجتمع الدولي خلال القرنين السابع عشر والثامن عشر ظاهرتين هامتين وهما: استمرار الدولة ذات السيادة، والتحولات الجوهرية المتتالية، وذلك نتيجة لظهور الثورات على المستويات السياسية والاقتصادية والاجتماعية والثقافية، خاصة في الفترة ما بين الحربين الأولى والثانية، وقد اتسع نطاق المجتمع الدولي وأصبح أكثر ترابطا واتصالا بسبب التطور والتقدم الهائل في وسائل الاتصال والنقل، مما دفع بالدول التي أيقنت بالحاجة الملحة لتطوير قواعد القانون الدولي وتطويع المبادئ التقليدية لهذا القانون المرتبطة بفكرة السيادة المطلقة للدولة.

وقد كانت الخطوة الأولى نحو فكرة التنظيم الدولي وبعبارة أدق المنظمات الدولية هي الاعتراف للدول الكبرى بسلطة حل المسائل ذات الطابع العالمي، وهو ما يعني تفضيل هذه الدول على غيرها من الدول الأخرى، وهو مبدأ يتنافى مع فكرة المفهوم التقليدي لمبدأ المساواة في السيادة في القانون الدولي، وبعد انتهاء الحرب العالمية الثانية ونتيجة للضغط الاقتصادي والتحول السياسي والاجتماعي اتضحت أهمية المنظمات الدولية لدى الدول، مع احتفاظ الدول الكبرى بالهيمنة على حل المسائل السياسية والاقتصادية والاجتماعية العالمية. ولقد نشأت شبه حكومة عالمية بين كل من إنجلترا والنمسا وبروسيا وألمانيا وروسيا وفرنسا، في عهد لويس الثامن عشر بموجب معاهدة أكس عام 1818، وبمقتضى مؤتمر لندن عام 1831، احتكرت هذه الدول سلطة تمثيل المجتمع الدولي إن جاز القول آنذاك. أما في القرن التاسع عشر قد تمثلت الخطوة نحو تحقيق هذا الهدف في عقد المؤتمرات الدولية بصورة دورية منتظمة، وتعد

المؤتمرات الدولية وسيلة للتلاقي والتفاوض المباشر بين الدول لمواجهة المشاكل والأزمات القائمة والعالقة بينها، كما أن هذه المؤتمرات تختلف عن المنظمة الدولية وذلك لعدم وجود مقر دائم لها وعدم وجود ميثاق منشئ ولا أجهزة دائمة، والمؤتمر ينعقد لفترة زمنية محددة ثم ينتهي بعدها، مثل مؤتمر الوفاق الأوروبي ومؤتمر برلين عام 1885، ومؤتمري لاهاي عامي 1899- 1907.[1]

[1] https://moodle.univ-chlef.dz/ar/course/info.php?id=276

المحور الاول: الجذور التاريخية لفكرة التنظيم الدولي

1- التنظيم الدولي والمنظمات الدولية: تبلور الفكرة

رغم وجود اختلاف في تحديد بداية التنظيم الدولي وجوهره فإن هناك اعتقادا بأن التنظيم الدولي فكرة قديمة قدم الدول، وقد تطورت فكرة التنظيم الدولي بتطور الأمم والشعوب خاصة خلال الحضارات الصينية ومصر القديمة والهند واليونان عندما كانت الحروب مشروعة، واستمر التطور الحضاري لهذه المجتمعات القديمة خلال الإمبراطوريات المصرية واليونانية والرومانية والفارسية والصينية. وكان المنطق السائد في هذه الفترة يتمثل في سيادة مبدأ "قاعدة القوة والخضوع للأقوى".[1] ولم يتغير الأمر خلال الفترة التي استتبعت اتساع وانقسام الإمبراطورية الرومانية إلى شرقية وغربية في عام 395ميلادية حيث تميزت كذلك بالأيمان المطلق بالقوة واستعمالها، ويظهر هذا في الاعتقاد بان "القوة تخلق الحق وتحميه".

ولكن عند ظهور الدين الإسلامي في القرن السابع ميلادي، بدأ بعض التغير يدب في فلسفة السياسة الغربية وفي ممارساتها، وهذا ما استتبع في المرحلة الأولى التناحر بين الدول الأروبية، ثم تحول إلى التفاهم ونبذ الحروب واللجوء إلى المؤتمرات الدولية وذلك ابتداء من مؤتمر فيينا سنة 1815، وبعد هذا المؤتمر والمؤتمرات التي تلته فيما بعد كمؤتمر التحالف الأروبي (1819-1825)، اتضح انه لابد من أنشاء اتحادات أو جمعيات أو منظمات يكون لها صفة الاستقرار والدوام للنظر في المسائل الدولية المختلفة. وهكذا تم تدشين القرن العشرين بمؤسستين دوليتين هما: الجمعية الدولية لقانون العمل سنة 1900، ثم تبع ذلك ظهور عصبة الأمم كأول منظمة دولية غير متخصصة كما ان ميثاقها اعتبر أول تجربة دستورية متفق عليها من قبل أعضاء المجتمع الدولي آنذاك. ولكن منظمة الأمم المتحدة التي ظهرت بعد الحرب العالمية الثانية، كانت اكثر شمولية وأضخم هيئة وأنجحها في خدمة الإنسانية، ولو انها لا تخلو من العيوب والنقائص خاصة في عالم تسوده التغيرات الدولية، وفي تنظيم دولي متشابك ومتزامن مع التطورات التكنولوجية والاجتماعية والاقتصادية. وهذا ما يجعل فكرة التنظيم الدولي نفسها غير مستقرة، وتعريف هذا التنظيم يبقى نسبيا على الأقل من حيث الجوهر والمضمون، رغم وجود تعريف شكلي متفق عليه من قبل الاختصاصيين والدارسين للعلاقات الدولية والقانون الدولي.[2]

2- نشأة التنظيم الدولي: إسهام القرن التاسع عشر

---

[1] انظر: إبراهيم شلبي، **أصول التنظيم الدولي: النظرية العامة والمنظمات الدولية**، (بيروت: الدار الجامعية 1985)، ص ص 18-19.

[2] غضبان مبروك، **التنظيم الدولي والمنظمات الدولية: دراسة تاريخية تحليلية وتقييمية لتطور التنظيم الدولي ومنظماته**(مع التركيز على عصبة الأمم المتحدة ومنظمة الأمم المتحدة)، (الجزائر: ديوان المطبوعات الجامعية،1994)، ص 14.

لم يتح لأي من مشروعات التنظيم الدولي السابقة على القرن التاسع عشر فرصة عملية للدخول إلى حيز التنفيذ. فقد سلكت العلاقات بين الدول طريقا آخر تعذر معه، حتى بداية ذلك القرن، إقامة أي اطر مؤسسية عامة قادرة على تنظيم هذه العلاقة وفقا لقواعد ومبادئ مقبولة ومتفق عليها من الجميع. ومع ذلك فقد شكلت هذه المشروعات مستودعا ضخما للأفكار نهل منها صناع القرار أو الممارسون للعمل السياسي والدبلوماسي والدوائر الفكرية المرتبطة بمراكز صنع القرار في كل مرة اصبح الوضع الدولي ناضجا وقابلا لاختبار بعض هذه الأفكار أو المشروعات ووضعها موضع التطبيق.[1]

من بين اهم المشاريع الفكرية والفلسفية التي سبقت ظهور المنظمات الدولية وكانت بمثابة النواة التي استقت من أفكارها، نجد:

1- مشروع بيار دوبوا(1250-1323)(Pierre Dubois) يعتبر أول الروبي عالج موضوع نظام التعايش السلمي بين بعض الدول.

2- مشروع الوزير سولي (1560-1641)(Sully) فرنسي فكر في تأسيس جامعة كبرى للدول المسيحية تظم 15دولة أوروبية

3- مشروع الراهب امريك كروسيه (1590-1648)(Emeric Gruce)، راهب فرنسي، من اشد الكارهين للحرب، ميال إلى التسامح الديني، مما جعله يدعو إلى المناداة باتحاد دولي مفتوح لجميع دول العالم.

4- مشروع الراهب وليام بن (11644-1718)(Penn.W)، بريطاني، نشر كتابا بعنوان (مشروع للسلام الأروبي في الحاضر والمستقبل).

5- مشروع الفيلسوف بنتام (1748-1832)(Bentham) إنجليزي، نشر كتابه (مبادئ القانون الدولي) في العام الذي عصفت فيه الثورة العارمة بالنظام الملكي في فرنسا. وفي الكتاب فصل بعنوان (مخطط لسلام عالمي وابدي)[2]

وقد شكل اكتشاف الأميركتين على يد كريستوفر كولومبس عام 1492 نقطة تحول كبرى في تاريخ العلاقات الدولية وبداية لعملية توسع وزحف أروبي هائل خارج نطاق القارة بدأ بالسيطرة على الأميركتين ومنهما إلى قارتي آسيا

---

[1] حسن نافعة، محمد شوقي عبد العال، **التنظيم الدولي**،(القاهرة: مكتبة الشروق الدولية 2002)، ص ص 37-38

[2] تفاصيل اكثر انظر في:
محمد المجذوب، **التنظيم الدولي: النظرية والمنظمات العالمية والإقليمية والمتخصصة** ، منشورات الحلبي الحقوقية، لبنان 2005. ص 28-119.

وإفريقيا. وهكذا تحولت القارة الروبية تدريجيا لكي تصبح مركز الثقل الرئيسي- وخصوصا بعد ترسخ الثورة الصناعية والتكنولوجية فيها- لنظام عالمي لم يكف عن التمدد والاتساع حتى شمل العالم بأسره.

ويلاحظ انه حين بدأت هذه الكشوف الجغرافية لم يكن الصراع بين السلطتين الزمنية والروحية قد حسم بعد في أروبا بشكل نهائي وكامل. وتعين الانتظار اكثر من قرن ونصف بعد ذلك كي يحسم هذا الصراع ويستقر شكل الدولة – القومية (العلمانية) باعتباره الركيزة الأساسية واللبنة الأولى في صرح التنظيم الدولي المعاصر. ويجمع المؤرخون على أن معاهدة وستفاليا التي أبرمت في 24اكتوبر 1648، في أعقاب حرب الثلاثين عاما، كانت هي البداية الحقيقية لظهور ما اصبح يعرف بعد ذلك بالقانون الدولي والعلاقات الدولية بمعناها العام.

وفي مرحلة ما بعد صلح وستفاليا حاولت الدول الأروبية أن تقيم نظاما جديدا للعلاقات يقوم على نبذ الهيمنة والتوسع الإمبريالي أو الإمبراطوري، ووجدت في مبدا توازن القوى نظاما بديلا. وبدأت تتبلور تدريجيا مفاهيم السيادة والمساواة كأساس لنظام العلاقات القائم على مفهوم توازن القوى. ومع ذلك فقد تعين الانتظار اكثر من قرن ونصف القرن مرة أخرى وبالتحديد حتى نهاية الحروب النابوليونية في أروبا وانعقاد مؤتمر فيينا لعام 1815، لكي تأخذ حركة المجتمع الدولي انطلاقة كبرى، ومنعطفا جديدا غير مسبوق. فخلال القرن التالي على انعقاد مؤتمر فيينا، أي حتى الحرب العالمية الأولى، شهدت العلاقات بين الدول دفعة قوية جدا في اتجاه الانتقال من حالة ((الطبيعة)) إلى حالة ((المجتمع)) وذلك على ثلاث محاول وهي: تبلور فكرة الأمن الجماعي، محاولة بلورة آليات لتسوية المنازعات سلميا بين الدول، وأخيرا قيام منظمات" وظيفية" تتوافر فيها كافة شروط قيام المنظمات الدولية عرفت باسم "الاتحادات الإدارية".[1] وهذا ما سنحلله في العنصر التالي.

أ- الإرهاصات الأولى لنظام الأمن الجماعي:

أحدثت الثورة الفرنسية الكبرى تأثيرات عميقة وبعيدة المدى على الأوضاع والتوازنات في أروبا وفي العالم بأسره، فقد رفعت شعارات الحرية والإخاء والمساواة وأصدرت الجمعية الأسيسة إعلان حقوق الإنسان والمواطن ، كما أصدرت في 19نوفمبر 1792 قرارا تعلن فيه استعدادها للتدخل لمساندة الشعوب التي تهب لتحطيم القيود والإحاطة بالأنظمة المستبدة. لكن مبدأ التدخل سرعان ما تحول على يد نابليون إلى وسيلة لإخضاع أوروبا كلها للسيطرة والاستعمار الفرنسي. وفي مواجهة نابليون تشكل تحالف من القوى الأروبية الأربع الكبرى في ذلك الوقت، وهي إنجلترا، روسيا، النمسا، وبروسيا. وفي أعقاب الحرب النابوليونية التي دامت اكثر من عشرين عاما دخلت أروبا مرحلة جديدة ومختلفة تماما.

[1] حسن نافعة، مرجع سابق، ص ص 37-38.

فقد اكتشفت الدول الأربع الكبرى أهمية وجدوى التنسيق بعد الحرب للحيلولة دون تكرار ما حدث. ومن هنا بدأت تتبلور فكرة جوهرية مفادها ان الدول الكبرى التي خاضت الحرب وانتصرت فيها تقع عليها مسؤولية المحافظة على السلام بعدها. يظهر هذا في المؤتمرات والمعاهدات التي تم إبرامها [1]ومن ذلك مؤتمر فيينا العام من سبتمبر 1814الى غاية 1815، ومعاهدة شومون Chaumont التي سبقته والذي نصت مادتها الخامسة على ضرورة عقد لقاءات دورية للتشاور فيما بينها حول كيفية المحافظة على السلام والاستقرار في أروبا. لكن يبدو أن القوى الأربع المنتصرة لم تكن لها رؤية موحدة حول ما ينبغي عمله في مرحلة ما بعد الحرب. من ذلك مبادرة قيصر روسيا بإقناع كل من النمسا وبروسيا لبناء تحالف صلب للوقوف في وجه الحركات الثورية البازغة في أروبا لإجهاضها في مراحلها المبكرة، وهنا اعلن عن ميلاد "الحلف المقدس" 26سبتمبر 1815 ذي النزعة أو الطابع الديني. لكن بريطانيا لم تتحمس لهذا الانضمام لأسباب عديدة خاصة وأن النظام السياسي السائد في بريطانيا في ذلك الوقت يعد ليبراليا رغم انه كان محافظا مقارنة بالدول الثلاث في ذلك الوقت. لكن الأهم من كل ذلك ان مصالح بريطانيا كانت تبدو مختلفة ومتميزة عن مصالح حليفاتها الأخرى. فقد خرجت بريطانيا من الحروب النابوليونية اكثر قوة من الناحية الاقتصادية والتكنولوجية، وأصبحت إمبراطوريتها اكثر اتساعا، لذلك بدت مصالحها خارج القارة اهم بكثير من مصالح حلفائها الثلاثة الآخرين. رغم ذلك، لم يكن بمقدور بريطانيا ان تعزل نفسها عما يجري في القارة الأروبية، وظلت راغبة في ان تشارك بنصيبها في إعادة تنظيم أروبا. ولأنها كانت عازفة عن المشاركة في "التحالف المقدس" ذي الطبيعة الدينية الغامضة، فقد فضلت أن تبرم مع القوى الأخرى معاهدة اكثر وضوحا، فدخلت في تحالف رباعي Quadriple Alliance، المبرم في 20نوفمبر 1815. وعندما انضمت فرنسا في 15نوفمبر 1818، بعد عودة أسرة البوربون لتولي مقاليد السلطة فيها إلى هذا الحلف اصبح هناك من الناحية الفعلية وفاق بين الدول الأروبية الكبرى حمل على عاتقه مسؤولية التدخل للمحافظة على السلم، وهكذا ولد ما سمي ب"الوفاق الأروبي" [2]European Concert.

ولقد بدا المؤتمر أو الوفاق الأروبي يدرك خطورة التدخل في الشؤون الداخلية ويحاول قدر الإمكان ان يحافظ على التوازنات القائمة ويحول دون تفاقم النزاعات أو خروجها عن نطاق السيطرة وانتهاز الفرص المتاحة لدعم مصالح القوى الكبرى المتحالفة. وكان على المؤتمر ان يتكيف مع التغيرات التي طرأت على موازين القوى الأوروبية نفسها نتيجة الثورات الاجتماعية الداخلية في بعض الدول الكبرى أو في الأقاليم التابعة لها. فقد اندلعت في فرنسا ثورتان في 1830، 1848، وتحققت الوحدة الألمانية والوحدة الإيطالية واتحدت النمسا مع المجر....

---

[1]كمال عبد آل زيارة، **محاضرات المنظمات الدولية**، (العراق: جامعة أهل البيت: كلية القانون)
https://abu.edu.iq/law/courses/4/International-organizations

[2]- للمزيد عن الوفاق الأروبي أنظر:
Elrod, Richard B. "The Concert of Europe: A Fresh Look at an International System." World Politics 28, no. 2 (1976): 159–74. https://doi.org/10.2307/2009888.

ويلاحظ ان المؤتمر لم يعمل وفقا لنظام ثابت أو يطور آليات وأشكال محددة للتدخل في اللازمات الدولية أو الداخلية. فهو أحيانا يفوض دولة واحدة للتدخل باسم المؤتمر ، مثلا عندما فوض فرنسا في التدخل لقمع الثورة التي اندلعت في إسبانيا ضد الملك فرديناند السابع، وقد يفوض مجموعة دول بالتدخل مثلما فعلت روسيا، إنجلترا وفرنسا في مواجهة الأسطول المصري التركي باسم المؤتمر الأروبي.

ولم تقتصر وظائف المؤتمر أو مهامه في مجالات حفظ السلم والأمن الدوليين على التدخل المسلح، وإنما باشر أدوارا أخرى من بينها تقديم الدعم السياسي أو المعنوي أو المادي، كما باشر مهام الإدارة الدولية في بعض مناطق التوتر وخاصة منطقة البلقان وألبانيا، وفي بعض الأحيان لعب دور المشرع الدستوري الدولي، حتى ان قراراته أسهمت في خلق كيانات سياسية جديدة مثلما حدث بالنسبة لكريت أو البانجا.

ومن المهم الذكر ان المؤتمر لم تقتصر اهتماماته على المسائل الأروبية وإنما اهتم أيضا بمسائل وقضايا أخرى، من ذلك مثلا اهتم المؤتمر الأروبي بالمسالة المصرية عندما ازدادت قوة محمد علي ورأى فيها خطرا على تركيا وعلى أروبا، وكاد يتدخل في شؤون القارة الأمريكية لولا رفض إنجلترا القاطع.

أخيرا تجد الإشارة إلى ان صيغة "الوفاق الأروبي" لم تسفر فقط عن "دبلوماسية المؤتمرات" التي كرست جهدا لحل أزمات دولية بعينها كانت تشكل خطرا أو تهديدا للسلم الأروبي، وإنما تمخضت أيضا عن نوع آخر من المؤتمرات كرس جهده ووقته لبحث قضايا وقواعد عامة مجردة في محاولة لابتكار وتطوير آليات لتسوية المنازعات بالطرق السلمية[1]، وهذا ما سنستعرضه فيما يلي.

ب- تطوير آليات التسوية السلمية للمنازعات:

أتاح مناخ السلام الذي شهدته أروبا على مدى قرن كامل من الزمن منذ مؤتمر فيينا 1815[2] وحتى اندلاع الحرب العالمية الأولى فرصة للتفكير والتأمل الجماعي حول الوسائل التقليدية للتسوية السلمية للمنازعات ومحاولة تطويرها وأيضا حول ضرورة وضع قواعد وقوانين ملزمة لتنظيم الحروب البرية والبحرية.

وكانت أروبا قد عرفت منذ العصور الوسطى بعض الإجراءات والآليات الخاصة بالتسوية للمنازعات وعلى راسها التفاوض والوساطة والتحكيم، ولكن بعض الإجراءات أهملت، وتعين الانتظار حتى نهاية القرن الثامن عشر، ليعاود المجتمع الدولي إظهار اهتمامه بموضوع التحكيم وخصوصا عندما لجات اليها كل من بريطانيا والولايات المتحدة

[1] حسن نافعة، مرجع سابق. ص 42

[2] - مؤتمر فيينا هو مؤتمر لسفراء الدول الأوروبية ترأسه رجل الدولة النمساوي كليمنس فون مترنيش. عقد المؤتمر في فيينا في الفترة من سبتمبر 1814 إلى يونيو 1815. كان هدفه تسوية العديد من القضايا الناشئة عن حروب الثورة الفرنسية والحروب النابليونية وتفكك الإمبراطورية الرومانية المقدسة. أسفر هذا المؤتمر عن إعادة رسم الخريطة السياسية للقارة.

بموجب المعاهدة الموقعة بينهما في 19نوفمبر 1794 والمعروفة باسم معاهدة جاي[1]، لكن سرعان ما خفت هذا الاهتمام مرة أخرى ولم تلجا اليها الدول إلا نادرا طوال القرن التاسع عشر. وعندما امكن خلال الربع الأخير من القرن التاسع عشر تفادي بعض اللازمات الدولية الخطيرة والتي كان من المحتمل ان تتطور إلى نزاعات مسلحة عاد الحماس من جديد لبحث سبل تسوية المنازعات بالطرق السلمية، وتزايد نطاق الاهتمام بتطوير إجراءاتها وآلياتها التقليدية أو استحداث آليات جديدة.

وتعتبر مؤتمرات لاهاي ، عامي 1909-1907 على التوالي علامات بارزة على هذا الطريق. وقد تبنى المؤتمرين عددا من الاتفاقيات الدولية المهمة، التي لفتت الانتباه إلى أهمية الدور الذي يمكن ان تلعبه الدول الصغرى في بلورة وتطوير قواعد القانون الدولي، كما لفت الأنظار إلى حاجة المجتمع الدولي الماسة إلى النظم والآليات الدائمة، إلى جانب التسويات المؤقتة، لضمان تسيير العلاقات الدولية بطريقة اكثر سلاسة. وأخيرا فإنها أوضحت بجلاء مدى الحاجة إلى نظام عالمي حقيقي، وليس إلى نظام الروبي واهتمام العديد من القوى الدولية من خارج أروبا بإقامة مثل هذا النظام. غير ان اهم النتائج التي تمخضت عنها مؤتمرات لاهاي كانت هي بداية التفكير الفعلي، وان كان محتشما نحو التقييد أو الحد من استخدام القوة ،ان لم يكن تحريمها وكذلك تحريم بعض الأسلحة كبداية متواضعة جدا نحو التفكير في موضوع نزع السلاح. [2]

ج- المنظمات الدولية "الوظيفية " أو الاتحادات الإدارية:

لم تسفر الجهود الضخمة التي بذلت لتنظيم العلاقات السياسية بين الدول طوال القرن التاسع عشر عن وضع أطر مؤسسية ثابتة ودائمة لتنظيم هذه العلاقات. ذلك ان الوفاق الذي تحقق بين الدول الأروبية الكبرى لم يسفر سوى عن "مؤتمرات دبلوماسية" كانت تنعقد لمناقشة قضايا بعينها ثم تنفض بعد ذلك وتعود للانعقاد عندما تدعو الحاجة مرة أخرى. لكن لم تكن هناك مواثيق أو معاهدات دولية تنظم عمل هذه المؤتمرات وتحدد القواعد الخاصة بالعضوية فيها أو هياكلها التنظيمية أو طريقة التصويت وصنع القرار... غير ان التحولات الكبرى التي بدأ يمر بها النظام الدولي تحت ضغط التقدم العلمي والتكنولوجي وما أحدثته الثورة الصناعية من تطور هائل في جميع الميادين وخاصة النقل والاتصال، كان لها تأثيرات هائلة في اتجاه تحول النظام الاقتصادي إلى نظام عالمي. ساعد على تلك حركة الكشوف الجغرافية الكبرى وما تلاها من استعمار في الأمريكتين ثم انتقل بعد ذلك إلى قارتي إفريقيا وآسيا. وفي هذا السياق بدأت تتضح تماما أهمية تحقيق التعاون بين الدول في المجالات غير السياسية وخاصة تلك التي من شأنها تسهيل عملية التجارة أو النقل أو الاتصال المادي أو الفكري والثقافي بين الدول، وكانت المصلحة المشتركة المتبادلة بين الدول لتطوير التعاون في هذه الميادين تبدو من الوضوح ولا تثير أي مشكلات أو تعقيدات يصعب التغلب عليها، إلى درجة

[1]- نسبة لجون جاي رئيس القضاء الأمريكي الذي رتب لهذه الاتفاقية.
[2]المرجع نفسه، ص 44.

ان التنظيم الدولي شهد نقلة نوعية موضوعية في هذه الميادين بحيث أمكن إقامة منظمات دولية تتوافر فيها كافة شروط وأركان المنظمات الدولية بمعناها المعاصر.

وكان ميدان الملاحة في الأنهار الدولية هو أول الميادين التي شهدت تطورا مهما في مجال التعاون الدولي وادت إلى خلق احد الأشكال الأولى للتنظيم الدولي، فقد أكدت معاهدة باريس الموقعة في ماي 1814، وكذلك معاهدة فيينا الموقعة في 1815 ثم معاهدات أخرى متتالية على حرية الملاحة في نهري الدانوب والراين. وقد أدت الجهود الدولية في هذا المجال إلى عقد اتفاقيات دولية لتنظيم الملاحة في كل نهر على حدى. وقد أنشأت هذه الاتفاقيات لجنة للإشراف على الملاحة، وتعتبر هذه اللجان منظمات دولية بالمعنى الفني للكلمة. لأنها نشأت من خلال اتفاقية دولية ولها هيكل تنظيمي مستقل وأمانة عامة دائمة تتمتع بصلاحيات تمكنها من اتخاذ القرارات التي تتولى الدول تنفيذها بواسطة تشريعاتها الداخلية.

ثم كان ميدان النقل والاتصالات هو الميدان الذي حظي بالاهتمام في مرحلة لاحقة. حيث إنشات اتفاقية باريس الموقعة في 17ماي 1865 الاتحاد الدولي للبرق والذي تحول فيما بعد إلى الاتحاد الدولي للاتصالات السلكية واللاسلكية القائم حاليا[1]. وإنشات اتفاقية برن الموقعة في 14اكتوبر 1890 (المكتب المركزي للاتصالات الدولية) والذي عني بتنظيم عملية نقل البضائع عبر السكك الحديدية الدولية، ولا زال قائما حتى الآن. وفي عام 1863 تم إنشاء (اللجنة الدولية للبريد) والتي تحولت اعتبارا من عام 1878الى اتحاد البريد العالمي[2]، وفي المجال الاقتصادي شهدت حركة التنظيم الدولي تطورات مهمة. فقد نشأت منظمات دولية اهتمت بصناعات معينة مثل صناعة السكر 1902، أو بالتعاون الدولي في المجال الزراعي (1905) أو بالنواحي المتعلقة بالتعريفة الجمركية (1890)، وفي المجالات الإدارية والعلمية والاجتماعية يمكن الإشارة إلى الاتحادات الخاصة بحماية الملكية الصناعية أو الأدبية أو الفنية التي نشأت بموجب اتفاقيتي برن لعامي 1883، 1886، والمكتب الدولي للمكاييل والمقاييس الذي نشا بموجب الاتفاقية الموقعة عام 1905، والمعدلة في عام 1907. وغيرها من المنظمات في مختلف المجالات الاقتصادية والاجتماعية والثقافية. وتعتبر هذه المنظمات هي الأشكال الجنينية الأولى لما يعرف الآن بالمنظمات أو الوكالات الدولية المتخصصة والتي ستشهد تطورا ملحوظا بعد الحرب العالمية الأولى، ثم انطلاقة كبرى بعد الحرب العالمية الثانية.[3]

ثانيا: التحكيم الدولي:

---

[1]- تتألف عضوية الاتحاد من 193 دولة عضواً وحوالي 900 عضو من الشركات والجامعات والمنظمات الدولية والإقليمية.

[2] - يضم 192 دولة. وهو المحفل الرئيسي للتعاون بين الجهات الفاعلة في القطاع البريدي. أصبح الاتحاد البريدي العالمي منظمة متخصصة تابعة للأمم المتحدة (UN) في 1 يوليو 1948

[3]المرجع السابق، ص 46.

يعد التحكيم واحداً من أهم وسائل تسوية المنازعات الدولية بالطرق السلمية، وقد كان لنجاح التحكيم في قضية ألباما سنة 1872[1] عاملاً مشجعاً للاتجاه نحو هذا الأسلوب في تسوية المنازعات. والجدير بالذكر أن مؤتمري لاهاي لسنة (1899 و 1907) كانا قد أقرا مبدأ التحكيم الإجباري ووضعا قواعد وإجراءات التحكيم إلا أنهما فشلا في إنشاء محكمة تنظر في منازعات الدول.

والواقع أن محكمة التحكيم الدائمة التي تم إنشاؤها في سنة 1899 لم تكن إلا مجرد قائمة بأسماء القضاة الذين يمكن اختيارهم كمحكمين متى اتفقت الدول أطراف النزاع على اللجوء اليها.

ولا بد من التذكير بأن عقد مؤتمري لاهاي (1899-1907) كان له دلالته الخاصة حيث عقد هذان المؤتمران في فترات السلم، على عكس ما كان سائداً في عقد المؤتمرات الدولية، حيث لم تكن هذه المؤتمرات تعقد إلا في أعقاب الحروب، لتسوية الأثار المترتبة عليها. كما ضمّ هذان المؤتمران دولاً أخرى غير أوروبية الأمر الذي كان يعني اتساع قاعدة المساهمة في تلك المؤتمرات.

ثالثاً: اللجان الدولية:

يعد إنشاء هذه اللجان خطوة مهمة في طريق إنشاء المنظمات الدولية، ويذهب جانب من الفقه الدولي، إلى أن هذه اللجان لم تنشأ إلا كوسيلة لتعزيز وضمان حرية الملاحة في بعض الأنهار، مثل لجنة الرون التي أنشأت سنة 1814، ولجنة الدانوب التي أنشأت سنة 1856.

ونتيجة لنجاح اللجنتين المذكورتين في أداء المهام المسندة اليهما، فقد امتد نشاطها ليشمل ميادين أخرى، كميدان الصحة، فقد أنشئت لجان صحية في الأقاليم المستعمرة، كلجنة قسطنطينية وبوخارست، كما أنشأت لجان مالية مهمتها التوثيق والتقريب في وجهات نظر الدول الدائنة والمدينة، كوسيلة للوصول إلى حل وسط يرضي الطرفين، ومن بين هذه اللجان لجنة الدين المصري سنة 1878، ولجنة الدين اليوناني سنة 1897، ولجنة الدين العثماني سنة 1898.

رابعاً: الاتحادات الدولية الإدارية:

[1]- كانت أول سابقة في تاريخ العلاقات بين الدول أسست لمبدأ التحكيم لفض المنازعات سواء منها المالية أو الحدودية أو غيرها، و القضية هي عبارة عن دعاوى تعويض الضرر رفعتها حكومة الولايات المتحدة ضد حكومة المملكة المتحدة لمساعدتها سراً الولايات الكونفدرالية الأمريكية أثناء الحرب الأهلية الأمريكية. بعد التحكيم، عام 1872 دفعت بريطانيا للولايات المتحدة 15.5 مليون دولار للأضرار التي سببتها السفن الحربية بريطانية الصنع التي بيعت للكونفدرالية، وبذلك أنهت الخلاف وأمّنت علاقات الصداقة بين البلدين.

الملاحظ أن إنشاء هذه الاتحادات لم يكن إلا وسيلة لتنظيم بعض المرافق ذات الصلة بالمصالح الدولية المشتركة. ومن بين اهم الاتحادات التي تم إنشاؤها، اتحاد التلغراف العالمي الذي أنشئ بمقتضى اتفاقية باريس لسنة 1865، واتحاد البريد العالمي الذي أنشئ باتفاقية برلين لسنة 1874، والاتحاد الدولي للمقاييس والموازين عام 1875، واتحاد حماية الملكية الصناعية عام 1882، والاتحاد الدولي لنشر التعريفة الجمركية لعام 1890، واتحاد حماية الملكية الأدبية المنشئ بموجب اتفاقية برلين لسنة 1886.

والواقع أن كل وسائل التعاون الدولي آنفة الذكر لا يمكن وصفها بالمنظمات الدولية، كونها لا تتخذ طابع الديمومة والاستقرار في عملها كما لا يحكم نشاطها دستور نافذ في مواجهة الدول المنضمة إليها، هذه إضافة إلى أن مقرراتها لم تكن لتلزم الدول الأعضاء إلا بإرادتها.

إلا أن ذلك لا يعني بحال من الأحوال عدم جدواها، فتلك المحاولات حققت خطوات متقدمة في مجال التنظيم الدولي، الأمر الذي مهد لقيام أول تنظيم دولي في أعقاب الحرب العالمية الأولى (عصبة الأمم)[1].

[1] الموسوعة الجزائرية للدراسات السياسية والاستراتيجية، **نشاه المنظمات الدولية وشخصيتها القانونية**، 08-06-2019 ، في:
https://www.politics-dz.com/%D9%86%D8%B4%D8%A3%D8%A9%D8%A7%D9%84%D9%85%D9%86%D8%B8%D9%85%D8%A7%D8%AA-%D8%A7%D9%84%D8%AF%D9%88%D9%84%D9%8A%D8%A9-%D9%88%D8%B4%D8%AE%D8%B5%D9%8A%D8%AA%D9%87%D8%A7-%D8%A7%D9%84%D9%82%D8%A7%D9%86/

المحور الثاني: تعريف المنظمة الدولية وعناصر قيامها:

1- تعريف المنظمات الدولية"

أصبحت المنظمات الدولية إحدى الأدوات الفاعلة المهمة في العلاقات الدولية المعاصرة ، سواء أكانت في صورتها العالمية أم الإقليمية، لتحقيق التعاون الدولي وحفظ الأمن والسلم الدوليين وتقدم المجتمع الدولي وازدهاره. ومع ذلك فإن مسألة وضع تعريف شامل لها أمرا لا يخلو من الصعوبة لكونها حديثة النشأة نسبيا .

واستُخدِم مصطلح "المنظمة الدولية" للمرة الأولى عام 1927 من قبل المحكمة الدائمة للعدل الدولي في رأيها الاستشاري المتعلق بقضية اللجنة الأوربية للدانوب.

وذهب الكتّاب والباحثون في اتجاهات متعددة لتعريف المنظمة الدولية حسب وجهة نظر كل واحد منهم. لكن أغلب هذه التعاريف كان قاصرا من خلال التركيز على جانب واحد دون الجوانب الأخرى.

فهناك من ركز على الهدف أو الغاية للمنظمات الدولية ، ومن ثم فإنه أغفل الجانب الشكلي في تكوين هذه المنظمات ، كما في تعريف هوفمان : "جميع أشكال التعاون بين الدول التي تريد أن تجعل من تعاونها نوعا من النظام يسود في الوسط الدولي ، على أن تكون أشكال التعاون هذه قد نشأت بإرادتها، وتعمل في وسط تكون فيه الدول أشخاصا قانونية مستقلة".

وهناك من عرّف المنظمة الدولية بصفتها القانونية بوصفها شخصا من أشخاص القانون الدولي العام ، عرّفها الدكتور مفيد شهاب بأنها : "شخص معنوي من أشخاص القانون الدولي العام ينشأ من إرادات مجموعة من الدول لرعاية مصالح مشتركة دائمة بينها ، ويتمتع بإرادة ذاتية في المجتمع الدولي وفي مواجهة الدول الأعضاء".

وعرّفها الدكتور محمد طلعت الغنيمي بأنها : "مؤتمر دولي الأصل فيه أن يكون على مستوى الحكومات مزودا بأجهزة لها صفة الدوام وممكنة التعبير عن إرادته الذاتية". وهذا التعريف تنقصه الدقة لأنه جعل المنظمة الدولية مؤتمرا دوليا، في حين أن المنظمة تختلف عن المؤتمر في نواح متعددة. وعرفها الدكتور عبد العزيز سرحان بأنها : "وحدة قانونية تُنشِؤها الدول لتحقيق غاية معينة وتكون لها إرادة مستقلة يتم التعبير عنها عبر أجهزة خاصة بالمنظمة ودائمة". وهنا يلاحظ أن الأستاذ سرحان استخدم مصطلح الوحدة القانونية الذي يحتاج إلى تفسير لما يراد به ، بخاصة وإنه أشار في التعريف إلى أن هذه الوحدة لها إرادة تعبّر عنها بأجهزة.

في حين وضع الدكتور بطرس بطرس غالي تعريفا للمنظمة الدولية يختلف عن التعريفات السابقة ، إذ وصفها بأنها هيئة دائمة ، كما أنه أسهب في التعريف ليدخل في الغاية والنتائج ، إذ جاء في تعريف المنظمة بأنها : "هيئة دائمة

تشترك فيها مجموعة من الدول رغبة منها للسعي في تنمية بعض مصالحها المشتركة ببذل مجهود تعاوني تتعهد بسببه أن تخضع لبعض القواعد القانونية لتحقيق هذه المصالح". وذهب الدكتور عبد الله العريان إلى منحى مشابه ، إذ عرفها بأنها : "هيئة من الدول ، تأسست بمعاهدة، وتمتلك دستورا وأجهزة عامة ولها شخصية قانونية متميزة عن شخصية الدول الأعضاء".

ومن جهة أخرى، عرف الدكتور مبروك غضبان المنظمة الدولية بأنها هي "التنظيم الذي يتضمن مجموعة من الدول ويقوم بمجموعة من الوظائف التي يحددها الميثاق المنشئ لهذا التنظيم، وله شخصية مستقلة عن شخصية منشئيه، وأجهزة دائمة تتولى القيان بالمهام المنوطة به"[1].

من خلال ما تقدم يبدو جليا أن للمنظمة الدولية جانبين أساسيين لا يمكن إغفال أحدهما: الجانب الشكلي: والمتمثل في وجود هيئة دائمة هي التي تتمتع بالإرادة الذاتية والشخصية القانونية، وتقوم هذه الهيئة باتفاق الدول الأعضاء ، وعليه فإنها تجسّد المظهر المادي للمنظمة الدولية ، أي بمثابة الجسد للإنسان أو الكائن الحي.[2]

الجانب الغائي أو الوظيفي: والمتمثل في الأهداف المشتركة التي تسعى المنظمة إلى تحقيقها والتي تهم الدول الأعضاء فيها. ومن ثم فإن اقتصار المنظمة الدولية على الجانب الشكلي لا يمكن أن يعطيها الحياة والحركة ما لم يستكمل بالجانب الوظيفي الذي يجسّد الروح التي يجب أن تتوافر للجسد كي يكون حيا.[3]

من جهة أخرى هناك من يصنف تعاريف المنظمات استنادا إلى تعاريف الفقه الفرنسي والتعاريف الأنجلوسكسونية، فالتقليد الفرنسي يعرف المنظمة من الناحية الهيكلية وهذا في حدود أنها جهاز أو مؤسسة تنشؤها مجموعة من الدول ،وتخول لها بعض الصلاحيات والوسائل للقيام بالمهام المنوطة بها، وهذه الصلاحيات غالبا ما تكون مستقلة عن صلاحيات الدول الأعضاء. كما أن المجذوب يعرفها بانها "تنظيم دولي تتفق مجموعة من الدول وبموجب ميثاق أو معاهدة على إنشائه أو منحه الصلاحيات اللازمة (المطلقة أو المقيدة) للإشراف جزئيا أو كليا على بعض شؤونها المشتركة، والعمل على توثيق أواصر التعاون والتقارب فيما بينها، والقيام بتمثيلها والتعبير عن مواقفها ووجهات نظرها في المجتمع الدولي.

ويعرفها أبو هيف بانها "تلك المؤسسات المختلفة التي تنشؤها مجموعة الدول على وجه الدوام للاضطلاع بشان من الشؤون الدولية العامة المشتركة.

---

[1] مبروك غضبان، **المجتمع الدولي: الأصول والتطور والأشخاص**. القسم الثاني.(الجزائر، ديوان المطبوعات الجامعية.1994). ص 500.

[2] -ا الموسوعة الجزائرية للدراسات السياسية والاستراتيجية . مرجع سابق.

[3] المرجع نفسه.

وهذه التعريفات التي تميز الفقه العربي، كما يؤكد الدكتور شلبي، تساير الفقه الفرنسي اللاتيني، ويركز هذا النوع من التعاريف والتي تسمى كذلك بالتعاريف الوصفية على ثلاثة عناصر أساسية هي: الصفة الدولية، الإرادة الذاتية، الاستمرار.

أما التعريف الأنجلوسكسوني فيركز على الناحية الوظيفية للمنظمة. فهذا الأستاذ قودريش ليلاند يعرف المنظمة بانها تمثل منهج عمل ، وان المنظمات الدولية ليست غايات في حد ذاتها، وإنما هي وسائل تم اختيارها من طرف الحكومات لتحقيق الأهداف العامة، أي أن المنظمة الدولية "عبارة عن مؤسسة تعاونية وتندرج عموما في صنف الجمعيات أو الفدراليات بدلا من تصنيفها تحت الاتحادات الفدرالية مثل النظام الفيدرالي الأمريكي أو الألماني.[1]

2- عناصر قيام المنظمة الدولية "شروط قيام المنظمة الدولية":

من خلال مجمل التعاريف السابقة يمكن القول أن للمنظمة الدولية عناصر أساسية لابد منها لقيام المنظمة وتتمثل هذه العناصر "أو الشروط" بما يأتي:

أولا: الصفة الدولية : المنظمة الدولية عبارة عن هيئة تنشأ باتفاق دول ، وهذا يعني أن العضوية فيها تقتصر على الدول(كاملة السيادة) فقط ، ومن ثم فلا يجوز أن تضم الأفراد أو الشركات الخاصة أو هيئات الصليب الأحمر أو الهلال الأحمر. ومن هنا أطلق عليها البعض تسمية المنظمات الحكومية لتمييزها عن المنظمات غير الحكومية التي تقوم بين أفراد أو هيئات من دول مختلفة بقصد التعاون في المجالات كافة. ومن أمثلتها منظمة الصليب الأحمر الدولية ، والاتحاد البرلماني الدولي والاتحاد النسائي العالمي...الخ.

وعلى الرغم من الفرق بين النوعين من المنظمات (الحكومية وغير الحكومية) ، إلا أن ذلك لا يمنع من وجود تعاون بينها ، ومن أمثلة ذلك ما جاء في قرار في عهد عصبة الأمم (م 25) حول التعاون مع منظمات الصليب الأحمر الدولية ، وما ورد في ميثاق الأمم المتحدة (م 71) حول إمكانية تشاور المجلس الاقتصادي والاجتماعي)التابع للأمم المتحدة(مع الهيئات غير الحكومية ذات الاختصاص المشترك. وإذا كان شرط أن تكون العضوية مقتصرة على الدول كاملة السيادة ، إلا أننا نلاحظ وجود بعض الاستثناءات على ذلك ومنها:

1 – الدول التي تتواجد على أراضيها قوات أجنبية وإن كان ذلك يشكل احتلالا وانتقاصا لسيادتها ، وتعليل ذلك هو وجود حكومة وطنية تطلب ذلك الانضمام .

[1] غضبان مبروك، مرجع سابق، ص ص 19-20.

2 – هناك بعض المنظمات المتخصصة مثل: (اتحاد البريد العالمي) تمنح بعض الأقاليم المسماة أقاليم ما وراء البحار حق العضوية فيها ، وذلك لامتداد نشاط هذه المنظمات ليشمل تلك الأقاليم.
3 – هناك بعض المنظمات الدولية تقبل في عضويتها بعض المناطق التي لا تحظى بصفة دولة لأسباب سياسية ، مثل المنظمة الأوربية للتعاون الاقتصادي التي قبلت في عضويتها إقليم الترست للسنوات 1947 – 1954 والذي كان محل نزاع بين(يوغسلافيا وإيطاليا).

4 – تقبل بعض المنظمات المتخصصة حق التمثيل فيها لأشخاص طبيعيين مثل محكمة العدل الدولية)وهي الجهاز القضائي للأمم المتحدة(التي تختار أعضاء لها من الأشخاص ذوي الصفات الخلقية العالية والمؤهلين للمناصب القضائية الرفيعة.

5 – تقبل بعض المنظمات مندوبين يمثلون جهات غير حكومية في الدولة مثل منظمة العمل الدولية التي يكون التمثيل فيها ثلاثي يشمل ممثلين عن الحكومة وأرباب العمل والعمال .[1]

ثانيا: الكيان الدائم المتميز: لا يمكن القول بوجود منظمة دولية ما لم يتوافر لها كيان متميز، دائم ومستقر، يستمر طالما ظل الاتفاق المنشئ لها ساري المفعول. فالمنظمة الدولية كائن متميز عن الدول التي أسهمت في إنشائه، له حياته الخاصة المرتبطة بنشاط الأجهزة التي يتكون منها، ويعتمد بالتالي عليها في تحقيق أهدافه. ولا شك في أن الوجود المتميز يتطلب قدرا معقولا من الاستقرار والبقاء. ولا يقصد بالدوام –أن تظل المنظمة قائمة ابد الدهر، وإنما المقصود إلا يكون وجودها عرضيا كما هو الشأن في المؤتمرات الدولية التي وان اعتبرت –تاريخيا– الخطوة الأولى التي خطتها الجماعة الدولية نحو التنظيم الدولي المستقر، إلا أنها –بطبيعتها –عارضة موقوتة الكيان تفتقر إلى عنصر الدوام والاستمرار. [2]

ثالثا: الصفة الرضائية: تقوم المنظمة الدولية على أساس رضا الدول بالانضمام إليها ، انسجاما مع المذهب الإرادي الذي يتجسد في التزامها بقواعد القانون الدولي ويتفق مع مبدأ سيادة الدول ومساواتها. وعليه يجب أن تكون الدول المنتمية للمنظمة راضية بالالتزامات ت التي تقررها تلك المنظمة وأن تعلن رغبتها واستعدادها للالتزام بميثاق المنظمة الدولية.

وهنا لابد من الإشارة إلا أنه لا يمكن تصور إجبار دولة ما على الانتماء إلى المنظمة الدولية ، فالعضوية في هذه المنظمات اختيارية ، على الرغم من وجود حالات تلتزم بمقتضاها الدول طوعا ببعض المبادئ التي تقررها المنظمة الدولية حتى وإن لم تكن عضوة فيها.

---

[1] حمد سامي عبد الحميد، مرجع سابق، ص 252
[2] المرجع السابق، ص 253.

أن نطاق مبدأ الرضائية يقتصر على العضوية من حيث الانضمام أو الانسحاب ، ولا يشمل ما يصدر عن المنظمة من قرارات والتي تخضع لأحكام التصويت وقاعدة الأغلبية. وتترتب على مبدأ أو صفة الرضائية النتائج الآتية:

1 – أن يكون للمنظمة ميثاق (دستور أو عهد أو غير ذلك) يصدر نتيجة اتفاق الدول الأعضاء المؤسسة، وهذا الميثاق يحدد عمل المنظمة وطرق الانتساب إليها وشروط العضوية والصلاحيات والأجهزة.
2 – أن الأعضاء متساوون من حيث التمثيل والتصويت بغض النظر عن قوة الدولة وعدد سكانها ومساحتها ومواردها.

3 – يكون للمنظمة مجلس أو جهاز رئيس (هيئة عامة ، مجلس ، مؤتمر) يمثل فيه الأعضاء كافة بالتساوي في عدد الممثلين والصلاحيات والتصويت ويأخذ على عاتقه رسم سياسة المنظمة.

4– تساهم الدول الأعضاء جميعها بميزانية المنظمة الدولية.

5 – لا تكون سلطة المنظمة فوق سلطة الدول الأعضاء ، لأن الدول هي التي أنشأت المنظمة بموجب ممارستها للحقوق السيادية والتي لا تسمح بوجود سلطة أعلى من سلطة الدول الأعضاء.

رابعا: الإرادة الذاتية : تمتلك المنظمة الدولية إرادتها الخاصة بها والمتميزة عن إرادة الدول الأعضاء فيها ، وذلك بمجرد قيامها ، وهذه نتيجة منطقية لاعتبار المنظمة شخصية معنوية قانونية. وهو ما يعني وجود الإرادة المستقلة لهذه الشخصية. على العكس من المؤتمر الدولي الذي لا يحظى بمثل هذه الإرادة وتعبّر قرارته عن مجموعة إرادات الدول المشاركة فيه.

وهناك رأي لبعض الكتاب ينكر فيه وجود الإرادة المستقلة للمنظمة ، ويقول أنها عبارة عن إرادات الدول الأعضاء فيها جميعها ، ويعطي دليلا على ذلك بصدور القرارات بالإجماع ، في حين أن هذا البعض من الكتاب يؤكد وجود الإرادة المستقلة للمنظمة في حالة صدور القرارات بالأغلبية.

وهنا يمكن الرد على هذا الرأي من خلال ما يأتي: [1]

1 – تنصرف إرادة الدول إلى مجرد واقعة التصويت على تكوين المنظمة ، بينما تمتد إرادة المنظمة بعد تكوينها إلى عمل معين.

[1] المرجع نفسه، ص 254.

2 – في أية منظمة هناك قرارات بالإجماع وأخرى بالأغلبية ، ولذلك ليس من المنطقي الاعتراف بالإرادة المستقلة للمنظمة في حالة الأغلبية وإنكارها في حالة الإجماع.

إذن يمكن القول أن المنظمة الدولية لها إرادتها الذاتية الخاصة بها والمستقلة عن إرادة الدول الأعضاء ، الأمر الذي تترتب عليه النتائج الآتية:

1 – تُنسب الأعمال الصادرة عن المنظمة جميعها إلى هذه المنظمة ولا تنصرف إلى الدول الأعضاء فيها.
2 – تتحمل المنظمة مسؤولية ما يصدر عنها من تصرفات على وجه الاستقلال ولا تتحمل الدول الأعضاء مسؤولية ذلك.

3 – يمكن للمنظمة أن تحتج باستقلال إرادتها تجاه الدول الأعضاء والهيئات والمنظمات الأخرى جميعها.
4 – يكون القرار الصادر بالأغلبية ملزم للدول الأعضاء كلها بما في ذلك الدول التي لم تصوت إلى جانب القرار.

5 – تجري المنظمة ما تشاء من التصرفات القانونية في حدود ميثاقها، كعقد المعاهدات والاتفاقيات، بغض النظر عن موافقة الدول الأعضاء

6 – تكون لها شخصيتها القانونية وذمتها المالية المستقلة ، فلها حقوقها وعليها التزاماتها بحدود الميثاق.
وأخيرا لا بد من التنويه أن إرادة المنظمة الدولية هي إرادة اختصاصية أو وظيفية يحكمها ميثاق المنظمة ، وإذا خرجت عن حدود الميثاق خالفت الشرعية ، بينما تتمتع الدول بإرادة مطلقة.[1]

خامسا: التكيف القانوني للمنظمة الدولية:

يقصد بالتكييف القانوني هنا الوصف القانوني للمنظمة الدولية، أي هل تعد المنظمة الدولية شخصا من أشخاص القانون الدولي العام أم لا؟ والكلام عن الشخصية القانونية يحدد إمكانية إيجاد حقوق للمنظمة الدولية وتحملها الالتزامات. فإذا كان الفقه قد استقر على أن الدول لها شخصية قانونية دولية، فإن هناك تباين في وجهات النظر بشأن الشخصية القانونية للمنظمة الدولية، وانقسم الفقه إلى ثلاثة اتجاهات:
1 – الاتجاه التقليدي: ويرى أن شخص القانون الدولي العام الوحيد هو الدول، ومن أصحاب هذا الرأي الفقيه الفرنسي (فوشي)، الذي عرّف القانون الدولي العام بأنه : "مجموعة القواعد التي تحدد حقوق الدول وواجباتها في علاقاتها المتبادلة". ومن ثم فإن المنظمة الدولية وفقا لهذا المذهب ليس شخصا من أشخاص القانون الدولي. وهذا الرأي فيه نوع من التطرف في ظل اتساع نطاق القانون الدولي وقيام المنظمات الدولية وازدياد أهميتها.

[1] كمال عبد حامد آل زيارة، مرجع سابق. ص 255

2 – الاتجاه الموضوعي: وذهب باتجاه متطرف آخر، إذ يرى أصحاب هذا المذهب، أن الفرد الإنسان هو شخص القانون على الصعيدين الوطني والدولي، لذلك أنكر على المنظمات وحتى الدول صفة الشخص القانوني من منطلق أن الشخصية المعنوية هي مجر د افتراض لا وجود له هذا من ناحية، ومن ناحية أخرى أن القانون الذي يتضمن الحقوق والالتزامات يتوجه إلى من يدرك هذه الحقوق والالتزامات الأمر الذي ينطبق فقط على الشخص الطبيعي الذي يملك العقل والإدراك. ووفق هذا الرأي أيضا لا تعد المنظمات الدولية من أشخاص القانون الدولي. ويلاحظ على هذا المذهب التطرف وعدم الدقة أيضا، وذلك لأن الإنسان لا يستطيع أن يمارس الحقوق والالتزامات التي يقررها القانون الدولي بصورة مباشرة وإنما عن طريق دولته. ومن جهة أخرى فإن انكرا الشخصية المعنوية فيه الكثير من المبالغة لأن مثل هذه الشخصية قد تأكدت وانها تؤدي وظائف وتفسر ظواهر قانونية.

3 – الاتجاه الثالث: وهو المذهب الذي يوسع من أشخاص القانون الدولي ليشمل الدولة والمنظمات الدولية وحتى الأفراد، ونعتقد أن هذا هو الاتجاه الأصلح والأقرب للتطور القانوني واتساع نطاقه .

والجدير بالذكر هنا أن أول من نادى بضرورة الاعتراف للمنظمات بالشخصية القانونية الدولية هو الكاتب "بروسبيرو فيدوزي" عام 1897 عندما قال بتمتع الاتحادات الإدارية الدولية بهذه الصفة. وكان رأي محكمة العدل الدولية الاستشاري الذي أصدرته عام 1949 في مسألة قتل "الكونت برنادوت" وسيط الأمم المتحدة في فلسطين المحتلة قد أكد وبشكل قاطع تمتع المنظمات الدولية بالشخصية القانونية الدولية. ويبدو أن هذا الرأي كان هو الأساس الذي تم الاستناد إليه لإعطاء المنظمات الدولية جميعها الشخصية القانونية الدولية، وأيضا هو الرأي الغالب في الفقه الدولي.[1]

التمييز بين اصطلاح المنظمة الدولية، وما قد يختلط به من اصطلاحات.

اذا كان من السهل –نسبيا– وصف ظاهرة المنظمة الدولية وصفا وافيا، فان من الصعوبة محاولة تعريف المنظمة الدولية تعريفا قانونيا دقيقا في عبارة أو عبارتين، وكما يرجع ذلك إلى حداثة العهد بالمنظمات الدولية والى تعدد أنواعها وأنماطها ، فانه يرجع أيضا إلى ما يقع –أحيانا– من خلط بين ثلاثة اصطلاحات متميزة بالرغم من تقاربها واتصالها الوثيق بعضها بالبعض الآخر. وهي النظم الدولية، التنظيم الدولي والمنظمة الدولية.

النظم الدولية:–في مفهومه الضيق– هو مجموعة القواعد القانونية المنظمة لموضوع رئيسي معين أو المرتبطة باطار موضوعي محدد مثل نظم الزواج والملكية في القانون الداخلي، ونظم الحياد والتمثيل الدبلوماسي والقنصلي في القانون الدولي العام كما قد ينصرف أيضا –في مفهومه الواسع– إلى كافة التنظيمات والتقاليد والقواعد الأساسية المميزة لجماعة بعينها والتي استقرت هذه الجماعة على اتباعها في تنظيمها لما ينشا داخل إطارها من علاقات وروابط، ومن

[1] المرجع السابق.ص 256

ثم تشمل دراسة النظم الدولية بهذا المفهوم –مباحث أخرى عديدة كالمعاهدات، والعلاقات الدبلوماسية والقنصلية، والمؤتمرات والحروب....[1]

التنظيم الدولي: يقصد به التركيب العضوي للجماعة الدولية منظورا اليها من وجهة نظر ديناميكية تشمل احتمالات تطوره إلى ما هو افضل، تماما كما تشمل وضعه الراهن بكل ما قد ينطوي عليه من ثغرات أو أوجه نقص.

المنظمة الدولية: فيقصد بها –وفقا للاتجاه السائد الآن في فقه القانون الدولي –كل تجمع لعدد من الدول في كيان متميز ودائم يتمتع بالإرادة الذاتية وبالشخصية القانونية الدولية، تتفق هذه الدول على إنشائه، كوسيلة من وسائل التعاون الاختياري بينها في مجالات معينة يحددها الاتفاق المنشئ للمنظمة.[2]

المؤسسات الدولية: المؤسسة الدولية هي عبارة عن منشأة أو مرفق عام تنشئه دولتان أو أكثر يهدف إلى فرض التزامات على عاتق الأفراد عند استغلالهم للأموال العامة المشتركة للدول أو تنظيم كيفية استعمالها ويكون مستقلا عن الحكومات الأعضاء.

وتمارس المؤسسات العامة الدولية عملا لا تقوم به منظمة دولية ومن أمثلة تلك المؤسسات "المنظمة الأوربية لتأمين الملاحة الجوية" ويمكن تحديد أبرز نقاط الاختلاف بين المنظمة الدولية والمؤسسة بما يأتي:-

1 – المؤسسة الدولية هي أداة للتنفيذ المادي ، تعتمد على أركانها الذاتية لتحقيق عمل محدد هو إدارة المرفق الدولي ، فهي مرفق متحرر من هيمنة الحكومات والكلمة الأخيرة لأجهزة المرفق لا للدول الأعضاء ، لأن المستفيدين من نشاطه هم الأشخاص الذين تقدم لهم الفوائد والتسهيلات التي يقوم بها المرفق العام.

2 – للمؤسسة وسائلها الخاصة التي تضمن استمراريتها وفقا لدستورها ، وان أجهزتها لا تتألف من ممثلين ومندوبين يمثلون الدول فحسب ، وإنما لهم استقلالهم الذاتي.

3 – للمؤسسة العامة الدولية مواردها المالية المستقلة عن الدول الأعضاء ، كما أنها هي التي تقرر كيفية الإفادة من الخدمات التي تقدمها. بالعكس من المنظمات الدولية التي تعتمد في ميزانيتها بشكل أساسي على حصص الدول الأعضاء فيها .

4 – تخضع المؤسسات العامة لقانون دولة المقر وبذلك تختلف عن المنظمة الدولية التي تتمتع بحصانات وامتيازات تجاه دولة المقر.

---

[1] محمد سامي عبد الحميد وأخرون، **قانون المنظمات الدولية: الأمم المتحدة**، (الإسكندرية، منشاة المعارف، 2000)،ص 251.
[2] المرجع السابق، ص 252.

أهمية المنظمات الدولية:

تكمن أهمية المنظمات الدولية في وقتنا الراهن في الدور الذي تمارسه في العلاقات الدولية وذلك من خلال:
1 – أنها المكان الذي تلتقي فيه الدول لمناقشة الأمور التي تهمها على أساس رابطة العضوية.
2 – الإسهام في حل المشاكل الدولية في المجالات المختلفة وبخاصة منها التي تهدد الأمن والسلم الدوليين.
3 – أنها أداة من أدوات تقنين قواعد القانون الدولي وتطويرها من خلال ما تضعه من معاهدات واتفاقيات تشكل مصدرا من مصادر القانون الدولي العام[1]

[1]كمال عبد حامد آل زيارة ، مرجع سابق.

المحور الثالث: تصنيف المنظمات الدولية:

أدى انتشار المنظمات الدولية، وتزايد عددها، واتساع مجال نشاطها يوما بعد يوم، وما اقترنت به هذه الظاهرة من تنوع وتباين في أهداف المنظمات وطبيعة نظمها القانونية، إلى أن يحاول الفقه تقسيم المنظمات إلى عدد محدود من الأنواع تجمع بين ما يندرج تحت كل نوع منها خصائص قانونية أو واقعية مشتركة واضحة ومحددة.

وتتعدد التقسيمات بتعدد الزوايا التي يمكن أن ينظر إلى المنظمة الدولية من خلالها، ومن أهمها:

1- تقسيم المنظمات الدولية، من حيث الطبيعة الموضوعية لأهدافها إلى منظمات متخصصة وأخرى عامة الأهداف.

2- تقسيم المنظمات الدولية، بالنظر إلى نطاق العضوية فيها، إلى منظمات دولية إقليمية وأخرى ذات اتجاه عالمي.

3- تقسيم المنظمات الدولية، من حيث الطبيعة القانونية لنشاطها، إلى منظمات دولية قضائية، وأخرى إدارية، وثالثة ذات نشاط تشريعي أو شبه تشريعي.[1]

أولا- تقسيم المنظمات الدولية من حيث الطبيعة الموضوعية لأهدافها إلى منظمات عامة وأخرى متخصصة.

معيار هذا التقسم هو مدى ضيق أو اتساع مجال نشاط المنظمة. فاذا كان نشاط المنظمة قاصرا على واحدة فقط، أو عدد محدود، من مجالات التعاون الدولي المتصورة، فهي منظمة متخصصة. واذا كانت مجالات نشاط المنظمة كثيرة، متعددة ومتشعبة، بحيث تشمل بصفة عامة كل أو معظم صور التعاون الدولي المتصورة ما بين أعضائها، فهي منظمة عامة.

ومن امثله المنظمات العامة: عصبة الأمم، الأمم المتحدة، منظمة الدول الأمريكية، جامعة الدول العربية[2]، والاتحاد الإفريقي.

أما المنظمات الدولية المتخصصة فكثيرة. ومن الممكن أن نقسمها بدورها من حيث الطبيعة الموضوعية لمجالات نشاطها إلى أنواع متعددة من أهمها:

1- **المنظمات الدولية الاقتصادية**. وتشمل كل منظمة تهدف إلى تحقيق التعاون بين أعضائها في مجال ذي طبيعة اقتصادية، مثل صندوق النقد الدولي، ومنظمة التجارة العالمية.

---

[1] محمد سامي عبد الحميد، مرجع سابق، ص262

[2] - جامعة الدول العربية: تأسست عام 1945م ويبلغ عدد أعضائها الحالي 22 دولة. أُنشِئت الجامعة لعدة أهداف منها المحافظة على أمن المنطقة العربيَّة وتوثيق الصِّلات بين الدُّول المُشترِكة وتَنسيق الخطط السِّياسية لَها، كما تَسعى الجامعة لتحقيق التعاون في المجالات الاجتماعية والاقتصادية والصِّحية والثَّقافية

فمثلا يعد صندوق النقد الدولي مؤسسة متخصصة مؤلفة من 189 بلداً، ويعمل على تعزيز التعاون في المجال النقدي على مستوى العالم، وتأمين الاستقرار المالي، وتيسير التجارة الدولية، وتشجيع زيادة معدلات التشغيل والنمو الاقتصادي المستدام، والحد من الفقر في مختلف بلدان العالم. وأُنشئ الصندوق عام 1945، ويديره أعضاؤه الذين يشملون جميع بلدان العالم تقريباً بعددهم البالغ 189 بلدا، ويخضع للمساءلة أمامهم

بينما تعد منظمة التجارة العالمية المنظمة الدولية العالمية الوحيدة التي تُعنى بقواعد التجارة بين الأمم، وتقع في صلب اختصاصاتها اتفاقيات منظمة التجارة العالمية، التي تم التفاوض عليها وتوقيعها من قبل معظم الدول التجارية في العالم، وأعقب ذلك الموافقة والمصادقة عليها من طرف برلماناتها.. وتهدف المنظمة إلى مساعدة منتجي السلع والخدمات، والمصدرين، والمستوردين على مزاولة نشاطهم.

2- **منظمات دولية علمية**: وتشمل كل منظمة تهدف إلى تحقيق التعاون بين أعضائها في مجال علمي بحت، مثل المنظمة العالمية للأرصاد الجوية، والوكالة الدولية للطاقة الذرية[1].

3- **منظمات دولية اجتماعية**. وتشمل كل منظمة دولية تهدف إلى تحقيق التعاون بين أعضائها في مجال اجتماعي وإنساني، مثل منظمة العمل الدولية، منظمة الصحة العالمية، ومنظمة الأمم المتحدة للتربية والعلوم والثقافة(اليونيسكو).

4- **منظمات دولية للمواصلات**. وتشمل كل منظمة دواية تهدف إلى تحقيق التعاون بين أعضائها في مجال المواصلات، مثل منظمة الطيران المدني الدولي، واتحاد البريد العالمي، والاتحاد الدولي للمواصلات السلكية.

ثانيا– تقسيم المنظمات الدولية بالنظر إلى نطاق العضوية فيها إلى منظمات دولية إقليمية وأخرى ذات اتجاه عالمي.

يقصد بالمنظمة الدولية ذات **الاتجاه العالمي** تلك التي تقتضي طبيعة أهدافها تحديد شروط العضوية فيها على أساس عالمي يسمح بانضمام أية دولة من الدول اليها متى توافرت فيها الشروط التي يتطلبها ميثاق المنظمة، والتي ترمي في العادة إلى التحقق من ان الدولة طالبة الانضمام راغبة حقا وقادرة فعلا على تنفيذ الالتزامات التي ينص عليها ميثاق المنظمة. ومثال هذا النوع من المنظمات عصبة الأمم والأمم المتحدة والوكالات المتخصصة المختلفة المرتبطة اتفاقيا بهذه المنظمة الأخيرة مثل اليونيسكو ومنظمة الصحة العالمية ومنظمة العمل الدولية.

---

[1]- الوكالة الدولية للطاقة الذرية هي منظمة غير حكومية مستقلة وتعمل تحت إشراف الأمم المتحدة تأسست بتاريخ 29 يونيو 1957 بغرض تشجيع الاستخدامات السلمية للطاقة النووية والحد من التسلح النووي وللاضطلاع بهذه المهمة، تقوم بأعمال الرقابة والتفتيش والتحقيق في الدول التي لديها منشآت نووية.
تأسست سنة 1957 ، مقرها فيينا النمسا

فمثلا منظمة الأمم المتحدةهي مُنظمة دُوليَّة تأسَّست عام 1945م ويبلغ عدد أعضائها 193 عضواً، ومن أهم أهدافها المحافظة على السلام والأمن الدُّولي، وتنمية العلاقات بين الدُّول والسَّعي إلى تحقيق تعاون مُشترك بينها في شتّى المجالات، كما تسعى إلى دعم الحُرِّيات واحترام حُقوق الإنسان بعدم التفريق بسبب الجِنس أو الدّين أو اللُّغة.

ويقصد **بالمنظمة الإقليمية** –على وجه العموم– كل منظمة دولية لا تتجه بطبيعة أهدافها نحو العالمية، وإنما يقتضي تحقيق الهدف من إنشائها قصر عضويتها على طائفة معينة من الدول التي ترتبط فيما بينها برباط يبرر تعاونها في سبيل تحقيق مصالح مشتركة لها.[1]

وعلى الرغم من أهمية الإقليمية، كظاهرة من ابرز ظواهر التنظيم الدولي المعاصر، إلا أنها لاتزال في طليعة الاصطلاحات الدولية التي لم يتفق بعد على تحديد دقيق لمدلولها. ويتنازع تعريف الإقليمية –على وجه العموم– ثلاثة اتجاهات أساسية سنعرض لها بإيجاز.

1–المفهوم الجغرافي للإقليمية:

يشترط أصحاب هذا الاتجاه – لوصف المنظمة بالإقليمية–قيام رابطة جغرافية واضحة تربط بين الدول الأعضاء فيها، ثم يختلفون –بعد ذلك –حول تحديد المقصود بهذه الرابطة الجغرافية. فيشترط البعض –لزوما– توافر رابطة الجوار الجغرافي بين الدول أعضاء المنظمة، بينما يكتفي البعض الآخر بان تحدد الدول أعضاء المنظمة النظام المكاني لتعاونها في سبيل تحقيق أهداف المنظمة بإقليم جغرافي معين ولو لم تقم رابطة الجوار الجغرافي بين هذه الدول. بل ولو لم تنتم جميعها إلى هذا الإقليم جغرافيا.

2– المفهوم الحضاري للإقليمية:

لا يكتفي انصار هذا الاتجاه بقيام رابطة الجوار الجغرافي بين الدول أعضاء المنظمة حتى توصف بالإقليمية، بل يشترطون للقول بثبوت هذا الوصف لها– علاوة على الجوار الجغرافي– توافر روابط أخرى ذات طابع حضاري مثل وحدة أو تقارب اللغة والثقافة والتاريخ والعنصر فضلا عن المصالح الاقتصادية والسياسية المشتركة.

3– المفهوم الفني للإقليمية:

يصف انصار هذا الاتجاه بالإقليمية كل منظمة دولية لا تتجه بطبيعتها نحو العالمية، إذ تقتضي طبيعة أهدافها قصر نطاق العضوية فيها على فئة معينة من الدول ترتبط فيما بينها برباط خاص أيا كانت طبيعة هذا الرباط جغرافيا كان

[1] المرجع السابق، ص 265.

أو حضاريا أو سياسيا أو اقتصاديا أو ثقافيا ...دائما كان الرباط أو موقوتا. ومن ثم يدخل في عموم المنظمة الإقليمية عند أصحاب هذا الاتجاه:[1]

1- **المنظمات الإقليمية عامة الأهداف** القائمة على أساس من الجوار الجغرافي أو الارتباط الحضاري بين أعضائها مثل جامعة الدول العربية ومنظمة الدول الأمريكية والاتحاد الإفريقي.

فمثلا جامعة الدول العربية: تأسست عام 1945م ويبلغ عدد أعضائها الحالي 22 دولة. أُنشِئت الجامعة لعدة أهداف منها المحافظة على أمن المنطقة العربيَّة وتوثيق الصِّلات بين الدُّول المشترِكة وتَنسيق الخطط السِّياسية لَها، كما تَسعى الجامعة لتحقيق التعاون في المجالات الاجتماعية والاقتصادية والصِّحية والثَّقافية. أما الاتِّحاد الأُوروبي: تأسس الاتِّحاد الأوروبي عام 1950م بدعم من المجموعة الأوروبية للفحم والصَّلب لإنهاء الحروب الدموية التي بلغت ذَروتها في الحرب العالمية الثانية وتضم حالياً 28 دولةً أوروبية تتلخص أهداف الاتحاد في تعزيز السلام والحرية والأمن والعدالة والسَّعي لتأمين رفاهية المواطن، ودعم التَّقدم العلمي والتكنولوجي، كما سعى الاتحاد لإنشاء عملة خاصة (اليورو) مما أدى لتحقيق مبدأ الوحدة الاقتصادية بين الدُّول الأعضاء.

2- **المنظمات الإقليمية المتخصصة** المنشاة من اجل التعاون بين مجموعة معينة من الدول في سبيل تحقيق مصلحة مشتركة معينة، أيا كانت طبيعة هذه المصلحة، وسواء ارتبطت الدول الأعضاء بروابط جغرافية أو حضارية أو لم ترتبط.

3- **الأحلاف العسكرية القائمة**، على أساس من المصلحة السياسية والعسكرية المشتركة الموقوتة بظروف معينة، بين دول لا يشترط فيها الارتباط الجغرافي أو الحضاري، اذا ما توافرت في الحلف عناصر المنظمة الدولية المشار اليها سابقا. مثلا حلف شمال الأطلسي (الناتو)

منظمة حلف شمال الأطلسي (North Atlantic Treaty Organization) هي منظمة عسكرية دولية تأسست بناءً على معاهدة شمال الأطلسي التي تم التوقيع عليها في واشنطن في 4 أبريل سنة 1949 . ويشكل حلف الناتو نظاما للدفاع الجماعي تتفق فيه الدول الأعضاء على الدفاع المتبادل رداً على أي هجوم من قبل أطراف خارجية. ثلاثة من أعضاء الناتو (الولايات المتحدة الأمريكية وفرنسا والمملكة المتحدة) هم أعضاء دائمون في مجلس الأمن الدولي يتمتعون بـ حق الفيتو وهم رسميا دول حائزة للأسلحة النووية .ويقع المقر الرئيسي لحلف الناتو في هارين، بروكسل، بلجيكا، في حين أن مقر عمليات قيادة حلف الناتو يقع بالقرب من مونس، بلجيكا.

[1] المرجع نفسه، ص 268.

رابعا: تقسيم المنظمات الدولية من حيث الطبيعة القانونية لنشاطها إلى منظمات دولية قضائية وأخرى إدارية وثالثة ذات نشاط تشريعي أو شبيه بالتشريعي.

ويقصد بالنوع الأول المنظمات الدولية التي ينحصر اختصاصها في الفصل في المنازعات الدولية أو إصدار الفتاوى القانونية (المحكمة الدائمة للعدل الدولي)، ويقصد بالنوع الثاني تلك المنظمات التي ينصرف نشاطها إلى إدارة مرفق عام دولي معين(اتحاد البريد العالمي)، أما النوع الثالث فتنحصر مهمته في السعي إلى توحيد القواعد القانونية المتبعة بشان علاقة دولية معينة (منظمة العدل الدولية).

غير أنه من الصعب تطبيق هذا التقسيم عمليا، إذ تجمع أغلب المنظمات –في نشاطها الواقعي- بين اثنين أو اكثر من هذه الاختصاصات، بل قد يجمع بعضها بين الاختصاص القضائي والتنفيذي والتشريعي، فضلا عن انه قد يكون من الصعب أحيانا تكييف ما تقوم به المنظمة من نشاط تكييفا دقيقا.[1]

وهناك من يقدم تصنيف آخر يقوم على أساس أربعة معايير ، وهو تصنيف قدمه المجذوب ويتشابه مع تصنيف الأستاذ فريدمان ، ويصنفها إلى معايير الأغراض، المدى الجغرافي، الصلاحيات، ، والطرق المتبعة في الانضمام.

فطبقا لمعيار الأغراض تقسم إلى منظمات عامة ومنظمات خاصة، و قد سبقت الإشارة اليها.

وطبقا لمعيار المدى الجغرافي، تقسم إلى منظمات عالمية وقارية. وقد تمت الإشارة اليها أيضا.

وطبقا للتقسيم القائم على **أساس الصلاحيات**، فهناك ثلاثة مجموعات من المنظمات:

- **المنظمات التي لا تمتلك إزاء الدول الأعضاء أية صلاحيات خاصة**، بل أن نشاطها يقتصر على جمع البيانات وإذاعتها والقيام بالدراسات وتبادله وتقديم المقترحات، ثم هناك
- **منظمات تتمتع بصلاحيات خاصة مثل صلاحيات المراقبة**. فالمنظمات المكلفة بمهمة المراقبة ينحصر عملها في الإشراف على تطبيق اتفاقية من قبل الدول الأعضاء ، وهناك أخيرا
- **منظمات دولية تتمتع بصلاحيات واسعة وتحل محل الدول الأعضاء في ممارسة الصلاحيات العليا** في حقول التشريع والقضاء والقوة المسلحة. وهذه المنظمات نادرة الوجود في الواقع رغم أن المشتركات الأروبية يمكن أن تمثل اقرب تجسيد لهذا النوع من المنظمات الدولية.

أما التقسيم الأخير والذي يقوم على أساس **طرق الانضمام** فبموجبه يتم تقسيم المنظمات إلى ثلاثة أقسام:

[1] المرجع نفسه، ص 269.

1- **المنظمات التي يتم الانضمام اليها بصورة آلية تقريبا أي بمجرد توافر الشروط المطلوبة** وإبداء الرغبة في الانضمام مقرونة بقبول ميثاق المنظمة والخضوع لأنظمتها كما هو الشأن في معظم الوكالات المتخصصة المرتبطة بهيئة الأمم،

2- **المنظمات التي تشترط من اجل الانضمام اليها توافر بعض الشروط الموضوعية:** كما هو عليه الشأن في المادة 4 من ميثاق الأمم المتحدة التي تشترط أن يكون العضو دولة مستقلة وتتعهد بالالتزامات الواردة في الميثاق. وكذلك تشترط الجامعة العربية أن يكون العضو المرشح دولة عربية. أما

3- **المنظمات لا تكتفي بإخضاع الأعضاء الجدد لشروط موضوعية فقط بل تخضعهم لأهواء سلطتها التقديرية المطلقة** التي تعتمد عليها لتقرر ما اذا كان قبول هؤلاء الأعضاء مناسبا أو غير مناسب وخير مثال على ذلك مجلس أروبا، والحلف الأطلسي.[1]

دوافع إنشاء المنظمات الدولية:

تمثل المنظمة الدولية بالنسبة إلى الدول التي تنشؤها أو تشترك فيها لأول مرة، انتقال من الانفرادية إلى الجماعية. وإذ تضحي الدولة بهذا الجزء –أيا كانت درجته – من حريتها التقريرية فانه لا بد وان يكون هناك دافع أو دوافع لذلك. وكلما ازداد الدافع قوة، كلما زادت نسبة التضحية بالتقريرية الذاتية، وكلما قلت نسبة الدافع للمنظمة، كلما قلت نسبة هذه التضحية.

أولا: دافع الأمن والسلام:

هذا الدافع هو أساس كل تنظيم اجتماعي. وقد بنى عليه فلاسفة العقد الاجتماعي نظريتهم في الجماعة والسلطة. فالأفراد في حالتهم البدائية كانوا يتمتعون بكامل حريتهم، ولكنها حرية لا تكفل الأمن والسلام لهم جميع. ومن اجل ذلك تنازل كل منهم عن قدر من حريته للمنظمة السياسية لكي تسهر على إقرار الأمن والسلام والنظام داخل الجماعة البشرية التي تكون الدولة.

ثانيا: دافع التنمية الاقتصادية والاجتماعية:

كان هذا الدافع وراء إنشاء العديد من المنظمات الدولية، وفي مقدمتها منظمة الأمم المتحدة. إذ نوه الميثاق صراحة إلى مهمة المنظمة في ترقية الشؤون الاقتصادية والاجتماعية للشعوب جميعا، وتحقيق التعاون الدولي على حل المسال ذات الصبغة الاقتصادية والاجتماعية والثقافية والإنسانية.

[1] غضبان مبروك، مرجع سابق، ص ص 24-25.

وقد أنشئ المجلس الاقتصادي والاجتماعي للقيام بهذه المهام، تساعده وتعاونه المنظمات المختصة والمرتبطة به، والتي يتنوع اختصاصها في مختلف الشؤون الاقتصادية والاجتماعية.

وبدافع التنمية الاقتصادية والاجتماعية أنشئت في أروبا العديد من المنظمات التي تعنى بالتعاون الاقتصادي، كمنظمة التعاون والتنمية الاقتصادية، وجماعة الفحم والصلب، والجماعة الاقتصادية الروبية وغيرها.

وبالنسبة لأمريكا نجد أن دافع التنمية الاقتصادية والاجتماعية هو احد أسباب إنشاء منظمة الدول الأميركية ومنظمة دول وسط أميركا وجماعة أمريكا اللاتينية للتجارة الحرة.

ثالثا: دافع الحرية والاستقلال:

يعتبر هذا الدافع هدفا أساسيا لأية منظمة، إذ أن مساعدة الشعوب في نضالها من اجل الحرية والاستقلال والتحرر من الاستعمار والقوى الأجنبية، تعتبر مسالة أساسية في ميثاق الاتحاد الإفريقي وفي منظمة الدول الأمريكية.[1]

[1] نزيه رعد، **المنظمات الدولية والإقليمية**، لبنان: المؤسسة الحديثة للكتاب) ط1، 2013 ، ص ص 8-9.

المحور الرابع : المقاربات النظرية المرتبطة بالمنظمات الدولية

1- المقاربة القانونية

لقد هيمن الطرح القانوني في البداية على دراسة المنظمات الدولية من كون المعاهدة الجماعية هي أساس وجود المنظمات. وذلك على شاكلة اعتراف القانون بالفرد والكائن الإنساني ،وتطور ذلك من الحقل الداخلي إلى الحقل الدولي مما أدى إلى تثبيت مقولة احترام حقوق الإنسان.

أما بالنسبة للدول فإن أساسها هو السيادة التي تجد دعامتها في الأمة ، وهذا ما لا يتوفر بالنسبة للمنظمات الدولية ،وبالتالي فإن المنظمة لا تجد أساسها لا في الفرد ولا في السيادة وإنما في مفهوم جديد في العلاقات الدولية وهو مفهوم المرفق العام الدولي.

2- المقاربة التاريخية

تهدف إلى وصف الوقائع التاريخية ،وهذا المفهوم الحدثي يركز على الحدث للتاريخ، ويستبعد التعميمات التي تدخل في نطاق الأنثروبولوجيا ،وعلم السوسيولوجيا ، والجيوبوليتيك والعلوم الاقتصادية (فلا تعميمات إذا في تاريخ العلاقات الدولية حتى ولو جرت دراسة تطور البنى السياسية والاجتماعية، حيث صار ينظر في كل بنية على حدة وتبعا لخصوصيتها ، ونذكر على سبيل المثال مسألة تطور البرلمانية بينما في العلاقات الدولية فالمسائل تظل معكوسة إذ أن التعميمات ضرورية للتمكن من إبداء التوقعات.

فالطرح التاريخي الذي حل محل التاريخ الدبلوماسي لم يعد يكتف بدراسة تصرف الحكومات أو ممثليها في الخارج، بل إنه أضاف مجالا جديدا لتعمق المتخصصين من أجل فهم الأحداث والوقائع المتعلقة بحقبة زمنية معينة، فنجد أولا مدرسة ''تاريخ الأحداث السنوية) Ecole des annale '' مدرسة الحوليات)[1] والتي اشتهرت مع فيرناند بروديل ، وكل من بيير رينوفان و جون باتيست ديروزيل بعد الانتهاء من وضع مؤلفيهما عن '' تاريخ العلاقات الدولية '' ثم ''مدخل للعلاقات الدولية'' والذي يوضحان فيه القوى العميقة التي تؤثر على هذه العلاقات.

[1] مدرسة الحوليات هي مجموعة من المؤرخين المرتبطين بنمط من التأريخ طوره المؤرخون الفرنسيون في القرن العشرين لتأكيد التاريخ الاجتماعي طويل الأمد. سُميت باسم مجلتها العلمية «حوليات التاريخ الاقتصادي والاجتماعي»، التي لا تزال المصدر الرئيسي للمنح الدراسية إلى جانب العديد من الكتب والدراسات. كانت المدرسة ذات تأثير كبير في وضع جدول أعمال للتاريخ في فرنسا والعديد من البلدان الأخرى، خاصةً فيما يتعلق باستخدام المؤرخين للأساليب العلمية الاجتماعية، مع التركيز على الموضوعات الاجتماعية والاقتصادية بدلًا من الموضوعات السياسية أو الدبلوماسية.

كما تروم المقاربة التاريخية دراسة الوقائع التاريخية عبر الأزمان والحقب فهذه المقاربة تتخللها عدد من التيارات ، هناك تيار يذهب إلى القول بأن التاريخ هو رصد لأحداث الماضي ، وهناك من يرى أن التاريخ نوع من المسار الحركي البنيوي القائم على الصراع من منطلق المادية التاريخية بين البنيات المتناقضة المصالح حسب المنظور الماركسي.

3-المقاربة الاندماجية أو التكاملية

يزداد اللجوء إلى نظريات التكامل والاندماج لتفسير الظاهرة الإقليمية التي تتعزز في كافة مناطق العالم ، فالتجربة الأوروبية تمثل نموذجا متميزا في نجاحها بين دول شهدت ثلاثة حروب مدمرة في أقل من قرن من الزمن ، كما أن زيادة الاعتماد المتبادل بين الدول أصبحت تدفع مناطق مختلفة في العالم إلى تنظيم تعاونها الاقتصادي والاجتماعي في ظل تعاظم العولمة الاقتصادية ، ويتضح من تجارب التكامل أنها كانت تعبر إما عن إرادة سياسية من أجل ضمان الأمن والتعاون ما بين الدول الأعضاء ، وإما أنها تخضع لمنطق وظيفي يرتبط بتحقيق حاجات أساسية يمكن تأمينها من خلال تعزيز التبادل والاتصالات ما بين الشعوب[1].

وقد تميزت النظريات الاندماجية أو كما يسميها البعض "نظريات الاندماج الإقليمي "بكونها مثلت في حالات كثيرة مرجعا يعتمد عليه من أجل تطوير ميادين دولية وإقليمية مثل الفلسفة التي كانت وراء إنشاء المنظمات الدولية المتخصصة بعد الحرب العالمية الثانية، وكذلك بالنسبة لقرار إنشاء الجماعة الأوروبية في بداية الخمسينات [2]

ويمكن تقسيم نظريات الاندماج الإقليمي إلى نوعين:

الأولى ظهرت في إطار علم السياسة ، يطلق عليه **النظريات السياسية للاندماج**، والثانية ظهرت في إطار علم الاقتصاد ويطلق عليها **بالنظريات الاقتصادية للاندماج**.

أ-**النظرية الفيديرالية** : تسعى إلى تطبيق نموذج الدولة الفيدرالية على المستوى الدولي بمعنى انخراط الدول الأعضاء في عملية الاندماج وذلك بالتخلي عن سيادتها لصالح حكومة فيديرالية ، على أن يتم توزيع جديد للسلطات بين الحكومات الفيديرالية والحكومات الإقليمية في المجالات المختلفة ;ومثال هذا الاتجاه هو النموذج الفيدرالي للولايات المتحدة الأمريكية.

ب -**النظرية الوظيفية**[1] : ترتبط هذه النظريات بإسهامات ديفيد ميتراني والذي اصل لأطروحة الاندماج و الخيار الوظيفي وتقوم هذه الفكرة على ضرورة الفصل بين الجوانب السياسية والجوانب الوظيفية في عملية الاندماج

---

[1]الموسوعة الجزائرية للدراسات السياسية والاستراتيجية، **قراءة في نظرية المنظمات الدولية: النظرية أو التنظيم** ،(19-11-2018).

[2]عد إلى كتاب : حسين بوقارة، **ظاهرة التكامل: بين التصورات النظرية وواقع العلاقات الدولية**، (جامعة الجزائر3، كلية الحقوق والعلوم السياسية)، 2017.

والتركيز على الاندماج الوظيفي في القطاعات الفنية المختلفة والتخلي عن فكرة الاتحاد السياسي ، ويضرب ميتراني مثلا بعصبة الأمم التي انهارت بعد الحرب العالمية الثانية في حين استمرت منظمة العمل الدولية، وهي منظمة وظيفية في أداء عملها ،ويظل التصور النهائي لعملية الاندماج لدى ميتراني قائما على إنشاء تنظيمات وظيفية دولية تقوم فيها الدول بنقل جزء من سيادتها في هذه القطاعات الفنية إلى المؤسسات الدولية في حين تحتفظ بسيادتها السياسية ولا يتم نقلها إلى مؤسسة فيديرالية.

ج- **النظرية الوظيفية الجديدة** : من أهم منظريها هم إرنست هاس ، لقد بدأ هاس بنقد الأفكار الوظيفية لميتراني ، ولاسيما في إمكانية الفصل بين الأمور السياسية والأمور الفنية ، حيث أكد في عبارة شهيرة : " إن التفرقة بين الأمور السياسية والأمور الفنية أو بين رجل السياسة والخبير الفني تظل قائمة، لأن الأمور الفنية عادة ما تصبح كذلك فعل قرار سياسي."

وفي هذا الخصوص قدم هاس مفهوما جديدا هو مفهوم الانتشار – Spillover– لتفسير التداخل بين عملية الاندماج الفني والاندماج السياسي ، حيث يرى أن الاندماج في القطاعات الفنية و الوظيفية سيؤدي حتما إلى انتشار عملية الاندماج بشكل تدريجي إلى أن يمتد إلى مجالات أكبر بما فيها المجال السياسي.

د-**النظرية الاتصالية** : وفي هذا المضمار دراسات كارل دويتش Carl Deutsch في تأكيدها على أن التكامل يفرض وجود علاقات بين الدول إلى درجة أن هذه الدول لم تعد تورد في حسابها إمكانية نشوب حرب فيما بينها.

وبذلك يحدد دويتش الاندماج بواسطة مفهوم " مجموعة الأمن " Communauté de sécurité[2] " " والتي يمكن أن تكون مندمجة كما هو الحال في الولايات المتحدة الأمريكية بالرغم من تعدديتها.

ويركز دويتش على دور الاتصال (السيبرنيتيك (Cybernitics[3] في اتجاه علاقات الود أو العداء بين الجماعات السياسية، ويجدد دويتش بأن تدفق الاتصالات عادة ما يؤدي إلى وحدة الشعوب، وأن الحدود تنشأ حيث تقف أو تضعف الاتصالات.

---

[1] النظرية الوظيفية هي نظرية تقوم على اعتبار مصطلح الوظيفة الأداة المفهوماتية الرئيسية لدراسة الأنظمة الاجتماعية، وهذا انطلاقا من الاعتماد على مسلمة مفادها أن كل نظام اجتماعي يتكون عن عناصر مترابطة فيما بينها ويرجع هذا الترابط إلى قيام كل منها بوظيفة، وقيامه بهذه الوظيفة مرتبط بقيام الآخرين بوظائفهم، وهذا ما يؤدي إلى تحقيق التكيف والاندماج، ومن هنا يتبين أن الوظيفة تستعمل من منظور المماثلة العضوية: وارتباط الأجزاء الكل والمنظور الرياضي: تناسب القيام بالوظيفة مع حاجة الكل.

[2] إن المجتمع الأمني هو منطقة أصبح فيها استخدام العنف أمراً مستبعداً للغاية على نطاق واسع أو حتى لا يمكن تصوره. تم تطوير هذه الفكرة من قبل العالم السياسي كارل دويتش في عام 1957.

[3] علم التحكم الآلي هو دراسة آليات المعلومات للأنظمة المعقدة، وتم استكشافها بهدف توحيدها في مؤتمرات ميسي ووصفها في عام 1947 من قبل عالم الرياضيات نوربرت وينر لهذا الغرض.

هـ- **نظريات الاندماج الاقتصادي**: هذه النظريات ازدهرت في مرحلة تالية لازدهار النظريات السياسية، فبعد أن استقرت الجماعة الأوروبية في مسارها وتحقق الهدف الرئيسي من إنشائها -وهو منع قيام حروب أوروبية جديدة بين الدول الأعضاء (مثلا إنشاء تجمع الصلب والحديد) - تطورت هذه النظريات الاقتصادية من خلال تصنيفها لمستويات الاندماج الاقتصادي[1]:

أ-**منطقة التجارة الحرة**: وتتميز بإزالة الحواجز أمام حركة التجارة بين الدول الأعضاء وإزالة التعريفات الجمركية والحصص، ولكن مع احتفاظ كل دولة بحقها في فرض رسوم جمركية خاصة بها في مواجهة الدول غير الأعضاء.

ج- **الاتحاد الجمركي** : ويتميز بتحرير التجارة بين الدول الأعضاء في الاتحاد عبر فرض تعريفة جمركية مشتركة بين هذه الدول وذلك في مواجهة الدول غير الأعضاء.

د-**السوق المشتركة** : تروم تحقيق حرية التجارة والتعريفة الجمركية الموحدة وضمان حرية تحرر السلع والرساميل بين الدول الأعضاء.

هـ-**الوحدة الاقتصادية** : وهي أعلى وأرقى مراحل الاندماج الاقتصادي وتتميز بالإضافة إلى المستويات المشار إليها أعلاه بتوحيد السياسة المالية والاقتصادية ،وخلق مؤسسات فوق قومية Supra-national في هذه المجالات ، و تكون القرارات الصادرة عن هياكلها ملزمة لكل الدول الأعضاء[2].

4- المقاربة النسقية أو النظمية

لقد تطابق إعداد نظرية النظم في الأبحاث حول العلاقات الدولية مع الحاجة الملحة التي استشعرتها الولايات المتحدة الأمريكية لتأهيل قادتها السياسيين ومع بذل الجهود ليكون هذا التأهيل قائما على قاعدة علمية خاصة وأن سياسة الخصم خلال الحرب الباردة كانت تركز على الماركسية المعروفة بأنها علمية وقادرة على إيجاد قوانين موضوعية للتطور البشري.

إن تطور النسقية في حق علم الاجتماع لدى تالكوت بارسونز T.Parsons أستخدم كعلم مرجعي لإعداد نظرية النظم في علم السياسة لذى يعتبر بارسونز أن المهام الأساسية لأي نظام يرغب بالبقاء والحفاظ على الاستقرار يجب أن يتميز بالخصائص الآتية:

1- حفظ و إعادة إنتاج السمات الأساسية للنظام.

---

[1] المقاربة لبيلا بلاسا ويتحدث فيها عن مراحل الاندماج الاقتصادي. انظر:
Bela Balassa,**The Theory of Economic Integration** (Routledge Revivals), 1st Edition,1961.

[2] الموسوعة الجزائرية للدراسات السياسية والاستراتيجية، مرجع سابق

2- التكيف مع المحيط الذي يعيش فيه.

3- تحقيق أهدافه وغاياته.

4- الاندماج وهذا يعني أن جميع أقسام النظام ووظائفه تتحرك بشكل متناسق وألا تعارض مع بعضها البعض.

ويرى Parsons أنه انطلاقا من فهم هذه المهام يمكننا فهم سلوك النظام ككل أو النظام المساعد المتواجد داخل النظام نفسه ، وبالتالي إمكانية التوصل إلى وضع مقارنة بين هذه الأنظمة[1].

وقد اعتمد على منطلقات بارسونز وطورها عدد من الباحثين، مثل ديفيد إيستون وجبريال ألموند في الولايات المتحدة الأمريكية وجون برتون J.Burthom في بريطانيا ومارسل ميرل في فرنسا الذين طبقوا نظرية النظام الاجتماعي على تحليل ودراسة العلاقات الدولية من خلال ترسيخ المقولات التالية:

أن "النظام هو مجموعة عناصر متفاعلة وتألف كلا واحدا ، وتظهر تنظيما معينا من خلال التفاعل، الكلية، التنظيم".

1- أن كل نظام مؤلف من عناصر قد تكون وحدات.

2- التفاعل هو نتيجة التفاعل القائم بين هذه العناصر إذ أنه لا يمكن الحديث عن نظام بدون علاقات تفاعلية.

3- إن مجموع الأشخاص والعلاقات القائمة بينهم تشكل كلا متكاملا.

4- ويظهر كل ذلك من خلال تنظيم معين يتحدد وفق العلاقات القائمة بين العناصر والالتزامات التي يتم التعبير عنها ويتأثر هذا النظام بمحيطه من خلال المؤثرات الداخلة والمدخلات Inputs والنواتج والمخرجات Outputs :، وبما أن النواتج تتأثر بالمحيط الذي يمكن اعتباره نظاما أشمل أو نظاما آخر مختلف فإن هناك عملية تفاعل تؤدي إلى مدخلات جديدة.Feed back

---

المقال الأصلي:

[1] Talcott Parsons, Suggestions for a Sociological Approach to the Theory of Organizations-I **Administrative Science Quarterly**, Vol. 1, No. 1 (Jun., 1956), pp. 63-85 (23 pages), Published By: Sage Publications, Inc. https://doi.org/10.2307/2390840

5- فقد نجح الفقيه ميشيل فيرالي M.Virally في توظيف هذه المقاربة النسقية في ظاهرة التنظيم الدولي إذ شبه هذا الأخير واقع علاقة الارتباط والانتظام داخل المنظمات الدولية بمنظومة المجموعة الشمسية. [1]

6- أما عن الكيفية التي تتأمن فيها زيادة الاتصالات فيمكن تلخيصها : في التعامل مع شروط محلية و إقليمية وعالمية من أجل تجاوز العقبات ، وقدرة النخب الحاكمة والسياسية على التعامل مع هذه الشروط وإيمانها بوجود حافز مشترك. وكذا دور القوى غير الحكومية (شركات عبر وطنية ،قوى سياسية و نقابية) في خلق عدد من القنوات التي تؤدي إلى هذا التكامل.

7- مع وجود درجة عالية من الاعتماد في المجالات الاجتماعية والثقافية والاقتصادية مما يجعل من موضوع الأمن في بعده العسكري في درجة متدنية ، وقد يختفي أحيانا من قاعدة الموضوعات.

نظرية التعاون عند أكسيلورد: [2]

ولتفسير هذه المسألة عمد العالم Robert Axeleord إلى إمكانية إقامة تعاون دائم بين أطراف يسعون لتحقيق مصالح خاصة عندما يكتشفون أن من مصلحتهم الخروج عن عزلتهم وإقامة علاقات تعاون على قاعدة الفائدة المتبادلة.

وتستند هذه النظرية على مقولة "هذه بتلك" Donnant Donnant ، التي طبقت على ما يعرف بمعضلة السجين ،من خلال تطبيق استراتيجيات مختلفة و بعد عدة مباريات تم اكتشاف أن أفضل النتائج التي يمكن التوصل إليها يتم إحرازها من خلال ما أسماه "سوف أعاملك بنفس معاملتك " فإذا غدرت سوف أغدر وإذا تكرر غدرك سوف أرد بالمثل ، أما إذا تعاونت فسوف أتعاون معك وإذا عدت إلى التعاون سأعود إليه ، وفي النهاية يتبين للاعبين أن مجموع المنافع يزيد بتعلم التعاون.

واستنادا إلى ما سبق فإن التطور التقني والحاجة إلى تنظيم الاتصالات الدولية من أجل تأمين ازدهار حركة المبادلات كانت من الأسباب الأولى التي أدت إلى إنشاء الاتحادات العالمية ، ومع تطور العلاقات لاقتصادية

---

[1] للاطلاع اكثر حول الموضوع انظر:

Jorge E Viñuales, 'The Secret of Tomorrow': International Organization through the Eyes of Michel Virally, **European Journal of International Law,** Volume 23, Issue 2, May 2012, Pages 543–564, https://doi.org/10.1093/ejil/chs024

[2] الكتاب الأصلي :

Robert Axelrod , **The Evolution of Cooperation.** New York: Basic, 1984.

الدولية ظهرت ضرورة ضمان استمرارها وازدهارها بالتوجه نحو إنشاء منظمات دولية تضمن احترام معادلات مشتركة في ميادين العمل والنقد والتجارة.

وهذا ما يفسر إنشاء منظمة العمل الدولية منذ نهاية الحرب العالمية الأولى، و كذلك الأمر بالنسبة لإنشاء مؤسسة صندوق النقد الدولي والبنك العالمي قبل انتهاء الحرب العالمية الثانية.

وقد تزامن مع تطور هذه المنظمات تطور فكرة التضامن الدولي تجاه المسائل الاجتماعية.

وما إنشاء منظمة اليونيسكو إلا ردة فعل على ظاهرة الحرب وتطوير فكرة السلم في عقول ونفوس الناس ونفس المنطق استحضر في إنشاء منظمة الصحة العالمية ومنظمة الأمم المتحدة للأغذية والزراعة[1]. "FAO"

[1] الموسوعة الجزائرية للدراسات السياسية والاستراتيجية، مرجع سابق

المحور الخامس: المنظمات الدولية ومنظورات العلاقات الدولية:

إن دراسة المنظمات الدولية كما هو الحال بالنسبة للدول يمكن لها مبدئيا أن تعتمد على المنطلقات النظرية كما من الضروري اللجوء إلى الطرح التاريخي والطرح القانوني من أجل إجراء المقارنات الضرورية بين تجارب المنظمات الدولية واستخلاص المفاهيم العامة التي تحكم نشاه وتطور هذه المنظمات . وهذه الطريقة تبدو ضرورية لأن تاريخ المنظمات الدولية مازال حديثا وبالتالي فإن النظريات والمقاربات التي عالجت هذا الموضوع مازال يشوبها الغموض كما أن الاختلاف مازال بارزا بين معظم المتخصصين في دراسة العلاقات الدولية والقانون الدولي.

أولا: نظرة الليبرالية إلى المنظمات الدولية:

الليبرالية أكثر تفاؤلاً بدور المنظمات الدولية واستقلاليتها ودورها في السياسات الدولية. هناك خمسة وظائف تقوم بها المنظمات الدولية

1- تساهم المنظمات الدولية في حل المشاكل الدولية من خلال التعاون، كما في معضلة السجناء في حال تعاون السجينين وبقيا صامتين يستطيعان تحقيق الحد ألأدنى من النجاح.

فالمنظمات الدولية تستطيع تقديم الاستشارة إلى الدول الأعضاء، وهي تشكل وسيط، ويشبه دورها دور المحامي في حالة السجناء فإذا كان لديهم محامي أو وسيط من المؤكد أن الوضع سيكون أفضل. في المقابل يستخدم الواقعيون مصطلح معضلة السجين من أجل شرح المعضلة الأمنية في ظل البيئة الفوضوية.

وترى الليبرالية أن السعي وراء القوة والمصلحة الذاتية قادت إلى الحرب، وليس إلى الاستقرار، كما يقترح الواقعيون، فدول ليس لها إمكانات عسكرية مثل سويسرا والسويد وكوستاريكا استطاعت ضمان أمن حدودها من خلال تجنب الحروب. كما أن وجود الأحلاف هو عامل ردع للآخرين من الاعتداء. فحلف الناتو يشكل عامل ردع للدول الأخرى من الاعتداء على الدول الأعضاء في الحلف، ويعد المرساة بالنسبة للاتحاد الأوروبي، كما أن عضوية الدول الأوروبية في كل من الاتحاد الأوروبي والناتو شكلت لهم ضمانة أمام الدول الأخرى وحماية لهذه الدول.

و نلاحظ أن المنظمات تقوم بدور أساسي في معالجة المشاكل في مختلف المجالات بدءا من الاقتصاد إلى البيئة والأوبئة. فالمشكلة الأكبر هي ما يعرف بالراكب المجان والمقصود اللاعب الذي يستفيد من الخدمات والسلع العامة من دون أن يساهم بها، والسلع العامة هي الخدمات والمجالات التي يستفيد منها الجميع بشكل عفوي، فالليبراليون يعدون حرية التجارة بأنها سلعة عامة تم فرضها من قبل الدول المهيمنة. فالدول الكبرى هي التي تتحمل تكاليف إقامة هذا النظام، أما الدول التي تصنف باللاعب المجان فهي تستفيد من الأسواق المفتوحة وتراكم الفوائد وتبقي أسواقها مغلقة في وجه الدول الأخرى. وهنا يأتي دور المنظمات الدولية في تجاوز دور اللاعب المجاني من خلال

القضاء على الحواجز ولعب دور هام في الفصل بالمنازعات التجارية بين الدول ومحاولة إيجاد أرضية لانخراط جميع الدول في هذه المنافسات. واتهمت أمريكا الصين بأنها لاعب مجاني تستفيد من الخدمات والتجارة من دون أن تساهم فيها.[1]

2 تعمل المنظمات الدولية على تحقيق الخير العام والازدهار والرفاهية على المستوى العالمي، وفقا لليبراليين فالخدمات والبضائع والموارد يجب توزيعها على العالم ليستفيدوا منها، وهدف المنظمات مثل منظمة العمل الدولية وصندوق النقد الدولي هو تطوير السوق لحصول التنمية وتحقيق الخير العام لأغلبية الناس في العالم وفق" إزالة الحواجز بين الدول" من منطلق ليبرالي. فالمنظمات الدولية عملت على أو ألغت الإجراءات الحمائية وأنجزت برامج تنموية من أجل تسهيل الاستثمارات الخارجية وتقديم التمويل لخلق صناعات في الدول الفقيرة بهدف تصديرها وتحقيق الخير العام للمواطنين، كما تساهم الاعتمادية المتبادلة المعقدة في التخفيض من الحروب والصراعات بين الدول.

3مساعدة المجتمعات على خلق القيم والمعايير المشتركة. فالمنظمات الدولية تساعد على اعتماد القيم المشتركة بهدف تجنب الصراعات والنزاعات والعمل على دعم التعاون المتبادل بين الدول، وخلق قيم مثل سيادة القانون وحل النزاعات بشكل سلمي، والتبادل reciprocity والتعددية multilateralism والتعاون المتبادل interdependence.[2]كما تحاول المنظمات توطيد حقوق الأنسان ومحاربة الإرهاب وتخفيف الفقر في العالم والدفاع عن الملكية الخاصة للأفراد، وتركز على ضرورة سيادة أفكار السوق المفتوح والحر والمنافسة وأهمية تحقيق نظام سياسي واقتصادي عالمي يحقق المصلحة والربح للأفراد.

4تلعب الشركات المتعددة الجنسيات دوراً في خلق سوق عالمي كبير، وتذليل الحواجز بين الدول وتحقيق الرفاهية من خلال خلق فرص العمل وصناعات جديدة كبيرة وهامة، والتقليل من البطالة وتعزيز المبادلات بين الدول فهي عابرة للدول والقارات، وأداة من أدوات الليبرالية للحد من دور الدولة في التدخل بالاقتصاد كما أنها تملك أدوات هامة للتأثير على الحكومات وعلى الأفراد.

---

[1] حسين طلال مقلد، **المنظمات ونظريات العلاقات الدولية**، (جامعة الشام الخاصة: كلية العلاقات الدولية والدبلوماسية)،
http://www.aspu.edu.sy/laravel-filemanager/files/18/%D8%A7%D9%84%D9%85%D9%86%D8%B8%D9%85%D8%A7%D8%AA%20%D8%A7%D9%84%D8%AF%D9%88%D9%84%D9%8A%D8%A9%20%D9%81%D9%8A%20%D9%86%D8%B8%D8%B1%D9%8A%D8%A7%D8%AA%20%D8%A7%D9%84%D8%B9%D9%84%D8%A7%D9%82%D8%A7%D8%AA%20%D8%A7%D9%84%D8%AF%D9%88%D9%84%D9%8A%D8%A9.pdf

[2]لمناقشة هذه المفاهيم، المرجع الأصلي:
Robert O. Keohane and Joseph S. Nye, Jr, Two Cheers for Multilateralism.
Foreign Policy, No. 60 (Autumn, 1985), pp. 148-167 (20 pages), Published By: Slate Group.LLc

5تلعب المنظمات الدولية دوراً في معالجة المشاكل التي تخلفها السياسات والوصول إلى ضحايا السياسة من اللاجئين والفقراء والمتضررين من المجاعات والأوبئة والمخاطر البيئية والكوارث والنازحين ذلك عبر عمليات الإغاثة والمساعدة اللازمة فالدول غير قادرة عن حل هذه الكوارث بمفردها[1].

الليبرالية المؤسساتية

مع منتصف السبعينيات من القرن العشرين بدت الليبرالية الجديدة مرشحة لتصبح النظرية السائدة في العلاقات الدولية. وانتشرت الكتابات التي تنتمي إلى هذا التيار وتطورت ليصبح لها اتجاهات متعددة ضمن النظرية يركز على نظريات التكامل و الاعتمادية، فكان هناك تيار يركز على دور التعاون الدولي، وخاصة دور المؤسسات الدولية، و ما يسمى"...Regimes International "[2]وتعد الليبرالية المؤسساتية آخر شكل تطورت إليه الليبرالية وضمت نتاج كتب كثر مثل: روبرت كيوهين، وجوزيف ناي،و أروان ينغ، وغيرهم

وقد شّكل الجدل الفكري بين الليبرالية المؤسساتية الجديدة والواقعية الجديدة المجال الأكبر في دراسة العلاقات الدولية. منذ البداية الأولى لعلم العلاقات الدولية في مطلع القرن العشرين كانت المثالية تشكل أهم الاتجاهات النظرية لدراسة العلاقات بين الدول. إذ هيمنت أراء ما سمي بالتيار المثالي والذي مثله الرئيس الأمريكي ذاك الوقت ودرو ويلسون على صياغة اهم قواعد العلاقات بين الدول، و تشكيل منظمة دولية هي عصبة الأمم لتكون المرجعية التي تعود اليها الدول في تنظيم علاقاتها مع بعضها بعض. انطلق اتباع هذا التيار من أن الدول يمكن أن تتعاون في مواجهة المشاكل المشتركة. فتمت الدعوة إلى احترام قواعد القانون الدولي وتنمية التعاون بين الدول بدلا من الصراع. أي أن المثالية كانت تدعو إلى ما يجب أن تكون عليه العلاقات الدولية و ليس ما هي عليه في الواقع. أن النظرة المتفائلة من اتباع الليبرالية لطبيعة الإنسان واعتقادهم بقدرة الفرد على التعاون جعل التركيز الكبير ينصب على عقلانية الفرد في اختيار التعاون بدلا من الصراع. يعزو علماء العلاقات الدولية بروز المثالية في تلك الفترة إلى سببين:

أولا: الخسائر الكبيرة التي خلفتها الحرب العالمية الأولى.

ثانيا: النتائج التي توصل اليها العالم من أن الحرب لن تجلب إلا الكوارث وأن الحضارة الإنسانية ترفض الحربً كشكل لحل النزاعات الدولية.

[1]حسين طلال مقلد، مرجع سابق.

[2] النظام الدولي هو مجموعة المبادئ والمعايير والقواعد والإجراءات التي تتلاقى حولها الجهات الفاعلة الدولية. وفي بعض الأحيان، عندما يتم تنظيمها رسميًا، يمكنها أن تتحول إلى منظمة حكومية دولية.

إلا أن هذا الاتجاه لم يلبث أن تراجع مع بداية الحرب العالمية الثانية لتحل محله النظرة الواقعية التي رأت بان الدول تتصرف وفقا لمصالحها الوطنية المعرفة بالأمن القومي و على رأسه البقاء ورأت بأن دراسة العلاقات الدولية يجب أن تتم من خلال دراستها كما هي على أرض الواقع و ليس ما يجب أن تكون عليه.

ولكن رغم الزخم الذي تلقته النظرية الواقعية بعد الحرب العالمية الثانية والذي ساعدها على أن تهيمن على دراسة العلاقات بين الدول، إلا أن أفكار المثالية عادت وبرزت مرة أخرى ولكن بمفاهيم وفرضيات جديدة. أهم هذه المفاهيم والطروحات هي التعاون الدولي المبني على المصلحة للدول بدلا من الاعتماد على النية الحسنة في تفسير مظاهر التقارب الدولي والاعتمادية بين الدول. أي اعتماد المصلحة الوطنية كأساس لتفسير التعاون بين الدول عوضا عن الاكتفاء بالإشارة إلى القيم والطبيعة الجيدة للدول، وخاصة أن الواقعية انطلقت من المصلحة لبناء نظريتها في العلاقات الدولية.

ظهر مفهوم "الترابط المعقد" Interdependence Complex [1] لأول مرة من قبل روبرت كيوهان وجوزيف ناي باعتباره نقداً نيوليبراليا للرؤية الواقعية أو التفسير للعالم. الترابط المعقد هو فكرة أن الدول وثرواتها مرتبطة ببعضها البعض بشكل لا ينفصم. أدرك المنظرون أن الروابط عبر الوطنية المختلفة والمعقدة والاعتماد المتبادل بين الدول والمجتمعات آخذة في الازدياد، في حين أن استخدام القوة العسكرية وموازنة القوة آخذ في التناقص ولكن لا تزال مهمة. في الاستفادة من مفهوم الاعتماد المتبادل، فرق كيوهان وناي أيضاً بين الاعتماد المتبادل والاعتماد في تحليل دور القوة في السياسة والعلاقات بين الجهات الفاعلة الدولية[2].

وبالتالي، يجادل ناي وكيوهان بأن تراجع القوة العسكرية كأداة سياسية وزيادة في الأشكال الاقتصادية وغيرها من أشكال الاعتماد المتبادل، يجب أن يزيد من احتمال التعاون بين الدول. ظهر عمل المنظرين في السبعينياتً ليصبح تحديا كبيرًا للنظرية الواقعية السياسية في السياسة الدولية وأصبح أساسا للنظريات الحالية.

يجادل المنظرون في أنه في فترة ما بعد الحرب العالمية الثانية أصبحت البلدان متشابكة بشكل متزايد. أدى النمو الضخم في الشركات عبر الوطنية إلى طمس حدود الدولة، مما يضع الافتراضات الواقعية التقليدية حول مركزية الدولة في الشؤون الدولية على الدفاع الفكري.

يمكن تفسير مفهوم الاعتماد المتبادل المعقد ولكن الأكثر ملاءمة في خلفية الرؤية الواقعية للعالم. يؤكد الواقعيون أن الدولة هي الفاعل المهيمن في السياسة العالمية وأن العنف والقوة العسكرية هما الوسيلتان الأساسيتان اللتان تحاول بهما

---

[1] الترابط المعقد في العلاقات الدولية والاقتصاد السياسي الدولي هو مفهوم طرحه روبرت كيوهين وجوزيف ناي في السبعينيات لوصف الطبيعة الناشئة للاقتصاد السياسي العالمي. ويستلزم هذا المفهوم أن العلاقات بين الدول أصبحت عميقة ومعقدة بشكل متزايد.

[2] حسين طلال مقلد، مرجع سابق

الدول تحقيق أهدافها وتعزيز مصالحها. إن الاعتماد المتبادل المعقد الذي يتم معارضته بشكل كبير يؤكد على التعاون بدلا من الصراع في العلاقات الدولية.

تبلورت الاتجاهات التي سميت بالليبرالية بالإشارة إلى أن الواقعية تغفل عوامل عديدة في العلاقات الدولية، فعلى سبيل المثال هي لا تستطيع تفسير ازدياد درجة الاعتمادية بين الدول وأن هناك قوى يتعدى أثرها الحدود الجغرافية للدول وهذا ما أسماه جوزف ناي وروبرت كوهيني ب "Relations Transnational العلاقات العابرة للحدود" والتي تلعب دورا كبيرا في العلاقات الدولية وتعتبر جزءا مهما منها. وسرعان ما جمع كيوهان وناي أفكارهم في كتابهم "Interdependence and Powerالقوة ة والاعتمادية"[1] والذي يقوم على أسس وفرضيات أهمها:

1- هذه الاعتمادية هي شكل من الترابط المعقد بين الدول في النظام الدولي، والذي يفترض بدوره وجود آلية وقنوات وصول واتصال متعددة بين المجتمعات، بما في ذلك بعض المؤسسات والفروع داخل الدولة نفسها علاوة على القوى الفاعلة غير الدولة، وذلك عكس افتراض الواقعية بان الدولة هي الفاعل الأهم في العلاقات بين الدول

2-يعتقد اتباع الاعتمادية والترابط المعقد أن القوة سيكون لها دور بسيط في العلاقات الدولية.

3-يفترض الترابط المعقد(الاعتمادية) انه لا يوجد هرمية في المواضيع

والقضايا للدولة، فأي موضوع قد يكون على رأس الأجندة للدولة بعكس الواقعية التي ترى أن الأمن القومي دائما أهم المواضيع وعلى رأس أجندة الدولة.

وإذ نذكر ذلك لا يعني أن الليبرالية الجديدة قد رفضت جميع المفاهيم والافتراضات للواقعية، بل على العكس، الليبرالية أخذت الكثير من مفاهيم الواقعية فعلى سبيل المثال مفهوم "القوة" الذي استخدمته الليبرالية الجديدة بشكل واسع يعتبر أساسا في تحليل العلاقات الدولية وان كانت نظرتها للقوة تختلف من حيث الدور والأولوية في الأهداف. فالليبرالية الجديدة ترى أن الدول تسعى إلى الزيادة المطلقةGain Absolute في قوتها وليس الزيادة النسبية

---

[1] انظر الكتاب الأصلي:

Robert Owen Keohane", **Power and interdependence,** Originally published: 1977

[1] روبرت كيوهان وجوزيف ناي، **القوة والاعتماد المتبادل: السياسة العالمية في مرحلة انتقالية**: هو العمل التأسيسي للنهج المؤسسي النيوليبرالي من قبل علماء السياسة الأمريكيين روبرت أو. كيوهين وجوزيف ناي، نُشر في الطبعة الأولى عام 1977. ومنذ ذلك الحين أصبح موضوع طبعتين جديدتين، آخر واحد ظهر في عام 2001
تمت كتابة كتاب "القوة والاعتماد المتبادل" لبناء طريقة للنظر إلى عالم السياسة التي تساعدنا على فهم العلاقات بين الاقتصاد والسياسة، وأنماط التعاون الدولي المؤسسي، مع الاحتفاظ برؤى واقعية أساسية حول الأدوار التي تلعبها القوة والمصالح في السياسة العالمية. . تم تحديث الطبعة الثالثة الجديدة بشكل كامل لتشمل تحليلات لتأثيرات التقنيات الجديدة والعولمة المتنامية على القوة والاعتماد المتبادل في عالم اليوم.

Gain Relativeكما يرى الواقعيون[1]. وهذا ما أشار إليه جوزيف غريغوGrieco Joseph في مقالته"الفوضى وحدود التعاون"[2]

والتي انتقد الليبرالية لأنها تقلل من أهمية القوة و توازن القوى. وقد شكل الجدل الفكري بين الليبرالية المؤسساتية الجديدة و الواقعية الجديدة المجال الأكبر في دراسة العلاقات الدولية.

في كتابه، ("بعد الهيمنة: التعاون والخلاف في الاقتصاد السياسي العالمي"1984)[3] ، قبل كوهين الفرضية الواقعية الجديدة القائلة بأن الدول هي أنانية عقلانية، لكنه جادل بأن السعي لتحقيق المصلحة الذاتية يمكن أن يؤدي إلى التعاون. كما جادل في ادعاء الليبراليين الجدد بأن التعاون بين الدول لا يمكن أن يوجد إلا عندما يتم فرضه من قبل قوة عسكرية مهيمنة، أو هيمنة. هذا الموقف لا يتعارض مع الحقائق، وفقا لكيوهان، لم يتقلص التعاون الدولي بعد تراجع الهيمنة الأمريكية في السبعينيات. وقال إن السبب الرئيسي هو إنشاء" أنظمة دولية" مثل صندوق النقد الدولي (FMI) [4]والاتفاقية العامة للتعريفات والتجارة(GATT)[5]

عرف Keohane النظام الدولي بأنه مجموعة من المعايير والمؤسسات وإجراءات صنع القرار الضمنية أو الصريحة التي تسمح للدول بتعديل توقعاتها والحفاظ على قنوات التعاون. وجادل كيوهان بأن الدول وقعت على هذه الأنظمة لأنها قللت من المخاطر والتكاليف المرتبطة بالتعاون وسمحت لهم بالحفاظ على المكاسب التي تم الحصول عليها من خلال المفاوضة الجماعية. وكما هو الحال في الاقتصاد، فإن "تكاليف التفاعل" في العلاقات الدولية تزداد بحقيقة أنه لا يوجد ضمان بأن الطرف الآخر سيحترم جانبه من الصفقة. على الرغم من أن الأنظمة الدولية لا تقدم ضمانا

---

[1]تفاصيل اكثر حول هذه النقطة انظر:

F E I N A C A I , **Absolute and Relative Gains in the Real World,** Apr 28 2011 • https://www.e-ir.info/2011/04/28/absolute-and-relative-gains-in-the-real-world/

[2]انظر المقال كاملا:

Joseph M Grieco ,"**ANARCHY AND THE LIMITS OF COOPERATION"AREALIST CRITIQUE OF THE NEWEST LIBERAL INSTITUTIONALISM**.

https://edc.gov.bz/wp-content/uploads/2016/10/Anarchy_and_the_limits_of_cooperation.pdf

[3] انظر الكتاب:

Robert O. Keohane" **After Hegemony: Cooperation and Discord in the World Political Economy**; Princeton University Press1984

https://www.google.dz/books/edition/After_Hegemony/HnvpdocqT9EC?hl=en&gbpv=1&dq=inauthor:%22Robert+O.+Keohane%22&printsec=frontcover

[4] Fonds monétaire international

صندوق النقد الدولي هو مؤسسة دولية تضم 190 دولة، هدفها "تعزيز التعاون النقدي الدولي، وضمان الاستقرار المالي،... "

[5] The General Agreement on Tariffs and Trade (GATT 1947)

تم التوقيع على الاتفاقية العامة بشأن التعريفات الجمركية والتجارةGATT) ،في 30 أكتوبر 1947 من قبل 23 دولة، لتنسيق السياسات الجمركية للأطراف الموقعة. دخلت المعاهدة حيز التنفيذ في يناير 1948 وتم إنشاء الأمانة العامة في فيلا بوكاج بجنيف، وفي عام 1977 في مركز ويليام رابارد بجنيف أيضًا.

مضموناً ، إلا أنها تخفض تكلفة المعاملات من خلال تسهيل المفاوضات، وزيادة تدفق المعلومات بين الدول وتوفير آليات لرصد الامتثال وتطبيقه. وجادل كيوهان في النهاية بأن الأنظمة الدولية تمكّن أكثر مما تقيده.

ثانيا: النظرية الواقعية والمنظمات

وغالبا politics Power أو " السياسة الواقعية "ريال بوليتيك realpolitik " ما يشار اليها سياسات القوة تتعامل مع الامر الواقع، وليس مع العواطف والرغبات والأحلام. تركز الواقعية على أهمية القوة الصلبة بالنسبة للدولة ونقصد بها القوة العسكرية من دبابات وطائرات وجيوش والقوة الناعمة عبر الأفكار والثروة والمكانة السياسية والاقتصادية للدولة.

تركز الواقعية على أهمية الدولة القومية وظواهر دولية مثل الأمن والحرب والصراعات والعنف.

تحاول الواقعية الإجابة عن أسئلة مثل العلاقة بين النظام والاستقرار في العلاقات ت الدولية؟ كيف يصبح النظام أسوء وكيف يتوقف عن العمل؟ كما تعالج الحالات المزمنة في العلاقات الدولية مثل الصراعات المسلحة. وتعد القارة الأوروبية هي الأرض الذي ترعرعت بها الواقعية نظرا لما شهدته من حروب مثل حرب الثالثين عام 1648- 1618 (وحروب نابليون1803 -1815)(والحرب العالمية الأولى1918 -1914)، و(الحرب العالمية الثانية 1939- 1944)بالإضافة إلى الطموحات الإمبريالية التي بدأت مع القرن الخامس عشر واستمرت إلى القرن العشرين للدول الأوروبية ما جعلها تتوسع إلى مرحلة أطلق فيها على بريطانيا العظمى الإمبراطورية التي لا تغيب عنها الشمس.)

تنظر الواقعية إلى العلاقات بأنها فوضى ولكن هذا لا يعني عدم وجود هيرا ركية في النظام الدولي، كما أن تنظر إلى اللاعبين من غير الدول على انهم موجودو ن ولكنهم غير مهتمين لان الدولة هي اللاعب الأساسي وهي التي تشكل هذه المنظمات وتحاول الاستفادة منها وفقاً لتوازنات القوى.

وترى الواقعية أن غياب السلطة العليا في النظام الدولي يؤدي إلى أن الدول تندفع نحو مساعدة ذاتها نفسها (self -help)من أجل حماية مصالحها وأمنها.

العلاقات بين الدول هي علاقات نزاع لان كل دولة تبحث عن مصلحتها وبالتالي هذا يدفع نحو التصادم بين بعضها البعض ما يؤدي إلى العنف. مع اختفاء الدولة المركزية يختفي وجود حكم بين الدول لتسوية النزاعات وبالتالي فالدول تستغل ذلك لزيادة قوتها في ظل النظار م الفوضوي.[1]

[1] حسين طلال مقلد، مرجع سابق.

ويركز الواقعيون أمثال كينيث والتز على أهمية توازن القوى والنفاق العسكري والقوة العسكرية التي يعدها والتز جزءاً من الثقافة السياسية الأمريكية والراي العام الأمريكي يشجع عليها، كما يركز والتز على:

- أهمية الدولة كلاعب أساسي وخصوصاً الدول الكبرى فهي التي تصنع الحداث في العالم.
- لا يوجد في العالم سوى قوة كبرى واحدة وهي أمريكا. وهي التي تسيطر على بنية النظام الدولي.
- توزيع القوى السياسية والاقتصادية بين الوحدات السياسية في النظم الدولي.

هذا لا يعني بالنسبة للواقعيين سيادة الفوضى Anarchy وهي عكس الهرمية (التراتبية hierarchy)بل على العكس هذا يعني وجود مبدأ توازن القوى(Balance of Power) في النظام الدولي وتوزيع الإمكانات بين الدول، هذه الهرمية هي التي توضح قيام الدول بتأسيس المنظمات الدولية[1]. تصور نظرية استقرار الهيمنة[2] أن النظام الدولي يميل إلى أن يبقى ثابتا عندما تكون دولة ما هي القوة العالمية المسيطرة أو المهيمنة. لهذا، يقلص انهيار الهيمنة الموجودةً استقرار النظام الدولي. عندما تمارس دولة مهيمنة القيادة سواء من خلال الدبلوماسية أو الإكراه أو الأقناع، فهي تستعرض بشكل حقيقي رجحان قوتها. هذه الدولة المهيمنة هي من يشكل المنظمات ويتحكم بها. وهذه المنظمات تخدم أهداف الدولة المهيمنة وبما أن المنافع أكثر من المقابل فتستمر هذه المنظمات كأداة لتلك الدولة المهيمنة، وتقوم الدول الأخرى بالانضمام إلى هذه المنظمات نظرا لوجود حوافز لها. وبالتالي المنظمات تنشأ بشكل أساسي لخدمة مصالح الدولة المهيمنة، الأمن والاستقرار هو حصيلة للدولة المهيمنة وبالتالي فالمنظمات الدولية هي امتداد للدول العظمى، كما أن في حال تراجع قوة الدولة المهيمنة فهذا سيقود إلى تراجع دور المنظمات، ونرى أن الواقعيين يبدون عدم التفاؤل بالدور المستقل للمنظمات الدولية. مصالح وسلوك المنظمات الدولية يجب فهمه في ظل مصالح وهيمنة الدول الكبرى.

الحوكمة العالمية هي مجال للقوى العظمى يتم تسهيله من خلال المنظمات الدولية

[1] لمناقشة هذه المفاهيم الجوهرية في التحليل الواقعي ومدى الارتباط بينها عد إلى المقال:
Dani K Nedal ,Daniel H Nexon, Anarchy and Authority: International Structure, the Balance of Power, and Hierarchy., **Journal of Global Security Studies**, Volume 4, Issue 2, April 2019, Pages 169–189, https://doi.org/10.1093/jogss/ogy031
Published: 08 February 2019

[2] احمد محمد إبراهيم العايدى، الهيمنة ونظرية توازن القوة في محيط العلاقات الدولية، **مجلة الدراسات السياسية والاقتصادية** - كلية السياسة والاقتصاد - جامعة السويس،
https://psej.journals.ekb.eg/article_320198_c6e21fb4760f604a49a731bd2da9bacd.pdf

بدوره يرى جاك دونيلي، أن الفوضى والتسلسل الهرمي ليسا متضادين،[1] ويمكن أن يتواجد التسلسل الهرمي داخل الفوضى. الأهم من ذلك، الاتحاد السوفياتي خلال الحرب الباردة والصين اليوم. تبقى العلاقة بين الولايات المتحدة وهذه البلدان فوضوية، مع كل الضغوط والحوافز الأمنية التي يمكن للنظام الدولي أن يغذيها في ظل ظروف معينة.

في الثمانينات من القرن الماضي دراسة المنظمات الدولية شهدت انفجارا في تحليل النظم الدولية regimes international والنظام هو مجموعة من القواعد والمبادئ وإجراءات صنع القرار التي تجتمع في مجال واحد، ودراسة النظم تدفعنا إلى النظر إلى لاعبين آخرين ما وراء الدول والمنظمات الدولية.

التحليل النظمي للمنظمات يأتي من خلال التعرف على ميثاقها قواعدها مبادئها والاتفاقيات الناظمة لها وغيرها من القواعد لها عالقة بالقانون الدولي.

المنظمات الدولية تشير إلى عدد كبير من اللاعبين مثل المنظمات الدولية الحكومية، المنظمات الدولية غير الحكومية، الشركات المتعددة الجنسيات، جميعها أشكال للمنظمات الدولية.

أما دور المنظمات الدولية فهو ضعيف فهي لا تستطيع وقف الحروب أو الحد من دور الدولة أو منعها كما وصفه الواقعيون بأنه يخدم مصالح القوى العظمى، كمعظم الحروب انتهت بتشكيل منظمات دولية مثل حروب نابليون انتهت بتأسيسEurope of Concert ، بعد حروب النابليونية تم تأسيس مؤتمر فيينا.

ويرى الواقعيون أن الصراعات والحرب سببه سوء توزيع القوة بين الدول الكبرى، وينحصر تأثير المنظمات الدولية على الدول الضعيفة.. تحاول المنظمات من خلال أهدافها ومبادئها أن تسيطر على الدول الضعيفة. فهي تعكس مصالح وقيم الدول الهامة والقوية.. عندما يكون هناك مصالح أمنية للقوى الكبرى يتم تجاهل المنظمات الدولية أو تهميشها.

كما انتهت الحرب العالمية الأولى بتأسيس عصبة الأمم التي فشلت في تحقيق السلام وانتهت الحرب العالمية الثانية بتأسيس الأمم المتحدة مع استمرار للصراعات والحروب ب.

---

[1] تفاصيل اكثر عد إلى:

3 Jack Donnelly, **Anarchy, hierarchy, and order** , Published online by Cambridge University Press: 04 December 2009
https://www.cambridge.org/core/books/abs/realism-and-international-relations/anarchy-hierarchy-and-order/530DF07B7DB711FCBD3EAB6F3190F34C

فقد استخدمت الولايات المتحدة المنظمات الدولية لتحقيق أهدافها، ومصالحها طيلة فترة ما بعد الحرب الباردة. إذا وجود نظام دولي أحادي القطب تغيرت فيه قواعد اللعبة وغاب عنه دور المنظمات الدولية والقانون الدولي ساعد على مثل هذا القرار بغزو العراق.

موقف الواقعية من المنظمات الدولية:[1]

تنظر الواقعية بتشكك إلى دور المنظمات الدولية في العلاقات الدولية، بالنسبة للواقعيين، فإن الحكم النهائي للنتائج في العلاقات الدولية هو القوة. يمكن توقع النتائج لصالح أولئك الذين يتمتعون بأكبر قدر من القوة، أو أولئك الذين يجلبون سلطتهم لتحمل أكثر فعالية. تسيطر الدول على معظم القوة العسكرية للكوكب، ولديها القدرة على فرض الضرائب التي لا تشاركها أي مؤسسة أخرى، وهي جهات إصدار عملات العالم. لا تشارك المنظمات الدولية في أي من هذه الميزات لعدة أسباب أهمها:

. 1عدم وجود قدرة عسكرية مستقلة، فإنها تعتمد على الدول لفرض قواعدها.

. 2عدم القدرة على فرض الضرائب، فهي تعتمد على الدول لتمويلها.

. 3عدم وجود إقليم، فإنهم يعتمدون على الدول لاستضافتهم. على هذا النحو، لا يمكن أن تنجح المنظمات بين الحكوماتية IOs إلا عندما تدعمها الدول القوية. بالنسبة للواقعيين، إذن، من غير المنطقي تركيز الانتباه على المنظمات الدولية، لان المنظمات الأجنبية تعكس ميزان القوى الحالي ومصالح الدول القوية.

على هذا النحو، فمن المنطقي أن نفهم المنظمات غير الحكومية كأدوات في صراعات الدول على السلطة، أكثر من كونها جهات فاعلة مستقلة أو تأثيرات مستقلة.

التقاليد الدولية لها جذور في دراسة القانون الدولي وليس في دراسة سياسات القوة. تنظر الواقعية إلى الدول في المجتمع الدولي كما ينظر إلى الناس في المجتمع المحلي. يعمل المجتمع المحلي لأن معظم الناس يتبعون معظم قواعده معظم الوقت. وبالمثل، يقول محللو التقاليد الدولية أن معظم الدول تتبع معظم القانون في أي وقت من الأوقات، تقول الحجة، هناك قواعد مقبولة عموما حول كيفية ارتباط الدول ببعضها البعض معظم الوقت. ، ولا يمكننا فهم السياسة الدولية دون النظر إلى تلك القواعد. حتى في أوقات الحرب، عندما نتوقع أن يكون المجتمع الدولي في أضعف حالاته، عادة ما تتبع الدول قواعد معينة من السلوك المقبول. انهم لا يفعلون هذا بالضرورة من الإيثار، بنفس الطريقة التي لا

[1] حول موقف الواقعية من المنظمات الدولية، انظر أيضا مقال حسين طلال مقلد، البعد الأروبي في السياسات الخارجية للدول الأعضاء في الاتحاد الأروبي، **مجلة المفكر**، كلية الحقوق والعلوم السياسية، جامعة محمد خيضر بسكرة، العدد السابع عشر،

يتبع بها الأشخاص في المجتمع المحلي القوانين بدافع الإيثار. بالأحرى، يدركون أنهم يستفيدون جميعا من مجتمع يحكمه حكم، وبالتاليً هم على استعداد لقبول القواعد إذا كانت هذه القواعد تلزم الأخرين أيضاً . من هذا المنظور، أصبحت منظمات الرقابة تعبيرات عن القواعد التي تحكم المجتمع الدولي. ما إذا كان للمؤسسات IO تأثير مستقل أم لا، لأن الفاعلين في العلاقات الدولية يعتمدون على ما إذا كانوا ينشؤون القواعد، أو ببساطة يشرفون على القواعد التي تم إنشاؤها بموجب اتفاق بين الدول. لكن في كلتا الحالتين، تعد المنظمات الدوليةIOs مهمة لأنها تنظم العلاقات بين الدول. من المهم أن نلاحظ هنا، رغم ذلك، أنه من هذا المنظور، لا تزال الدول تعتبر الجهات الفاعلة الرئيسية في العلاقات الدولية.[1]

ثالثا: نظرة الماركسية الى المنظمات الدولية:

تقوم المنظمات الدولية بثلاث وظائف:

– تمول وتنشأ من قبل الدول الرأسمالية فهي مسيطر عليها من قبلها وتقوم بتطبيق أجندة رأسمالية، سواء كانت منظمة الأمم المتحدة أو المنظمات الدولية بين الحكوماتية. فالأمم المتحدة ومجلس الأمن الدولي جميعها تعرقل بعوائق صعبة من قبل الدول تجعلهم غير قادرين على الحركة والعمل بشكل مستقل. وتعمل الدول على تحجيم دور المنظمات وجعلها أداة لها، فالهم الأول لهذه الدول هو تأمين الأسواق ق والمواد الخام، وكذلك نرى أن المنظمات فوق القومية تحاول أن تخضع سيادة الدول وتقلل منها بهدف تدفق البضائع وضمان المصالح الرأسمالية. وتقوم المنظمات الأخرى مثل صندوق النقد الدولي والبنك الدولي بفرض سياسات على الدول بهدف تقييدها مثل الأجور والملكية الخاصة، يفر ض على هذه المجتمعات قبول اقتصاد السوق الذي يتحكم به النخبة والشركات وألياته مثل توزيع الثروة والموارد والقيمة. وستبقى الغلبة للمركز على الأطراف. في المقابل يستمر صندوق النقد الدولي والبنك الدولي بمطالبة الدول النامية بإنجاز إصلاحات تؤدي إلى إفقار الدول النامية وعدم حصول تنمية فيها، مما يؤدي إلى توطيد النيوليبرالية المتوحشة التي تركز على تجريد العمال من حقوقهم لصالح رؤوس الأموال.

– الوظيفة الثانية تتعلق بدور المنظمات الدولية في الهيمنة، فالمنظمات الدولية تتحول إلى آليات وأدوات للدول الكبرى وبالتالي فهي تقوم بتوطيد علاقاتها مع الطبقات المهيمنة في تلك الدول، وتلك الطبقات هي التي تمثل الحكومات في المنظمات الدولية وبالتالي فهي تعكس وجهة نظر النخبة أو الطبقات المهيمنة التي ترتبط مع دول المركز بعلاقات قوية. حق تقرير المصير يطبق على الدول التي تحكم نفسها بنفسها وليست التي تتعرض للاستعمار الجديد من خلال الهيمنة والروابط. و لم تهتم الأمم المتحدة لمبدأ عدم التدخل فقد حصلت تدخلات أمريكية في غواتيمالا وإيران وكوبا وتشيلي ونيكارغوا، وغزت غرينادا وبنما والدومينيكان. وكان استهداف هذه الدول وذلك بسبب

[1] حسين طلال مقلد، مرجع سابق

توجهاتها الاشتراكية.اقتصاديا تلعب المنظمات الدولية والبنوك الخاصة دورا هاما، نلاحظ أن البنك الدولي وصندوق النقد الدولي يدفعان الدول للاستدانة من أجل الحصول على فائدة خدمة، وبذلك تعمل على إخضاع المجتمعات الضعيفة، كذلكً ، نلاحظ أن البنك الدولي وصندوق النقد الدولي يدفعان الدول للاستدانة من أجل الحصول على فائدة خدمة الديون وإخضاع هذه الدول لما يسمى بوصفات تلك المنظمات.[1]

تنظر الماركسية إلى الشركات المتعددة الجنسيات كأداة لإخضاع الدول النامية و عدم إنجاز تنمية بها، كما أنهم مستعدون لتشغيل الأطفال والسجناء في سبيل دفع الحد الأدنى من الأجور، وهم يفضلون العمل في الدول التي لا يوجد فيها مؤسسات تدافع عن حقوق العمال واتحادات، فبينما ترى الليبرالية أن الشركات تخلق الأعمال فأن الماركسية تنظر اليها كأدوات تستغل المنافسة العالمية للحصول على العمل والمساومة على الأجور لتقديم الأجر الأدنى.

الشركات المتعددة الجنسيات تستطيع تحدي سيادة الدول بشكل مباشر وغير مباشر، حيث يستخدمون ثرواتهم من خلال الجيوش والرشاوى للسيطرة على الدول مثل شركات الفواكه وهي شركة عالمية أمريكية 25 تقوم بالمتاجرة بالفواكه وبشكل خاص الاستوائية مثل الموز في أمريكا اللاتينية وتقوم ببيعه في أمريكا وأروبا والعالم وشركات الاتصال العالمية AT&T Official Site - Unlimited Data Plans, TV, & Service Internet وهي شركة متعددة الجنسيات أمريكية وأضخم شركة في الاتصالات وأكبر مزود بخدمة الموبايل، ومنذ حزيران 2018 وهي تحتل المرتبة التاسعة بين الشركات العالمية حسب مجلة Fortune ،وهاتان الشركتان دعمتا التدخل الأمريكي في غواتيمالا وتشيلي. وشركة النفط البريطانية PB بالإضافة إلى الشركة الأمريكية oil S.U of Consortium companiesدعمت التدخل في إيران ومصر، أيام عبد الناصر.

كذلك المنافسة وحجم الثروات تقدم ميزة أفضلية للشركات على حساب الدول. حيث تقوم الشركات بتنفيذ مشاريع تتعلق بالبنى التحتية بالإضافة إلى قدرتها على التمويل وجذب الاستثمارات. ويجادل البعض أن هذه الشركات غير مفيدة للدول الوطنية وفوائدها تعود إلى الدول الأم، وهي العقيدة التي انتشرت في الخمسينات من القرن الماضي "ما هو جيد بالنسبة إلى جنرال موتورز جيد بالنسبة إلى أمريكا". ثم أصبحت عقيدة أخرى: ''ما هو جيد بالنسبة إلى جنرال موتورز هو الربح، فالربح يؤدي إلى وجود أسواق في دول أخرى فيها عمالة أرخص". وهذا طبعاً لا يناسب الولايات المتحدة التي ستفقد الوظائف وهو ما قام ترامب بإعادته إلى أمريكا من خلال سياساته "أمريكا أولاً."

– العنصر الثالث أن المنظمات الدولية الخاصة والعامة هي مجال لتوسيع ونشر الهيمنة في العالم، فهي تعكس وتعزز وتفرض الرأسمالية عالمياً ، فالماركسية الغرامشية تنظر إلى المنظمات بأنها تقوم باعتبار النظام الرأسمالي هو الأفضل للعالم بالرغم من نشر الفقر والبؤس بين مئات الملايين في العالم، كما يشهد العالم تفوق الطبقة الرأسمالية العابرة للقوميات،

[1]المرجع السابق.

والمؤسسات الدولية العامة (الأمم المتحدة ،الاتحاد الأوروبي ،الناتو، منظمة التجارة العالمية) والشركات المتعددة الجنسيات، اللجنة الثلاثية الاطراف (commission Trilateral)[1]، كذلك الغرف التجارية ( )[2] commerce of Chamber، جميع هذه المنظمات هدفها خلق هوية تجمع البورجوازيين من كافة أنحاء العالم وتهميش الهوية القومية للدول وإلغاء مشروعية الاتحادات العمالية في الدول المتقدمة والمتخلفة. الرأسماليون العابرون للقوميات هم مرتبطون بشكل كبير بعولمة الإنتاج وحركة رأس المال، وما يعيق ويشكل قيود هي الحكومات التي ترغب بالتشغيل الكامل والتنمية على حساب مصالح الرأسمالية العابرة للحدود. وبالتالي المصالح الرأسمالية العابرة للحدود هي ضد المصلحة القومية للد ول وهو ما دفع الاتحاد الأوروبي والسياسات إلى التفكير مليا لية وتحريرً بالانضمام إلى المنظمات الدولية وتحرير التجارة.

– الوظيفة الأخيرة هي مساعدة المنظمات الدولية للدول لتحسين وتدعيم أوضاع الرأسمالية، فالرأسمالية حصلت على دعم من مجموعة العشرين وصندوق النقدً بسبب الأزمة الاقتصادية الدولية وخصوصا 2008، كما قام دافعي الضرائب بتحمل مشاق إنقاذ البنوك المتعثر ة.[3]

رابعا: دور البنائية في المنظمات الدولية:

- يلعب المدخل البنائي دوراً ر هاماً في المنظمات الدولية، فالدول تتأثر بقيم ومعايير المنظمات الدولية إلى درجة تجعلها تتبنى هذه القيم والعكس صحيح. مثل مبدأ عدم استخدام القوة في العلاقات الدولية. وما هو تأثيره على الولايات المتحدة الأمريكية التي اعتدت على العراق من خلال غزو عام 2003

- المحور الثاني للبنائية هو التنشئة الاجتماعية، كيف تؤثر المنظمات الدولية على سلوك صناع القرار في الدول الأعضاء وعلى الدول وسلوكها في السياسات العالمية. فهذا يمكن أن يؤثر على شؤون مثل الهجرة والأمن والإنفاق، كيف تبنى الهويات والمعايير والقيم داخل المنظمات الدولية؟ كيف تنتشر هذه القيم والمبادئ والهويات من مجموعة إلى أخرى وبين الأفراد ؟ ما هي العوامل التي تؤثر على تنشئة المنظمات والأفراد؟

---

[1]اللجنة الثلاثية هي منظمة خاصة تم إنشاؤها في عام 1973 بمبادرة من القادة الرئيسيين لمجموعة بيلدربيرج ومجلس العلاقات الخارجية، بما في ذلك ديفيد روكفلر، وهنري كيسنجر، وزبيغنيو بريجنسكي.

[2]غرفة تجارية " هي مؤسسة خدمية تهدف إلى نوع من التضامن التجاري بين التجار. حيث يقوم أصحاب العمل التجاري في المدن والمقاطعات بإنشاء هذه المؤسسة بهدف تنظيم قطاع عملهم والحفاظ على مصالحهم. أعضاء هذه المؤسسة الخدمية والذين ينضمون إليها من التجار ينتخبون مجموعة من المدراء ليشكلوا مجلساً إدارياً ليضع القوانين لغرفة التجارة.

[3]حسين طلال مقلد، مرجع سابق

- المجموعة الثالثة من البنائيين تنظر إلى القيم المؤسساتية، الهويات الجماعية، والتفاعلات الاجتماعية داخل المنظمات الدولية. كيف تؤثر قيم البيروقراطيين العاملين في المنظمات الدولية على صنع القرار في أثناء الأزمات؟ كيف تتغير هويات وقيم المؤسسات عبر الوقت[1].

[1] المرجع نفسه

المحور السادس: المنظمات الدولية وعلم الاجتماع التنظيمي: باتجاه نظرية سسيولولجية:

انطلقت دراسات عدد من باحثي العلاقات الدولية بالتركيز على المنظور السوسيوتنظيمي في تحليل المنظمات الدولية مثل ميشال بارنيت، مارتا فينمور ، فهم من أوائل الباحثين الذين أشاروا للفجوة بين علم الاجتماع التنظيمي ودراسة المنظمات الدولية بتركيزهم على الشبكات التنظيمية، ومع ذلك فالنقطة الأساسية التي طرحها كل من بارنيت وفينمور هي الحاجة الى دراسة المنظمات الدولية بتركيز الاهتمام اكبر على إدارة القضايا الحالية، مع ضرورة البحث (التحقيق) في الأدبيات والنظريات الموجودة في علم الاجتماع التنظيمي وأيضا الإدارة العامة.

في هذا السياق، وضع كل من بارنيت وفينمور خاصة في كتابهما الصادر عام 2004 قواعد للعالم (قواعد لأجل العالم) [1] بيانا اكثر تفصيلا وإقناعا لتطبيق المنظور السوسيولوجي في دراسة المنظمات الدولية. فشرحا فيه بنجاح كيفية نشوء المنظمات الدولية الحكومية واستقلاليتها عن الدول القوية. وبدا البيان ب: " يمكننا فهم بشكل افضل ما تفعل المنظمات الدولية اذا فهمنا جيدا ماهي المنظمات الدولية.[2]

وفي عبارة أخرى صرحا: ان التفكير في المنظمات الدولية كإبداعات وكيانات اجتماعية يمكننا من فهم افضل لسلطاتها، صلاحياتها. قوتها، أهدافها وسلوكياتها. كما ركزا على الطبيعة الاستقلالية للمنظمات الدولية في خلق قدرة بيروقراطية بالاستفادة من الدراسات والأبحاث الكلاسيكية عند ماكس فيبر عن طبيعة البيروقراطيات والتي تشمل مراقبة المعلومات، بناء المعرفة، والخبرة في اطار التسلسل الهرمي للمكاتب ونظم القواعد والانحياز نحو شرعية هياكل السلطة العقلانية من خلال إنشاء واستخدام القواعد البيروقراطية للعمل وخلق واقع اجتماعي معين. ونجد ان هذه الملاحظة الأساسية لاتزال مشتركة في المساهمات الاجتماعية للمنظمات الدولية. ولقد نجح بارنيت وفينمور في إثبات القدرة البيروقراطية المستقلة للمنظمات الدولية،

1- المنظمات الدولية كمجتمع معرفي: المقترب الوظيفي الجديد

يعرف ارنست هاس Hassالمجتمعات المعرفية بانها "توليفة أو تركيبة تتألف من المهنيين (مجموعة من عدة تخصصات) الذين ينقسمون إلى مجموعة تشترك في جملة من القواعد والقيم"، هذه المجتمعات بشكل عام معنية بقضايا المعرفة

[1] تفاصيل اكثر عد إلى المصدر:
Micheal Barnett and Martha Finnemore, **Rules for the World: International Organizations in Global Politics**, Published by: cornell University Press, 2004
https://www.jstor.org/stable/10.7591/j.ctt7z7mx

[2] ليندة لفحل، سوسيولوجيا المنظمات الدولية: المنظمات الدولية كفاعل بيروقراطي، **المجلة الجزائرية للأمن والتنمية**، العدد 10، جانفي 2017.

الموضوعية، ويرى بانها قد تأخذ شكل الكليات غير المرئية". وغالبا ما يخترقون المنظمات لاحتكار المناصب في المستويات العليا. وأوضح بان هناك عاملان أساسيان لنجاح المجتمعات المعرفية :

- المطالبة بالحقيقة المقدمة والتي تكون اكثر إقناعا لدى المهيمنين على صياغة القرار السياسي.

- لابد من بذل تحالفات ناجحة مع الجماعات السياسية المهيمن، لان الفاعلين السياسيين هم اكثر عرضة لاتخاذ قرارات تستند إلى الأشياء التي هي مألوفة بدلا من الاعتماد على راي الخبراء.

ونقلا عن جيمس روزنو James Rosenau يقول هاس: هذا السلوك الذي ينبع من المجتمعات المعرفية قد يؤدي إلى مايسميه "مقترب فاعل العادة المحركة Habit driven actor approach"[1] فالمسؤولين والمواطنين كلاهما يسعون جاهدين لتحقيق الأهداف والاستجابة للتحديات بطرق معتادة. وفي هذه النقطة يرى ان معظم العادات التي تحرك المنظمات الدولية تميل نحو التكيف لكن قليلا هي التي تكون قادرة على التعلم.

2- المنظمة الدولية كنموذج محلي: مقترب ليزا مارتن وبيت سيمون

تفترض كل من ليزا مارتن وبيت سيمونز Lisa Martn and Beth Simmons ان البحوث والدراسات في العلاقات الدولية كانت قائمة على فرضية ان تغيرات السياسة الدولية ستحد من فعالية "مؤسسات ما بعد الحرب"، وبمرور الوقت وفي أوائل 1954اصبحت بعض الاتفاقيات الدولية قوية في مأسسة التعاون الدولي كالجات مثلا. وبدأت الأدبيات تعترف بالعلاقة بين المؤسسات الدولية والسياسية الداخلية، ولاحظ المنظرون ان الأدبيات الأولى اهتمت ليس فقط بما اذا كان للمؤسسات الدولية تأثير ، ولكن كيف يمكن التفكير في ألية لهذه التأثيرات؟ فتشكيل المؤسسات الدولية حسب المقتر ب العقلاني يشمل أسئلة هامة عن علاقتها بالقوة وكان هذا اكثر وضوحا في مجلس الأمن الدولي وصعود ما يسمى كتلة التصويت ""block voting وتميل الأبحاث إلى الإشارة إلى ان التصويت في الأمم المتحدة كان في الواقع وكيل للسلطة داخل المؤسسة. من ناحية أخرى سيمونز ومارتن لاحظا ان نقد كل من كلود اينيس وروبرت ايمرسون claud Inis and Robert Immersson اكد بان التصويت

[1] تفاصيل اكثر حول هذه المقاربة انظر في:
James N Rosenau ,**Before cooperation: hegemons, regimes, and habit-driven actors in world politics.** Published online by Cambridge University Press: 22 May 2009
https://www.cambridge.org/core/journals/international-organization/article/abs/before-cooperation-hegemons-regimes-and-habitdriven-actors-in-world-politics/8895CE657C62A8D908E94DFBED87F38B

في المؤسسة الدولية هو عملية تفاوضية اكثر منها تشريعية. ومع ذلك فقد أشارا إلى ان العديد من جوانب العملية السياسية داخل منظمة الأمم المتحدة تتأثر بالسياسات الداخلية من قبل السياسة الأمريكية.[1]

ينظر هذا المقترب إلى المنظمات الدولية باعتبارها نماذج "متعدية الحكومات" للتأثير والملاحظة من خلال قناة واحدة أين تؤثر المنظمات الدولية على سياسات الدولة من خلال تحالفات بين البيروقراطيات الدولية وجماعات الضغط المحلية. سيمون ومارتن يستشهدان بمقترب الوظيفية الجديدة لأرنست هاس في قوله: "الدور الحيوي للأفراد وجماعات المصالح في عملية إدماج المجتمعات التعددية" أين "التكامل السياسي هو عملية بواسطتها الفواعل تحول ولاءاتها، توقعاتها، أنشطتها السياسية تجاه مركز جديد.

"- المنظمات الدولية كفاعل بيروقراطي: المقترب البنائي

داخل الثقافة البيروقراطية وبعيدا عن الدراسات التقليدية للمنظمات الدولية، يؤكد كل من بارنيت وفينومر ان المقترب البنائي عكس المقترب الوظيفي لأنه يساعد على تفسير كل من القوة وسلوك المنظمات الدولية في السياسات العالمية، وبتحليله يقدم أربعة من مظاهر سلوك المنظمات الدولية: الاستقلالية، القوة، الاختلال الوظيفي التغيير.

ولفهم استقلالية المنظمات الدولية، يتطلب الانتباه لمصالح كل من الدولة والمنظمات الدولية بالتالي فان وضع المنظمات الدولية في سياق البيروقراطيات يوسع مستويات التحليل. والبيروقراطية هي جملة السلطات مع توفير الاستقلالية للمنظمات الدولية وجها لوجه مع سلطات الدول. في هذه الحالة فهي تنطوي على تحويل السلطات ضمن البعثات والأهداف والقواعد والممارسات والإجراءات وهذا هو جوهر البيروقراطية.

في الواقع القواعد البيروقراطية تشكل الأنظمة والتفاهمات والهوية والممارسات ونتيجة لهذا فهي تساعد في بناء الثقة البيروقراطية. بالتوازي قدم كل من بارنيت وفينومر ان .."المنظمات تخلق خطابا مشتركا ورموزا وقيما لموظفيها. هذه العناصر المشتركة في المقابل ، تولد هوية الجماعة للمنظمة وبنية التفاعلات بين هؤلاء وضمنها" ويشير هؤلاء إلى ان جميع البيروقراطيات تطور ثقافات مستمدة من البيئات التي تعمل ضمنها أين يتم ترسيخها.

ولكن هذه القواعد التنظيمية التي توجدها المنظمات لا تحدد العمل، لأنه بالإمكان إعادة ترتيبها بإلغاء المفاهيم التنظيمية القديمة أو تعديلها وخلق قواعد جديدة. كما ان نفس القواعد لا تمتلك بالضرورة نفس المعنى أو التفسير لدى جميع داخل الجهاز البيروقراطي. بارنيت وفينومر أكدا على ان الواقعين الجدد والليبراليين الجدد يميلون إلى التركيز على اثنين من أدوات القوة المادية والمعلومة. فبالإضافة إلى الميل للتركيز على قدوة المنظمات في تشكيل السلوك

[1] ليندة لفحل ، مرجع سابق.

دون النظر في كيف تشكل المنظمات الدولية العالم من خلال القوة البيروقراطية حيث تشكل المنظمات الدولية لديها المعلومة. فبارنيت وفينومر اثبتا ان المنظمات الدولية قوية لا نها تستخدم سلطتها لتوجيه العمل وخلق الواقع الاجتماعي الدولي. ويشيران أيضا إلى ان رؤيتها كبيروقراطيات من خلال كيفية عملها وسلطتها الهرمية، ولكن في كيفية استخدام سلوك الدفاع عن الذات. [1]

[1] المرجع نفسه.

المحور السابع: نماذج عن المنظمات الدولية والإقليمية

1- منظمة الأمم المتحدة(منظمة عالمية)

تأسست الأمم المتحدة بعد الحرب العالمية الثانية بهدف منع نشوب حروب عالمية مستقبلية، وقد خلفت عصبة الأمم التي وُصفت بأنها غير فعالة. في 25 أبريل 1945، اجتمعت 50 دولة في سان فرانسيسكو، كاليفورنيا لحضور مؤتمر وبدأت صياغة ميثاق الأمم المتحدة، الذي تم اعتماده في 25 يونيو 1945. ودخل الميثاق حيز التنفيذ في 24 أكتوبر 1945، عندما بدأت الأمم المتحدة عملياتها. وتشمل أهداف الأمم المتحدة، كما حددها ميثاقها، الحفاظ على السلام والأمن الدوليين، وحماية حقوق الإنسان، وتقديم المساعدات الإنسانية، وتعزيز التنمية المستدامة، وإعلاء شأن القانون الدولي. عند تأسيسها، كان عدد الدول الأعضاء في الأمم المتحدة 51 دولة؛ اعتبارًا من عام 2023، أصبح لديها 193 دولة – تقريبًا جميع دول العالم ذات السيادة.

كانت مهمة الأمم المتحدة للحفاظ على السلام العالمي معقدة في عقودها الأولى ويرجع ذلك جزئيًا إلى توترات الحرب الباردة التي كانت قائمة بين الولايات المتحدة والاتحاد السوفيتي وحلفائهم. وتضمنت مهمتها توفير مراقبين عسكريين غير مسلحين في المقام الأول وقوات مسلحة بأسلحة خفيفة مكلفة في المقام الأول بأدوار الرصد والإبلاغ وبناء الثقة. نمت عضوية الأمم المتحدة بشكل ملحوظ بعد إنهاء الاستعمار على نطاق واسع في الستينيات. ومنذ ذلك الحين، نالت 80 مستعمرة سابقة استقلالها، بما في ذلك 11 منطقة خاضعة للوصاية كانت تحت مراقبة مجلس الوصاية. وبحلول السبعينيات، تجاوزت ميزانية الأمم المتحدة المخصصة لبرامج التنمية الاقتصادية والاجتماعية إنفاقها على حفظ السلام بشكل كبير. بعد نهاية الحرب الباردة في عام 1991، قامت الأمم المتحدة بتغيير وتوسيع عملياتها الميدانية، حيث قامت بمجموعة واسعة من المهام المعقدة.

أجهزة وهياكل الأمم المتحدة[1]

الجمعية العامة:

الجمعية العامة هي جهاز التداول ووضع السياسات والتمثيل في الأمم المتحدة. ولجميع الدول الأعضاء الـ193 في الأمم المتحدة تمثيل في الجمعية العامة، مما يجعل هذا الجهاز جهازا ذي تمثيل عالمي بامتياز. وفي كل سنة، ابتداء من أيلول/سبتمبر، تجتمع الدول الأعضاء في الأمم المتحدة في قاعة الجمعية العامة بنيويورك للدورة السنوية للجمعية العامة والمناقشة العامة التي يحضرها كثير من الزعماء ويلقون فيها كلماتهم. ويتطلب استصدار مقرر من الأمم المتحدة — في ما يتصل بالمسائل المهمة مثل السلم والأمن وقبول عضوية دول جديدة ومسائل الميزانية — بموافقة أغلبية ثلثي الأعضاء في الجمعية العامة. بينما

[1] https://www.un.org/ar/about-us/un-system

تصدر المقررات بشأن القضايا الأخرى بتصويت الأغلبية البسيطة. وتنتخب الجمعية العامة سنويا رئيسا لدورتها، ويشغل ذلك المنصب لفترة سنة واحدة.

مجلس الأمن

بموجب الميثاق، تقع على عاتق مجلس الأمن المسؤولية الرئيسية عن صون السلم والأمن الدوليين. وللمجلس 15 عضوا (خمسة دائمين وعشرة غير دائمين)، ولكل عضو صوت واحد. وبموجب الميثاق، على جميع الدول الأعضاء الامتثال لقرارات المجلس. ويأخذ المجلس زمام المبادرة في تحديد وجود تهديد للسلم أو عمل من أعمال العدوان. ويطلب إلى الدول الأطراف في النزاع تسويته بالطرق السلمية. وفي بعض الحالات، يمكن لمجلس الأمن اللجوء إلى فرض جزاءات وصولا إلى الأذن باستخدام القوة لصون السلم والأمن الدوليين وإعادتهما. ويتولى رئاسة المجلس كل من أعضائه بالتناوب وتتغير كل شهر.

المجلس الاقتصادي والاجتماعي

أنشئ المجلس الاقتصادي والاجتماعي عملا بميثاق الأمم المتحدة. وهو الجهار الرئيسي لتنسيق الأعمال الاقتصادية والاجتماعية، وما يتصل بها من أعمال، للأمم المتحدة والوكالات المتخصصة والمؤسسات. ويتولى المجلس، بصفته هذه، مسؤولية واسعة النطاق عن نحو 70% من الموارد البشرية والمالية لمنظومة الأمم المتحدة بأكملها، ومن بينها 14 وكالة متخصصة، و 9 لجان ''فنية''، وخمس لجان إقليمية. وتنتخب الجمعية العامة 54 عضوا في المجلس لفترات متداخلة مدة كل منها ثلاث سنوات. والجمعية العامة هو المنصة المركزية للنظر في التنمية المستدامة ومناقشتها.[1]

مجلس الوصاية

أنشئ مجلس الوصاية، في عام 1945 بموجب ميثاق الأمم المتحدة، الفصل الثالث عشر، لتوفير الإشراف الدولي على 11 إقليما مشمولا بالوصاية تقوم بإدارتها سبع دول أعضاء ولضمان اتخاذ الخطوات الملائمة لإعداد هذه الأقاليم للحكم الذاتي أو الاستقلال. وبحلول عام 1994، كانت كل الأقاليم المشمولة بالوصاية قد حصلت على الحكم الذاتي أو الاستقلال. وعلق مجلس الوصاية عمله في 1 تشرين الثاني/ نوفمبر 1994. وبموجب قرار اتخذ في 25 أيار/ مايو 1994، عدل المجلس نظامه الداخلي للتخلي عن الالتزام بالاجتماع سنويًا ووافق على الاجتماع حسب الاقتضاء – بموجب قراره أو بناء على طلب أغلبية أعضائها أو الجمعية العامة أو مجلس الأمن.

[1] https://www.un.org/ar/about-us/un-system

محكمة العدل الدولية

محكمة العدل الدولية هي الجهاز القضائي الرئيسي للأمم المتحدة. مقرها قصر السلام في لاهاي (هولندا)، وهو الجهاز الوحيد من بين الأجهزة الرئيسية الستة للأمم المتحدة غير الموجودة في نيويورك (الولايات المتحدة الأمريكية). ويتمثل دور المحكمة في تسوية المنازعات القانونية التي تعرضها عليها الدول، وفقًا للقانون الدولي، وإعطاء آراء استشارية بشأن المسائل القانونية المحالة إليها من قبل هيئات الأمم المتحدة والوكالات المتخصصة المصرح لها. وتعمل محكمة العدل الدولية وفقًا لنظامها الأساسي.

الأمانة العامة

تتألف الأمانة العامة من الأمين العام وعشرات الآلاف من موظفي الأمم المتحدة الدوليين الذين يضطلعون بالعمل اليومي للأمم المتحدة كما هو مكلف من قبل الجمعية العامة والهيئات الرئيسية الأخرى في المنظمة. الأمين العام هو المسؤول الإداري الأول في المنظمة، وتعينه الجمعية العامة بناء على توصية مجلس الأمن لمدة خمس سنوات قابلة للتجديد. والأمين العام كذلك رمز للمثل العليا للمنظمة، وداعية لجميع شعوب العالم، ولا سيما الفقراء والضعفاء.

يتم تعيين موظفي الأمم المتحدة دوليًا ومحليًا، ويعملون في مراكز العمل وبعثات حفظ السلام في جميع أنحاء العالم. لكن خدمة قضية السلام في عالم يسوده العنف هو مهنة خطرة. ومنذ تأسيس الأمم المتحدة، بذل المئات من الرجال والنساء الشجعان حياتهم في خدمتها.

الأمين العام هو المسؤول الإداري الأول للأمم المتحدة – وهو كذلك رمز لمثُل المنظمة ومدافع عن جميع شعوب العالم، ولا سيما الفقراء والضعفاء. يتم تعيين الأمين العام من قبل الجمعية العامة بناء على توصية مجلس الأمن لمدة 5 سنوات قابلة للتجديد.

الأمين العام الحالي، وهو التاسع في شغل المنصب، هو البرتغالي أنطونيو غوتيريش، الذي تولى المنصب في 1 كانون الثاني/يناير 2017. وفي 18 حَزِيران/يونيه 2021، أعيد تعيين السيد أنطونيو غوتيريش لولاية ثانية، تعهد أن يكرسها لمواصلة مساعدة العالم على رسم مسار للخروج من جائحة كوفيد – 19 بوصفها أولوية من أولوياته[1]

وكالات الأمم المتحدة المتخصصة:

[1] ibid

وكالات الأمم المتحدة المتخصصة هي منظمات مستقلة تعمل مع الأمم المتحدة. وتعمل هذه المنظمات مع الأمم المتحدة من خلال اتفاقات ، فبعضها كان موجودا قبل الحرب العالمية الأولى، وبعضها كان متصلا برابطة الأمم، في حين أن بعضها أنشأت نشوء متزامنا مع تأسيس الأمم المتحدة أو أن الأمم المتحدة هي نفسها التي أنشأتها. أما بعضها الآخر فأنشأتها الأمم المتحدة عند ظهور حاجات تتطلب ذلك .

منظمة الأغذية والزراعة

المقر: روما، إيطاليا

تتصدر منظمة الأغذية والزراعة الجهود الدولية المبذولة لمكافحة الجوع. وتعمل المنظمة بوصفها منتدى للتفاوض بشأن الاتفاقات بين الدول المتقدمة والدول النامية، فضلا عن أنها مصدرا للمعرفة التقنية والمعلومات الضرورية لتقديم المساعدة في مجال التنمية

منظمة الطيران المدني الدولي

المقر: مونتريال، كندا

تضع منظمة الطيران المدني الدولي المعايير للملاحة الجوية العالمية، فضلا عن أنها تساعد الدول الـ192 الأعضاء فيها على تشارك سماوات العالم لما يعود بالمنافع الاقتصادية والاجتماعية عليها.

الصندوق الدولي للتنمية الزراعية

المقر: روما، إيطاليا

لم يزل الصندوق الدولي للتنمية الزراعية، منذ إنشائه في عام 1977، يصب تركيزه على خفض الفقر في المناطق الريفية والعمل مع سكان تلك المناطق في كل أنحاء العالم للقضاء على الفقر والجوع وسوء التغذية قضاء مبرما فضلا عن زيادة معدلات الإنتاج وتحسين المداخيل وبالتالي تحسين جودة معايشهم.[1]

منظمة العمل الدولية

المقر: جنيف، سويسرا

[1] ibid

تعزز منظمة العمل الدولية حقوق العمل على الصعيد الدولي من خلال تشكيل المعايير الدولية المعنية بحرية تكوين اتحادات عمالية والمفاوضات الجماعية والقضاء على السخرة وتعزيز تساوي الفرص المتاحة وقيم التعامل المنصف.

صندوق النقد الدولي

المقر: واشنطن العاصمة، الولايات المتحدة الأمريكية

يعزز صندوق النقد الدولي النمو الاقتصادي وفرص العمل من خلال تقديم المساعدة المالية المؤقتة إلى البلدان بما يساعد في تعديل ميزان المدفوعات والمساعدة التقنية. وللبنك الدولي قروضا غير مسددة لدى 74 بلدا.

المنظمة البحرية الدولية

المقر: لندن، المملكة المتحدة

وضعت المنظمة البحرية الدولية إطارا تنظيما شاملا للشحن بما يعالج السلامة والشواغل البيئية والمسائل القانونية والمساعدة التقنية والأمن والكفاءة.

الاتحاد الدولي للاتصالات

المقر: جنيف، سويسرا

الاتحاد الدولي للاتصالات هو وكالة الأمم المتحدة المتخصصة في مجال تكنولوجيات الاتصالات والمعلومات. وملتزم الاتحاد بربط جميع شعوب العالم بعضها مع بعض بغض النظر عن موقعها وقدراتها. ويعمل الاتحاد على توفير الحماية والدعم لحق الجميع في التواصل.

اليونسكو

المقر: باريس، فرنسا

تركز منظمة الأمم المتحدة للتربية والعلم والثقافة على كل شيء من تدريب المعلمين إلى المساعدة في تحسين التعليم في جميع أنحاء العالم إلى حماية المواقع التاريخية والثقافية المهمة في جميع أنحاء العالم[1].

[1] https://www.un.org/ar/about-us/un-system

يونيدو

المقر: فيينا، النمسا

منظمة الأمم المتحدة للتنمية الصناعية هي وكالة متخصصة تابعة للأمم المتحدة تعمل على تعزيز التنمية الصناعية من أجل الحد من الفقر والعولمة الشاملة والاستدامة البيئية.

منظمة الأمم المتحدة للسياحة

المقر: مدريد، إسبانيا

منظمة الأمم المتحدة للسياحة هي وكالة الأمم المتحدة المسؤولة عن الترويج للسياحة المسؤولة والمستدامة والمتاحة للجميع.

الاتحاد البريدي العالمي

المقر: برن، سويسرا

الاتحاد البريدي العالمي هو المنتدى الرئيسي للتعاون بين الأطراف الناشطة في القطاع البريدي. ويساعد الاتحاد في ضمان شبكة عالمية من المنتجات والخدمات الحديثة.

منظمة الصحة العالمية

المقر: جنيف، سويسرا

منظمة الصحة العالمية هي السلطة التوجيهية والتنسيق بشأن الصحة الدولية داخل منظومة الأمم المتحدة. وإن هدف منظمة الصحة العالمية هو بلوغ جميع الشعوب أعلى مستوى ممكن من الصحة، على النحو المحدد في دستور منظمة الصحة العالمية، هي حالة من الرفاهية الجسدية والعقلية والاجتماعية الكاملة وليست مجرد غياب المرض أو العجز[1].

المنظمة العالمية للملكية الفكرية

المقر: جنيف، سويسرا

تحمي المنظمة العالمية للملكية الفكرية، حقوق الملكية الفكرية في جميع أنحاء العالم من خلال إعمال 23 معاهدة دولية

[1] ibid

المنظمة العالمية للأرصاد الجوية

المقر: جنيف، سويسرا

تسهل المنظمة العالمية للأرصاد الجوية التبادل الدولي المجاني لمعلومات الأرصاد الجوية وبياناتها بما يسهم في استخدامها في الطيران والشحن والأمن والزراعة وغيرها من المجالات.

البنك الدولي

المقر: واشنطن العاصمة، الولايات المتحدة الأمريكية

يركز البنك الدولي على الحد من الفقر وتحسين معايير المعيشة في جميع أنحاء العالم من خلال تقديم قروض ذات فوائد منخفضة وقروض ائتمانية بدون فوائد ومنحا للبلدان النامية لاستخدامها في التعليم والصحة والهياكل الأساسية والاتصالات فضلا عن مجال أخرى. ويعمل البنك الدولي في أكثر من 100 بلدا

البنك الدولي للإنشاء والتعمير

المركز الدولي لتسوية منازعات الاستثمار*

المؤسسة الدولية للتنمية

مؤسسة التمويل الدولية

الوكالة الدولية لضمان الاستثمار*

*ليس المركز الدولي لتسوية منازعات الاستثمار والوكالة المتعددة لضمان الاستثمار وكالتين متخصصتين وفقا للمادة 57 و 63 من الميثاق، بل هما جزء من مجموعة البنك الدولي[1].

الكيانات والهيئات الأخرى

برنامج الأمم المتحدة المشترك المعني بفيروس نقص المناعة البشرية/الإيدز

المقر: جنيف، سويسرا

[1] ibid

يقود برنامج الأمم المتحدة المشترك المعني بفيروس نقص المناعة البشرية/ الإيدز العالم ويلهمه لتحقيق رؤيته المشتركة المتمثلة في صفر إصابات جديدة بفيروس نقص المناعة البشرية، وانعدام التمييز، وانعدام الوفيات المرتبطة بالإيدز. ويوحد برنامج الأمم المتحدة المشترك جهود 11 منظمة تابعة للأمم المتحدة –وهي: وكالة اللاجئين ويونيسف وبرنامج الأغذية العالمي وصندوق السكان والبرنامج الإنمائي والمكتب المعني بالمخدرات والجريمة ومنظمة العمل الدولية ويونسكو ومنظمة الصحة العالمية والبنك الدولي. ويعمل بشكل وثيق مع الشركاء العالميين والوطنيين من أجل إنهاء وباء الإيدز بحلول عام 2030 كجزء من أهداف التنمية المستدامة

مفوضية الأمم المتحدة لشؤون اللاجئين

المقر: جنيف، سويسرا

المفوضية السامية للأمم المتحدة لشؤون اللاجئين، تحمي اللاجئين في جميع أنحاء العالم وتسهل عودتهم إلى ديارهم أو إعادة توطينهم.

معهد الأمم المتحدة لبحوث نزع السلاح

المقر: جنيف، سويسرا

إن معهد الأمم المتحدة لبحوث نزع السلاح هو معهد مستقل مموّل طوعا داخل الأمم المتحدة. وهو ممثل محايد، يولِّد الأفكار ويروج للعمل المتعلق بنزع السلاح والأمن. يجمع المعهد بين الدول والمنظمات الدولية والمجتمع المدني والقطاع الخاص والأوساط الأكاديمية للعمل معاً – دولياً وإقليمياً ومحلياً – لبناء وتنفيذ حلول إبداعية تفيد جميع الدول والشعوب.

معهد الأمم المتحدة للتدريب والبحث

المقر: جنيف، سويسرا

يعتبر معهد الأمم المتحدة للتدريب والبحث، وهو هيئة مستقلة تابعة للأمم المتحدة تم تأسيسها في عام 1963، بمثابة ذراع تدريب لمنظومة الأمم المتحدة، ولديه ولاية لتعزيز فعالية الأمم المتحدة من خلال التدريب الدبلوماسي، ولزيادة تأثير الإجراءات الوطنية من خلال توعية الجمهور وتثقيف وتدريب مسؤولي السياسة العامة[1] .

مكتب الأمم المتحدة لخدمات المشاريع

[1] ibid

المقر: كوبنهاغن، الدنمارك

تنصب مهمة مكتب الأمم المتحدة لخدمات المشاريع في مساعدة الناس على بناء معايش وبلدان أفضل، وعلى تحقيق السلام والتنمية المستدامة. ويساعد المكتب منظمة الأمم المتحدة والحكومات والشركاء الآخرين في إدارة المشاريع، وإتاحة الهياكل الأساسية والمشتريات المستدامة إتاحة فعالة.

الأونروا

المقر: عمان، الأردن

ساهمت وكالة الأمم المتحدة لإغاثة وتشغيل اللاجئين الفلسطينيين في الشرق الأدنى (الأونروا) في رعاية أربعة أجيال من اللاجئين الفلسطينيين. وتشتمل خدمات على التعليم والرعاية الصحية وخدمات الإغاثة والخدمات الاجتماعية وهياكل المخيمات وتطويرها والمساعدة في حالة الطوارئ والتمويل المصغر. وترفع الوكالة تقاريرا إلى الجمعية العامة للأمم المتحدة.

كلية موظفي منظومة الأمم المتحدة

المقر: تورين، إيطاليا

كلية موظفي منظومة الأمم المتحدة هي منظمة تعليمية تابعة لمنظومة الأمم المتحدة. تقوم بتصميم وتنفيذ برامج تعليمية لموظفي منظومة الأمم المتحدة وشركائها. وهذا يساعد الأمم المتحدة على أن تصبح أكثر فعالية من خلال تعزيز ثقافة القيادة والإدارة المشتركة على جميع المستويات.

جامعة الأمم المتحدة

المقر: طوكيو، اليابان

أنشأت جامعة الأمم المتحدة من قبل الجمعية العامة للأمم المتحدة لإجراء "بحث في المشكلات العالمية الملحة لبقاء الإنسان وتنميته ورفاهه". وتضم الجامعة اليوم 14 معهدًا للبحث والتدريب في 12 دولة. بصفتها مركز الفكر في منظومة الأمم المتحدة، وتزود جامعة الأمم المتحدة صانعي السياسات ببحوث عالية الجودة وقائمة على الأدلة ومشورة عملية[1].

البرامج والصناديق

[1] ibid.

برنامج الأمم المتحدة الإنمائي

المقر: مدينة نيويورك، الولايات المتحدة الأمريكية

يعمل برنامج الأمم المتحدة الإنمائي في نحو 170 بلدا وإقليما ليساعدها في مواصلة إحراز تقدم مستدام من خلال القضاء على الفقر والحد من التفاوت فضلا عن بناء المرونة اللازمة. ويضطلع البرنامج — بصفته الوكالة الأممية المتخصصة في المسائل التنموية — بدور حاسم في مساعدة البلدان علي تحقيق أهداف التنمية المستدامة. برنامج الأمم المتحدة للبيئة

برنامج الأمم المتحدة للبيئة

المقر: نيروبي، كينيا

برنامج الأمم المتحدة للبيئة، الذي أُنشئ في عام 1972، هو صوت البيئة داخل منظومة الأمم المتحدة. فالبرنامج يعمل بوصفه عاملا محفزا وتثقيفيا ومعلما وميسرا لتعزيز الاستخدام الإنمائي الرشيد للبيئة العالمية.

صندوق الأمم المتحدة للسكان

المقر: مدينة نيويورك، الولايات المتحدة الأمريكية

صندوق الأمم المتحدة للسكان هو الوكالة الأممية الرائدة المعنية بقضايا الحمل والولادة المأمونين والتمكين لقدرات الشباب.

موئل الأمم المتحدة

المقر: نيروبي، كينيا

تنصب مهمة برنامج الأمم المتحدة للمستوطنات البشرية، الشهير اختصارا بـ"موئل الأمم المتحدة"، في تعزيز تطوير المستوطنات البشرية تطويرا مستدامة بيئيا واجتماعيا وبما يحقق توافر المأوى الملائم للجميع برنامج الأغذية العالمي[1]

المقر: مدينة نيويورك، الولايات المتحدة الأمريكية

تعمل منظمة الأمم المتحدة للطفولة (اليونيسف) في 190 دولة وإقليم لإنقاذ حياة الأطفال والدفاع عن حقوقهم ومساعدتهم على تحقيق إمكاناتهم، من الطفولة المبكرة حتى المراهقة.

[1] https://www.un.org/ar/about-us/un-system

برنامج الأغذية العالمي

المقر: روما، إيطاليا

يهدف برنامج الغذاء العالمي، وهو أكبر وكالة إنسانية في العالم، إلى القضاء على الجوع وسوء التغذية، ويساعد برنامج الأغذية العالمي ما يقارب من 100 مليون شخص في حوالي 88 دولة من خلال تقديم المساعدة كل عام من خلال توزيع المواد الغذائية أو النقدية وغير ذلك. وحصل برنامج الغذاء العالمي على جائزة نوبل للسلام عام 2020[1].

2- الاتحاد الإفريقي (منظمة إقليمية)

منظمة الوحدة الأفريقية والاتحاد الأفريقي:

في 25 مايو (أيار) 1963 في أديس أبابا، إثيوبيا، وافقت 32 دولة أفريقية حققت الاستقلال في ذلك الوقت لتأسيس منظمة الوحدة الأفريقية،. وانضم 21 عضوا تدريجيا لتصل إلى ما مجموعه 53 دولة منذ إنشاء الاتحاد الأفريقي في عام 2002. وفي 9 يوليو 2011، أصبح جنوب السودان العضو الرابع والخمسون في الاتحاد الأفريقي.

الأهداف الرئيسية لمنظمة الوحدة الأفريقية:

على النحو المنصوص عليه في ميثاق منظمة الوحدة الأفريقية، كانت الأهداف الأساسية لمنظمة الاتحاد الإفريقي:

- تعزيز الوحدة والتضامن بين الدول الأفريقية.
- تنسيق وتكثيف التعاون والجهود المبذولة لتحقيق حياة أفضل لشعوب أفريقيا؛
- الحفاظ على السيادة والسلامة الإقليمية للدول الأعضاء؛
- تخليص القارة من الاستعمار والتمييز العنصري؛
- تعزيز التعاون الدولي في إطار الأمم المتحدة؛
- مواءمة سياسات الدول الأعضاء السياسية والدبلوماسية والاقتصادية والتعليمية والثقافية والصحية والرعاية الاجتماعية والعلمية والتقنية والدفاع.[2]

[1] ibid
[2] https://au.int/ar/historyoau-and-au

- تعمل منظمة الوحدة الأفريقية على أساس ميثاقها والمعاهدة المؤسسة للجماعة الاقتصادية الأفريقية (المعروفة باسم معاهدة أبوجا) عام 1991 وأجهزتها الرئيسية هي
  - مؤتمر رؤساء الدول والحكومات،
  - ومجلس الوزراء والأمانة العامة
  - لجنة الوساطة والتوفيق والتحكيم.
  - اللجنة الاقتصادية والاجتماعية.
  - لجنة الصحة للتربية والعلم والثقافة ولجنة الدفاع.
  - تم استبدال لجنة الوساطة والتوفيق والتحكيم بآلية منع النزاعات وإدارتها وتسويتها في عام 1993.

الانتقال إلى الاتحاد الأفريقي:

خلال تسعينات القرن الماضي، ناقش القادة ضرورة تعديل هياكل منظمة الوحدة الأفريقية لتعكس تحديات عالم متغير. في عام 1999، أصدر رؤساء الدول والحكومات بمنظمة الوحدة الأفريقية إعلان سرت الذي يدعو إلى إنشاء اتحاد أفريقي جديد. كانت الرؤية للاتحاد بناء على عمل منظمة الوحدة الأفريقية من خلال إنشاء الهيئة التي يمكن أن تسرع بعملية التكامل في أفريقيا، ودعم وتمكين الدول الأفريقية في الاقتصاد العالمي ومعالجة المشاكل الاجتماعية والاقتصادية والسياسية المتعددة الجوانب التي تواجه القارة. في المجموع، تم عقد أربعة اجتماعات للقمة في الفترة التي تسبق الإطلاق الرسمي للاتحاد الأفريقي:

- قمة سرت (1999)، التي اعتمدت إعلان سرت والدعوة إلى إنشاء الاتحاد الأفريقي
- قمة لومي (2000)، التي اعتمدت القانون التأسيسي للاتحاد الأفريقي
- قمة لوساكا (2001)، التي صاغت خريطة الطريق لتنفيذ الاتحاد الإفريقي
- قمة ديربان (2002)، التي أطلقت الاتحاد الأفريقي وعقد أول قمة لرؤساء الدول والحكومات.

تم دمج عدد كبير من هياكل منظمة الوحدة الأفريقية في الاتحاد الأفريقي. وبالمثل، فإن العديد من الالتزامات الأساسية لمنظمة الوحدة الأفريقية والقرارات والأطر الاستراتيجية استمرت في صياغة سياسات الاتحاد الأفريقي. وبالرغم من أن البصمة لمنظمة الوحدة الأفريقية لا تزال قوية، أنشأ القانون التأسيسي للاتحاد الأفريقي والبروتوكولات عددا كبيرا من هياكل جديدة، سواء على مستوى الأجهزة الرئيسية أومن خلال مجموعة من اللجان الفنية والفرعية الجديدة تطورت العديد منها منذ عام 2002 وبعضها لا يزال قيد التطوير. اللغات بموجب المادة 11 من بروتوكول

القانون التأسيسي للاتحاد الأفريقي، اللغات الرسمية للاتحاد الأفريقي وجميع مؤسساتها هي العربية والإنجليزية والفرنسية والبرتغالية والإسبانية والسواحيلية وأي لغة أفريقية أخرى. لغات العمل في الاتحاد الإفريقي هي العربية والإنجليزية والفرنسية والبرتغالية.

رموز الاتحاد الأفريقي

يتألف شعار الاتحاد الأفريقي من أربعة عناصر. سعف النخيل على جانبي الدائرة برمز للسلام. الدائرة الذهبية ترمز للثروة والمستقبل المشرق لأفريقيا. خريطة أفريقيا بلا حدود في الدائرة الداخلية تعني الوحدة الأفريقية. والحلقات المتشابكة الحمراء الصغيرة عند قاعدة الشعار ترمز للتضامن الأفريقي والدماء التي سفكت من أجل تحرير أفريقيا.

اعتمد علم الاتحاد الأفريقي الحالي في يونيو 2010 في الدورة العادية الثانية عشرة لمؤتمر رؤساء الدول والحكومات. التصميم عبارة عن خريطة القارة الأفريقية باللون الأخضر الداكن فوق شمس باللون الأبيض، وتحيط بها دائرة من 54 نجمة خماسية الشكل وذهبية على خلفية حقل أخضر داكن اللون. الخلفية الخضراء ترمز إلى الأمل في أفريقيا، والنجوم تمثل الدول الأعضاء في الاتحاد الأفريقي.[1]

3 – منظمة الصحة العالمية (منظمة متخصصة)

منظمة الصحة العالمية هي سلطة التوجيه والتنسيق في منظومة الأمم المتحدة فيما يتعلق بالصحة على المستوى الدولي

نشأة المنظمة:

من المسائل التي ناقشها الدبلوماسيون، عندما اجتمعوا لتشكيل الأمم المتحدة في عام 1945، إنشاء منظمة صحية عالمية.

في نيسان/أبريل 1945، خلال مؤتمر تأسيس الأمم المتحدة (UN) الذي عقد في سان فرانسيسكو ، اقترح ممثلو البرازيل والصين إنشاء منظمة صحية دولية وعقد مؤتمر لصياغة دستورها. وفي 15 شباط/فبراير 1946، أوعز المجلس الاقتصادي والاجتماعي للأمم المتحدة إلى الأمين العام بالدعوة إلى عقد هذا المؤتمر. واجتمعت لجنة تحضيرية تقنية في باريس في الفترة من 18 آذار/مارس إلى 5 نيسان/أبريل 1946 ووضعت مقترحات للدستور تم عرضها على مؤتمر الصحة الدولي في مدينة نيويورك المنعقد من 19 حزيران/يونيو إلى 22 تموز/يوليو 1946. وبناء على هذه

[1] https://au.int/ar/historyoau-and-au

المقترحات، صاغ المؤتمر واعتمد دستور منظمة الصحة العالمية، الذي وقّعه في 22 تموز/يوليو 1946 ممثلو 51 دولة عضوا في الأمم المتحدة و10 دول أخرى.

وأنشأ المؤتمر أيضا لجنة مؤقتة للاضطلاع بأنشطة معينة للمؤسسات الصحية القائمة إلى حين دخول دستور منظمة الصحة العالمية حيز النفاذ. وتنص الديباجة والمادة 69 من دستور منظمة الصحة العالمية على أن تكون المنظمة وكالة متخصصة تابعة للأمم المتحدة. وتنص المادة 80 على أن الدستور سيدخل حيز النفاذ عندما تصدق عليه 26 دولة عضوا في الأمم المتحدة. ولم يدخل الدستور حيز التنفيذ حتى 7 نيسان/أبريل 1948، عندما صدقت على توقيعه الحكومة السادسة والعشرين من أصل 61 حكومة موقّعة. وافتتحت جمعية الصحة الأولى في جنيف في 24 حزيران/ يونيو 1948 بوفود من 53 دولة من أصل 55 دولة عضوا. وقررت أن تتوقف اللجنة المؤقتة عن الوجود في منتصف ليل 31 آب/أغسطس 1948، على أن تحل منظمة الصحة العالمية محلها على الفور. و الآن يوجد ما يزيد على 7000 شخص يعملون في 150 مكتباً قطرياً، و6 مكاتب إقليمية.

تعمل منظمة الصحة العالمية في المجالات التالية:، النظم الصحية، تعزيز الصحة طيلة العمر، الأمراض غير السارية، الأمراض السارية، الخدمات المؤسسية، التأهب والترصد والاستجابة.[1]

دستور المنظمة: تظل منظمة الصحة العالمية ملتزمة التزاماً راسخاً بالمبادئ الواردة في ديباجة الدستور

- الصحة هي حالة من اكتمال السلامة بدنياً وعقلياً واجتماعياً، لا مجرد انعدام المرض أو العجز.
- التمتع بأعلى مستوى من الصحة يمكن بلوغه هو أحد الحقوق الأساسية لكل إنسان، دون تمييز بسبب العنصر أو الدين أو العقيدة السياسية أو الحالة الاقتصادية أو الاجتماعية.
- صحة جميع الشعوب أمر أساسي لبلوغ السلم والأمن، وهي تعتمد على التعاون الأكمل للأفراد والدول.
- ما تحققه أية دولة في مجال تحسين الصحة وحمايتها أمر له أهميته للجميع.
- تفاوت التنمية في البلدان المختلفة في تحسين الصحة ومكافحة الأمراض، ولا سيما الأمراض السارية، خطر على الجميع.
- النشأة الصحية للطفل أمر بالغ الأهمية؛ والقدرة على العيش بانسجام في بيئة كلية متغيرة أمر جوهري لهذه النشأة.
- إتاحة فوائد العلوم الطبية والنفسية وما يتصل بها من معارف لجميع الشعوب أمر جوهري لبلوغ أعلى المستويات الصحية.
- الرأي العام المستنير والتعاون الإيجابي من الجمهور لهما أهمية قصوى في تحسين صحة البشر.

[1] https://www.who.int/ar/about/accountability/governance

- الحكومات مسؤولة عن صحة شعوبها ولا يمكن الوفاء بهذه المسؤولية إلا باتخاذ تدابير صحية واجتماعية كافية.

المكاتب الإقليمية

جُمِّعت الدول الأعضاء في المنظمة في 6 أقاليم. ولكل إقليم مكتب إقليمي[1].

إقليم المنظمة لأفريقيا

إقليم المنظمة للأمريكتين

إقليم المنظمة لشرق المتوسط

إقليم المنظمة لأوروبا

إقليم المنظمة لجنوب شرق آسيا

إقليم المنظمة لغرب المحيط الهادئ

المكاتب القُطرية

تتعاون المنظمة مع الدول الأعضاء لتوفير التخطيط الميداني للبرامج الصحية وتنفيذها ورصدها. ويعمل اليوم أكثر من نصف موظفي المنظمة في المكاتب القُطرية.

هدف المنظمة هو بناء مستقبل أفضل وأوفر صحة للناس في أنحاء العالم كافة. ويعمل موظفو المنظمة من خلال المكاتب الموجودة في أكثر من 150 بلداً جنباً إلى جنب مع الحكومات والشركاء الآخرين لضمان تمتع جميع الناس بأعلى مستوى صحي يمكن بلوغه.

وتسعى المنظمة بالتعاون مع الأطراف القطرية إلى مكافحة الأمراض – المعدية، مثل الأنفلونزا وفيروس العوز المناعي البشري، والأمراض غير السارية، من قبيل السرطان وأمراض القلب، ومساعدة الأمهات والأطفال في البقاء على قيد الحياة والتمتع بالرخاء لكي يتسنى لهم أن يتطلعوا إلى التمتع بالصحة في مرحلة الشيخوخة، وتتكفل بسلامة الهواء الذي يتنفسه الناس ومأمونية الطعام الذي يتناولونه والماء الذي يشربونه – والأدوية واللقاحات التي تلزمهم.

[1] Ibid

المراكز المتعاونة مع منظمة الصحة العالمية:

إن المراكز المتعاونة مع منظمة الصحة العالمية هي مؤسسات، مثل مؤسسات البحوث، وأقسام الجامعات أو الأكاديميات، يعينها المدير العام لتنفيذ أنشطة تدعم برامج المنظمة. وفي الوقت الراهن يوجد أكثر من 800 مركز من المراكز المتعاونة في 80 دولة من الدول الأعضاء، تعمل جنباً إلى جنبٍ مع منظمة الصحة العالمية في مجالات التمريض والصحة المهنية والأمراض السارية والتغذية والصحة النفسية والأمراض المزمنة، والتكنولوجيات الصحية.

ترجع فكرة اللجوء إلى استخدام مؤسسات وطنية لتحقيق أغراض دولية إلى أيام عصبة الأمم، حيث عُينت المختبرات الوطنية في البداية مراكز مرجعية لتقييس المنتجات البيولوجية. وعمدت منظمة الصحة العالمية، فور تأسيسها، إلى تعيين المزيد من المراكز المرجعية، وكانت البداية في عام 1947 بالمركز العالمي لمكافحة الأنفلونزا في لندن من أجل ترصد الأوبئة على الصعيد العالمي[1].

وفي عام 1949 وضعت جمعية الصحة العالمية الثانية السياسة العامة (التي استمر العمل بها منذ ذلك الحين)، التي تنص على ألا تنظر منظمة الصحة العالمية "من أن تنشئ تحت رعايتها، مؤسسات بحوث دولية" وعلى أن "أحسن طريقة لتقدم البحوث في مجال الصحة هي مساعدة المؤسسات القائمة وتنسيق أعمالها والاستفادة منها."

وبموجب هذه السياسة العامة عُينت جميع المراكز المتعاونة مع منظمة الصحة العالمية، سواء أكانت معنية بالبحوث أم غير معنية بها (أغلبها معنية بالبحوث). ومما لاشك فيه أن هذه السياسة ساعدت على تعزيز المشاركة الوطنية في أنشطة المنظمة. ومع ذلك هناك استثناء من هذه السياسة العامة في إقليم الأمريكتين التابع لمنظمة الصحة العالمية حيث تم إنشاء عدد من "المراكز الصحية الدولية" التي يضطلع بعضها بوظائف إقليمية (على نطاق نصف الكرة الأرضية)، بينما يضطلع بعضها الآخر بوظائف دون إقليمية، وتتولى منظمة الصحة للبلدان الأمريكية والمنظمة الإقليمية لمنظمة الصحة العالمية للأمريكتين تمويلها وإدارتها.

مكتب منظمة الصحة العالمية في الأمم المتحدة

يمثل مكتب منظمة الصحة العالمية في الأمم المتحدة (WUN) مصالح منظمة الصحة العالمية في الأمم المتحدة (UN) ويعمل كمحاور رئيسي للمنظمة مع منظومة الأمم المتحدة في نيويورك. ويسهل المكتب مشاركة منظمة الصحة العالمية ومديرها العام في اجتماعات مجلس الأمن التابع للأمم المتحدة، والجمعية العامة للأمم المتحدة، والمجلس الاقتصادي والاجتماعي التابع للأمم المتحدة، فضلاً عن المنتديات الحكومية الدولية الأخرى، والإحاطات المشتركة بين الوكالات، والأحداث، والتفاعل مع المنظمات الدولية. هيئة الصحافة التابعة للأمم المتحدة.

[1] https://www.who.int/ar/about/collaboration/collaborating-centres

تصريف الشؤون بالمنظمة

جمعية الصحة العالمية: هي أعلى جهاز لاتخاذ القرار في منظمة الصحة العالمية. وتجتمع تلك الجمعية مرة في كل عام وتحضرها وفود من جميع الدول الأعضاء في المنظمة. والوظيفة الرئيسية للجمعية هي تحديد سياسات المنظمة. وهي تتولى أيضاً تعيين المدير العام ومراقبة السياسات المالية التي تنتهجها المنظمة.

المجلس التنفيذي: يتألف المجلس التنفيذي من 34 عضوا من ذوي المؤهلات التقنية في مجال الصحة، وتتم تسمية كل عضو من قبل إحدى الدول الأعضاء المنتخبة لهذا الغرض من قبل جمعية الصحة العالمية. ويتم انتخاب الدول الأعضاء لولاية مدتها ثلاث سنوات.

ويجتمع المجلس مرتين على الأقل سنوياً، ويُعقد الاجتماع الرئيسي عادة في كانون الثاني/ يناير مع عقد اجتماع ثانٍ أقصر مدة في أيار/ مايو بعيد اختتام جمعية الصحة. ووظائف المجلس التنفيذي الرئيسية هي: إنفاذ ما تقرره جمعية الصحة وإنفاذ سياساتها، وإسداء المشورة إليها، والعمل عموماً على تيسير عملها.[1]

تمويل المنظمة:

تتلقّى المنظمة التمويل من مصدرين رئيسيين هما: الدول الأعضاء التي تدفع اشتراكاتها المقدّرة (مستحقات عضوية البلدان) والمساهمات الطوعية المقدمة من الدول الأعضاء والشركاء الآخرين.

الاشتراكات المقدّرة هي نسبة مئوية من الناتج المحلي الإجمالي لبلد ما (توافق الجمعية العامة للأمم المتحدة على النسبة المئوية). وتوافق عليها الدول الأعضاء كل سنتين خلال جمعية الصحة العالمية. وتغطي الاشتراكات المقدرة أقل من 20% من الميزانية الإجمالية.

ويأتي ما تبقّى من تمويل المنظمة في شكل مساهمات طوعية، معظمها من الدول الأعضاء ومن منظمات الأمم المتحدة الأخرى والمنظمات الحكومية الدولية والمؤسسات الخيرية والقطاع الخاص، وغيرها من مصادر التمويل[2] .

4- منظمة الدول المصدرة للبترول (أوبك)

نشأة المنظمة:

[1] https://www.who.int/ar/about/accountability/governance
[2] https://www.who.int/ar/about/funding

انبثقت فكرة إنشاء منظمة الدول المصدرة للبترول أوبك أثناء انعقاد مؤتمر البترول العربي الأول الذى عقد في القاهرة في أبريل عام 1959 حيث ناقشت وفود الدول المصدرة للبترول المشاركة في أعمال ذلك المؤتمر ، سواء منهم الأعضاء العرب العاملون أو الأعضاء غير العرب المراقبون ، فكرة إنشاء المنظمة وأهدافها. وقد تم تأسيس المنظمة في العاشر من سبتمبر عام 0691 في اجتماع عقد بالعاصمة العراقية بغداد بحضور كل من السعودية ، والكويت ، وايران ، والعراق ، وفنزويلا حيث وقعوا على الاتفاق الأساسي لمنظمة أوبك ثم انضمت إليها بالتدريج ثمان دول أخرى هي قطر (1691) ليبيا (2691) وإندونيسيا (2691) والإمارات العربية المتحدة (7691) والجزائر (6991) ونيجيريا (1791) والإكوادور والجابون ، ثم انسحبت الجابون في يناير 1995 كما علقت إندونيسيا عضويتها عام 2009، وانسحبت قطر في ديسمبر 2018 ليستقر أعضاء المنظمة حالياً على 1 4عضواً وهم (الجزائر، أنجولا، الكونغو، الأكوادور، غينيا الاستوائية، الجابون، ايران ، العراق ، الكويت ، ليبيا ، نيجيريا ، المملكة العربية السعودية ، الإمارات العربية المتحدة ، فنزويلا) ومقرها في العاصمة النمساوية فيينا.

أهداف المنظمة

- التنسيق بين الدول الأعضاء في السياسات البترولية وتقرير ما يحقق ويحفظ مصالحها الفردية والمجتمعية.
- إيجاد السبل والوسائل التي تضمن استقرار الأسعار في أسواق البترول العالمية.
- احترام مصالح الدول المنتجة ومراعاة إمداد الدول المستهلكة وضمان عائد منصف للمستثمرين في مجال البترول.
- المساواة في السيادة بين الدول الأعضاء على أن تستوفي هذه الدول الالتزامات المترتبة عليها وفق النظام الأساسي.

يدعمهم في تحقيق هذا الهدف الأمانة العامة للمنظمة برئاسة الأمين العام وبمساهمة اللجنة الاقتصادية واللجنة الوزارية الثلاثية المعنية بمراقبة أوضاع السوق والحصص الإنتاجية.

ويعتبر المؤتمر الوزاري السلطة العليا لمنظمة أوبك، وهو مسئول عن وضع وصياغة السياسة العامة للمنظمة وتقرير كيفية تحقيقها، ولأوبك لجنة مراقبة وزارية أنشئت عام 1993 ومهمتها مراقبة الحصص الإنتاجية وصادرات الدول الأعضاء ، ويجتمع ممثلو الدول الأعضاء في منظمة أوبك في نطاق المجلس الوزاري مرتين في العام[1].

[1]https://www.petroleum.gov.eg/ar-eg/international-relations/cooperation-with-national-organizations/Pages/exports-countries.aspx

القيادة واتخاذ القرار

مندوبو مؤتمر الأوبك في سويسوتيل، كيتو، الإكوادور، كانون الأول/ديسمبر 2010.

مؤتمر الأوبك هو السلطة العليا للمنظمة، ويتكون من وفود يرأسها عادة وزراء النفط في الدول الأعضاء، والرئيس التنفيذي للمنظمة هو الأمين العام لمنظمة أوبك .يجتمع المؤتمر عادة في مقر فيينا، مرتين في السنة على الأقل وفي دورات استثنائية إضافية عند الضرورة. وهي تعمل عمومًا على مبادئ الإجماع و«عضو واحد، صوت واحد»، حيث تدفع كل دولة رسوم عضوية متساوية في الميزانية السنوية.[13] ومع ذلك، نظرًا لأن المملكة العربية السعودية هي حتى الآن أكبر دولة مصدرة للنفط وأكثرها ربحية في العالم، ولديها قدرة كافية للعمل كمنتج متأرجح تقليدي لتحقيق التوازن في السوق العالمية، فحسب وصف انجلي رافال، في صحيفة الفايننشال تايمز، فهي بمثابة «القائد الفعلي لمنظمة أوبك.«[14]

الميثاق الدولي

أظهر أعضاء أوبك في مراحل مختلفة، تصرفاً تكتلياً واضحًا مناهضًا للمنافسة من خلال اتفاقيات المنظمة حول إنتاج النفط ومستويات الأسعار. ويستشهد الاقتصاديون غالبًا بمنظمة أوبك بوصفها مثالاً نموذجياً عن كارتل متعاون يقلل المنافسة في السوق، كما ورد في معجم منظمة التعاون الاقتصادي والتنمية لاقتصاديات المنظمات الصناعية وقانون المنافسة :

اتفاقيات السلع الدولية التي تغطي منتجات مثل البن والسكر والقصدير والنفط، ومؤخرًا (أوبك: منظمة البلدان المصدرة للنفط) تُعد أمثلة على اتحاد المنتجين الكارتل الدولي الذي استلزم علنًا اتفاقيات بين الحكومات الوطنية المختلفة.

يفضل أعضاء أوبك بشدة وصف منظمتهم على أنها تُمثل قوة معتدلة من أجل استقرار السوق بدلاً من أن تكون كارتل قوي مناهض للمنافسة .وتأكيداً لهذا الدور، فقد أسست المنظمة كثقل موازن ضد اتحاد» الأخوات السبع « السابق لشركات النفط متعددة الجنسيات، وحافظ موردو الطاقة من خارج أوبك على حصة سوقية كافية لدرجة كبيرة من المنافسة العالمية، وعلاوة على ذلك، وبسبب» معضلة السجينين «الاقتصادية التي تشجع كل دولة عضو على حدة لتخفيض سعرها وتجاوز حصتها من الإنتاج.' غالبًا ما يؤدي عدم الالتزام المنتشر داخل أوبك إلى تآكل قدرتها على التأثير على أسعار النفط العالمية من خلال العمل الجماعي وصف جيف كولجان أوبك بأنها هي كارتل، مشيرًا إلى عدم الالتزام في المنظمة: «يحتاج الكارتل إلى تحديد أهداف صعبة وتحقيقها؛ تضع أوبك أهدافًا سهلة وتفشل حتى في تحقيقها"

تؤكد أوبك أنها تحرص في أنظمتها على جدية الالتزام من خلال التوزيع العادل بين كل الأعضاء المشاركين في الاتفاق، والأعضاء الذين يتجاوزون حصص الإنتاج يفترض بهم أن ينتجوا أقل في الأشهر التالية وتتابع عن كثب

هذه التعويضات [K]وأعلنت أن متوسط التزام اتفاقية أوبك بلس 2022 بلغ 148% وذلك خلال الفترة من أيار/مايو 2020 إلى تشرين الثاني/نوفمبر 2022[23] وأن أسواق البترول هي الأكثر استقرارا مقارنة بسلع الطاقة الأخرى وهذا الاستقرار هو أحد الأهداف المعلنة لأوبك .

لم تشارك أوبك في أي نزاعات تتعلق بقواعد المنافسة لمنظمة التجارة العالمية، على الرغم من الاختلاف الكبير بين أهداف وأعمال ومبادئ المنظمتين، قضى قرار رئيسي لمحكمة المقاطعة الأمريكية بأن مشاورات أوبك محمية باعتبارها أعمال «حكومية» للدولة بموجب قانون حصانات السيادة الأجنبية، وبالتالي فهي خارج النطاق القانوني لقانون المنافسة الأمريكي الذي يحكم الأعمال «التجارية .«وعلى الرغم من المشاعر المنتشرة ضد أوبك، فإن المقترحات التشريعية للحد من الحصانة السيادية للمنظمة، مثل قانون نوبك لم تنجح حتى الآن

التعارضات

ثمة أراء تقول بأن منظمة أوبك تواجه غالباً صعوبة في التوصل إلى اتفاقات حول السياسات بسبب اختلاف قدرات دول الأعضاء في تصدير النفط، وتكاليف الإنتاج، والاحتياطيات، والخصائص الجيولوجية، والسكان، والتنمية الاقتصادية، والوضع المالي، والظروف السياسية. ويمكن أن تصبح احتياطيات النفط نفسها مصدرًا لصراع خطير، وعدم استقرار واختلال في التوازن، الحالة التي يسميها الاقتصاديون «لعنة الموارد الطبيعية.«

وهناك تعقيد آخر يتمثل في أن الصراعات المرتبطة بالدين في الشرق الأوسط تُعد من السمات المتكررة في المشهد الجيوسياسي لهذه المنطقة الغنية بالنفط والصراعات الدولية المهمة في تاريخ منظمة أوبك هي حرب 1967(1967) ، وحرب أكتوبر(1973) ، وحصار أوبك (1975)، والثورة الإيرانية (1979(، والحرب الإيرانية العراقية(1988–1980) ، والاحتلال العراقي للكويت(1991–1990) ، وهجمات 11 سبتمبر/أيلول (2001(، والاحتلال الأمريكي للعراق(2011–2003) ، والصراع في دلتا النيجر 2004) إلى الوقت الحاضر(، والربيع العربي(2012–2010) ، والأزمة الليبية–2011) الوقت الحاضر(، والحظر الدولي ضد إيران .(2016–2012) وعلى الرغم من أن مثل هذه الأحداث يمكن أن تعطل مؤقتًا إمدادات النفط وترفع الأسعار، إلا أن النزاعات المتكررة وعدم الاستقرار تميل إلى الحد من تماسك وفعالية منظمة أوبك على المدى الطويل. وتصرح المنظمة عن جدية التزام الأعضاء ومتابعة آلية التعويضات وأنها لم تستمر فحسب بل تطورت إلى أوبك بلس منذ نشأتها حتى الوقت الحالي.[1]

[1] https://ar.wikipedia.org/wiki/%D8%A3%D9%88%D8%A8%D9%83

خاتمة

في الختام، يمكننا التأكيد على أن المنظمات الدولية تلعب دورًا محوريًا في تعزيز التعاون العالمي ومعالجة القضايا التي تتجاوز الحدود الوطنية. كما أن هذه الكيانات، التي تتراوح من الأمم المتحدة ومنظمة التجارة العالمية إلى التحالفات الإقليمية مثل الاتحاد الأوروبي وآسيان، تتيح فرصا واسعة للحوار، وتنسيق العمل الجماعي، وتوفير منصات لحل النزاعات ومبادرات التنمية. وعلى الرغم من مواجهة تحديات مثل الجمود السياسي، وآليات التنفيذ المحدودة، ومستويات الالتزام المتفاوتة من الدول الأعضاء، تبقى مساهمات المنظمات الدولية لا غنى عنها. فهي تعزز الحوكمة العالمية من خلال وضع المعايير، والتوسط في النزاعات، وتعزيز الاستقرار الاقتصادي وحقوق الإنسان.

وتبرز الحاجة إلى التعاون الدولي القوي بشكل أكبر في ظل المشهد الجيوسياسي المتغير والتحديات العالمية الناشئة مثل التغير المناخي والأمن السيبراني والأوبئة. وسيكون تعزيز فعالية وشمولية ومرونة المنظمات الدولية أمرًا حاسمًا في معالجة المشكلات المعقدة والمترابطة في القرن الحادي والعشرين. ومن ثم، فإن الدعم المستمر والإصلاح والابتكار داخل هذه المنظمات ضروري لضمان قدرتها على تلبية متطلبات العالم المتغير باستمرار. أما مستقبل المنظمات الدولية فسيتحدد بناء على قدرتها على التكيف مع الحقائق الجديدة، وإصلاح الهياكل القديمة، والتعامل بفعالية مع التحديات العالمية الناشئة. وسيعتمد استمرار أهميتها على قدرتها على تعزيز التعاون، وتعزيز الحوكمة الشاملة، وتنفيذ الحلول المبتكرة للمشاكل المعقدة. من خلال هذه الجهود، يمكن للمنظمات الدولية أن تظل فاعلة محورية في تشكيل نظام عالمي مستقر وعادل ومستدام.

قائمة المراجع:

الكتب:

-إبراهيم شلبي، **أصول التنظيم الدولي: النظرية العامة والمنظمات الدولية**، (بيروت: الدار الجامعية 1985)،.

-حسن نافعة، محمد شوقي عبد العال، **التنظيم الدولي**،(القاهرة: مكتبة الشروق الدولية 2002)،

-حسين بوقارة، **ظاهرة التكامل: بين التصورات النظرية وواقع العلاقات الدولية**، (جامعة الجزائر3، كلية الحقوق والعلوم السياسية)، 2017.

- غضبان مبروك، **التنظيم الدولي والمنظمات الدولية: دراسة تاريخية تحليلية وتقييمية لتطور التنظيم الدولي ومنظماته**(مع التركيز على عصبة الأمم المتحدة ومنظمة الأمم المتحدة)، (الجزائر: ديوان المطبوعات الجامعية،1994)،

-مبروك غضبان، **المجتمع الدولي: الأصول والتطور والأشخاص**. القسم الثاني.(الجزائر، ديوان المطبوعات الجامعية.1994).

محمد سامي عبد الحميد وأخرون، **قانون المنظمات الدولية: الأمم المتحدة**، (الإسكندرية، منشاة المعارف، 2000)

-محمد المجذوب، **التنظيم الدولي: النظرية والمنظمات العالمية والإقليمية والمتخصصة** ، منشورات الحلبي الحقوقية، لبنان 2005.

-نزيه رعد، **المنظمات الدولية والإقليمية**، لبنان: المؤسسة الحديثة للكتاب) ط1، 2013 ،

- مقلد حسين طلال ، **المنظمات ونظريات العلاقات الدولية**، (جامعة الشام الخاصة: كلية العلاقات الدولية والدبلوماسية)،

- Jack Donnelly, **Anarchy**, **hierarchy**, **and order** , Published online by Cambridge University Press: 04 December 2009 ;

-Micheal Barnett and Martha Finnemore, **Rules for the World**: **International Organizations in Global Politics**, Published by: cornell University Press, 2004

-James N Rosenau ,**Before cooperation**: **hegemons**, **regimes**, **and habit-driven actors in world politics**. Published online by Cambridge University Press: 22 May 2009

الدوريات

احمد محمد إبراهيم العايدى، الهيمنة ونظرية توازن القوة في محيط العلاقات الدولية، **مجلة الدراسات السياسية والاقتصادية** – كلية السياسة والاقتصاد – جامعة السويس،
https://psej.journals.ekb.eg/article_320198_c6e21fb4760f604a49a731bd2da9bacd.pdf

ليندة لفحل، سوسيولوجيا المنظمات الدولية: المنظمات الدولية كفاعل بيروقراطي، **المجلة الجزائرية للأمن والتنمية**، العدد 10، جانفي 2017
https://www.asjp.cerist.dz/en/article/36807

-Dani K Nedal ,Daniel H Nexon, Anarchy and Authority: International Structure, the Balance of Power, and Hierarchy., **Journal of Global Security Studies**, Volume 4, Issue 2, April 2019, Pages 169–189, https://doi.org/10.1093/jogss/ogy031 Published: 08 February 2019

المواقع الإلكترونية.

-كمال عبد آل زيارة، **محاضرات المنظمات الدولية**، (العراق: جامعة أهل البيت: كلية القانون)
https://abu.edu.iq/law/courses/4/International-organizations

المنظمات الدولية ، في: https://moodle.univ-chlef.dz/ar/course/info.php?id=276

-الموسوعة الجزائرية للدراسات السياسية والاستراتيجية، **نشاه المنظمات الدولية وشخصيتها القانونية**، 08-06-2019 ، في:
https://www.politics-dz.com/%D9%86%D8%B4%D8%A3%D8%A9%D8%A7%D9%84%D9%85%D9%86%D8%B8%D9%85%D8%A7%D8%AA-%D8%A7%D9%84%D8%AF%D9%88%D9%84%D9%8A%D8%A9-%D9%88%D8%B4%D8%AE%D8%B5%D9%8A%D8%AA%D9%87%D8%A7-%D8%A7%D9%84%D9%82%D8%A7%D9%86/

-الموسوعة الجزائرية للدراسات السياسية والاستراتيجية، **قراءة في نظرية المنظمات الدولية: النظرية أو التنظيم**، (19-11-2018).
https://shorter.me/7ZSJi

-Joseph M Grieco ,"**ANARCHY AND THE LIMITS OF COOPERATION"AREALIST CRITIQUE OF THE NEWEST LIBERAL INSTITUTIONALISM**.

https://edc.gov.bz/wp-content/uploads/2016/10/Anarchy_and_the_limits_of_cooperation.pdf

-FEINA CAI , **Absolute and Relative Gains in the Real World**, Apr 28 2011 • https://www.e-ir.info/2011/04/28/absolute-and-relative-gains-in-the-real-world/

-الأمم المتحدة:

https://www.un.org/ar/about-us/un-system

- الاتحاد الإفريقي

https://au.int/ar/historyoau-and-au

-منظمة الصحة العالمية

[1] https://www.who.int/ar/about/accountability/governance

[1] https://www.who.int/ar/about/collaboration/collaborating-centres

[1] https://www.who.int/ar/about/funding

منظمة الدول المصدرة للنفط

[1]https://www.petroleum.gov.eg/ar-eg/international-relations/cooperation-with-national-organizations/Pages/exports-countries.aspx

[1] https://ar.wikipedia.org/wiki/%D8%A3%D9%88%D8%A8%D9%83